استدراكات نحويَّة وتصريفيَّة لابن إياز (ت٦٨١هـ) في كتابه المسمى بالإسعاف على كتاب الإنصاف لابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، عرضًا ومناقشَة

إعـــــداد

دكتورة/ رضا عبد الرحيم علي أحمد

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلاميَّة والعربيَّة للبنات جامعة الأزهر، فرع بني سويف

تاريخ الاستلام: ٢٠٢١/١٢/١١م

تاريخ القبول: ٢ /١ /٢٠٢٢م

ملخص:

يسعى هذا البحث إلى جمع ما استدركه ابن إياز من مسائل خلافيَّة في كتابه المسمى بالإسعاف على كتاب الإنصاف لابن الأنباريّ ممَّا حوته بطون الكتب والمؤلفات، تلك التي عُنيت بفكر إياز النحويّ والتصريفيّ على وجه العموم، وهذه المسائل على وجه الخصوص، وعرضها، ومناقشتها مناقشة علميَّة.

قد دفعني إلى دراسة هذا الموضوع: مكانة ابن إياز ومنزلته العلميَّة عند علماء النّحو والتصريف، والمنهج الذي أخذ به نفسه في المسائل التي استدركها، والذي كان من أدواته: الشرح، والبسط، والاستقراء، والاستقصاء، والحصر، والتوضيح، والبيان، والبحث... وأنَّها في الوقت نفسه استدراكات على شيخ العربيَّة لزمنه الشيخ ابن الأنباريّ، وعلى كتاب (الإنصاف) هذا المصدر الذي يعد مرتكز المسائل الخلافيَّة في القرن السادس، وحلقة اتصال، وهمزة وصل بين القرون السابقة وما جاء بعده، وأنَّه لا بدَّ من توضيح سبب إعراض ابن الأنباريّ عن ذكرها، وبيان حرص ابن إياز على تناولها، وشغفه بدراستها الأمر الذي بلغ حدَّ التَّصنيف والتَّأليف، وفوق هذا كله أنَّه لا يخفى أنَّ الخلاف النَّحوي والتَّصريفي جزء أصيل من تراث العربيَّة لا يمكن غض الطرف عنه أو التهوين منه بحال من الأحوال؛ ففيه إغناء اللُّغَة بالتراكيب والأساليب التي يفرزها هذا الخلاف، وكذا معرفة الحجج والعلل والأدلة والأصول التي يحاول كل فريق الاعتماد عليها، ونثرها لنصرة مذهبه، وتقوية رأيه، وتبيين وجهة نظره، وإسعاف مؤيده ...

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا.

Abstract:

This research seeks to collect the controversial issues that Ibn Ayaz reconsidered in his book called Al-Isaaf on the Book of Al-Insaf by Ibn Al-Anbari from what was contained within the books and literature, those that were concerned with the grammatical and morphological thought in general, and these issues in particular, presented, and discussed them as a scientific discussion.

It prompted me to study this topic: Ibn Ayaz's status and scientific status among scholars of grammar and morphology, and the approach he took himself in the issues that he reconsidered, and whose tools were: explanation, implification, induction, investigation, enumeration, clarification, statement, and research... And at the same time, they are remediations on the sheikh of Arabic for his time, Sheikh Ibn al-Anbari, and on the book (Al-Insaf), this source, which is the basis of contentious issues in the sixth century, a link and a link between the previous centuries and what came after, and that it is necessary to clarify the reason for Ibn al-Anbari's reluctance On mentioning it, and explaining Ibn Ayaz's keenness to deal with it, and his passion for studying it, which reached the point of classification and authorship, and above all that it is not hidden that the grammatical and morphological dispute is an authentic part of the Arabic heritage that cannot be overlooked or underestimated in any way; It enriches the language with the structures and methods that this dispute results in, as well as knowing the arguments, the reasons, the evidence and the principles that each group tries to rely on, and its prose to support its doctrine, strengthen its opinion, clarify its point of view, and aid its supporter...

And May Allah's prayers and peace and blessings be upon our master Muhammad and upon his family and his companions, and blessings of a great deal.

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله محمد بن عبد الله، وعلى آله الأطهار وصحابته الأخيار، ومن تبعهم بإحسان، وبعد:

فالثابت لدى أهل العلم أنَّ الشيخ ابن إياز قد استدرك على ابن الأنباريّ مسائل خلافيَّة كثيرة فاتته في كتابه: (الإنصاف)، أكد ذلك ابن إياز؛ إذ قال: «قد استقصيت هذه المسألة في المسائل المستدركة على ابن الأنباريّ في إنصافه»[١]، وحرص على ذكر هذا الاستدراك السيوطيّ، فبعد أنَّ قدم حصرًا للمسائل التي قام ابنُ الأنباريّ بتناولها في الإنصاف قال: «قد فات ابن الأنباريّ مسائل خلافيَّة بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز في مؤلف»[٢]، وممن تنبه لقضية الاستدراك التي شغلت ابن إياز من المُحْدثين: الأفغانيّ بقوله :«قد استدرك ابن إياز على ابن الأنباريّ مسائل خلافيَّة كثيرة فاتته في كتابه: الإسعاف»[٣].

لذلك قوِيَ العزم على السير قدمًا في كتابة هذا البحث، والذي بعنوان: "استدراكات نحويَّة وتصريفيَّة لابن إياز (ت٦٨١هـ) في كتابه المسمى بالإسعاف على كتاب الإنصاف لابن الأنباريّ (ت٥٧٧هـ)، عرضًا ومناقشَة".

الأسباب الباعثة على دراسة هذا الموضوع:

- التنبيه على أنَّ التراث هو المنهل الصافي الرافد لهذه اللُّغَة، فكان محور هذه الدراسة المسائل الخلافيَّة التي استدركها ابن إياز على كتاب الإنصاف لابن الأنباريّ.
- أنَّها استدراكات على ابن الأنباريّ وهو شيخ العربية لزمنه، وعلى كتاب (الإنصاف) هذا المصدر الذي يعد مرتكز المسائل الخلافيَّة في القرن السادس[٤]، وحلقة اتصال، وهمزة وصل بين القرون السابقة وما جاء بعده؛ فكان لا بد من توضيح سبب إعراض ابن الأنباريّ عن ذكرها، وبيان إصرار ابن إياز على تناولها.
- مكانة الإمام ابن إياز العلميَّة؛ فهو أوحد أهل زمانه في النَّحو والتَّصريف، وشيخ

الْعَرَبِيَّـة بالمستنصـريَّة فـي بَغْـدَاد، صـاحب مؤلفـات نافعـة أفـاد منهـا البـاحثون والدارسون.

- أنَّ ابن إياز كان كثير التنبيه على هذه المسائل، دائم الإشارة إليها، والنقل منها، والإحالة عليها، وتوجيه طلابه بضرورة الاستفادة بما بذله فيها من جهد.

القيمة العلميَّة:

تكمن القيمة العلمية لدراسة هذا الموضوع في أمور، منها:

- الاستفادة من فكر ابن إياز أثناء وقوفه بهذه المسائل النحويَّة والتصريفيَّة، وعرْضه لها ودراسته إياها، وإبراز قدرته الفائقة على الاستقراء والحصر والجمع والاستدراك والتعليل.
- بيان سر اهتمام ابن إياز بهذه المسائل، وشغفه بها، وتخصيصه مساحة كبيرة لها، وتسليطه الضوء عليها الأمر الذي بلغ حدَّ التَّصنيف والتَّأليف، فضلا عن الإشارة إليها في كثير من مصنفاته التي تمكنتُ من الوقوف عليها بفضل الله تعالى.
- حصر هذه المسائل، وجمعها من بطون المصادر والمراجع، وتوثيقها، وفي طليعة ذلك التَّعويل على كتب ابن إياز، ثمَّ استقراء الكتب التي جاءت بعده، ونسبت هذه المسائل إليه.
- بيان أثر هذه المسائل فيمن جاء بعد الشيخ ابن إياز موافقة ومخالفة، وتسليط الضوء على ما لهذه المسائل وما عليها في فكر النَّحويين.

الهدف من الدراسة:

يتحدد الهدف من هذه الدراسة، وينجلي في أمور هي:

- التنبيه على أنَّ ابن إياز هو أول من طرق هذا الباب . على حد علمي . وصنف في المسائل الخلافيَّة التي فاتت الإنصاف من مسائل الخلاف.

- التأكيد على أنَّ العمل الذي قام به ابن إياز ضروري لا يمكن الاستغناء عنه؛ فعن طريقه يمكن التعرف على ما فات ابن الأنباريّ من مسائل الخلاف.
- بيان صلة هذه المسائل بالخلاف النَّحويّ والتَّصريفيّ، وهذا مهم؛ ذلك لأنَّ ابن إياز قد نصَّ على وقوع الخلاف في بعض المسائل، مع أنَّه لم يكن فيه أي خلاف، ونبَّه على أنَّ هذه المسائل كانت كلها مستدركة على الإنصاف، على حين وجد البحث بعض المسائل قد نص عليها ابن الأنباريّ، وأعاد ذكرها ابن إياز مرة أخرى.

تساؤلات الدراسة:

لقد كان على رأس التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة:

- ما المسائل التي استدركها ابن إياز على ابن الأنباريّ في كتابه الإنصاف؟
- ما سر عزوف ابن الأنباريّ عن ذكر هذه المسائل في الإنصاف؟
- هل المسائل التي استدركها ابن إياز على ابن الأنباريّ كلها مسائل خلافيَّة؟

أمَّا الحديث عن الدراسات السابقة فإنَّ الباحثة تؤكد – على حد علمها– أنَّ أحدًا لم يتناول جمع مسائل الخلاف النحويّ والتصريفيّ التي استدركها ابن إياز ودراستها في كتابه المسمى بـ (الإسعاف) على كتاب الإنصاف لابن الأنباريّ، والتي بلغت سبعًا وأربعين مسألة، النحوية منها: سبع وثلاثون مسألة، والتصريفية منها: عشر مسائل، فضلا عن ما ناقشه البحث من قضايا تتعلق بما استدركه ابن إياز من خلاف، وعلى رأسها: مناقشة موقف العلماء من كتاب الإسعاف الذي استودعه ابن إياز جُلَّ المسائل الخلافيَّة التي استدركها على كتاب الإنصاف...

وقد كان المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي تم من خلاله جمع المسائل الخلافيَّة التي استدركها ابن إياز، ثمَّ القيام بالدراسة والتفصيل والتحليل للمسائل النَّحويَّة والتَّصريفيَّة، وتدوين السِّمات والخصائص التي تمَّ الوقوف

عليها، كما أنَّها لم تغفل الاستفادة من المناهج الأخرى من أجل الوصول إلى فهم أعمق، وعرض أفضل، وتقديم أحسن بعون الله تعالى.

خطة البحث:

جاءت هذه الخطة في مقدمة، فيها: بيان للأسباب الداعية إليه، وذكر للقيمة العلميَّة، وتوضيح للهدف منه، وحديث عن تساؤلات الدراسة، والدراسات السابقة، والصعوبات التي واجهتها، والمنهج الذي التزمته وسرت عليه، وثلاثة مباحث هي:

- **المبحث الأول:** (ابن إياز وكتابه الإسعاف)، جاء في ثلاثة مطالب هي:
  - المطلب الأول: (مكانة ابن إياز ومنزلته).
  - المطلب الثاني: (كتاب الإسعاف لابن إياز).
  - المطلب الثالث: (تقويم المسائل الخلافيَّة المستدركة).
- **المبحث الثاني:** (الاستدراكات النَّحويَّة).
- **المبحث الثالث:** (الاستدراكات التَّصريفيَّة).

وخاتمة: فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، وثبت للمصادر والمراجع.

وبعد: فالله تعالى أسأل من جوار صاحب الخلق العظيم صلى الله عليه وسلم أن يغفر الذنب، ويستر العيب، ويقيل العثرة، وأنْ يرحم شيخنا ابن إياز برحمته الواسعة، وكل علماء المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، إنَّه ولي ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا.

المبحث الأول: (ابن إياز وكتابه الإسعاف):

جاء في ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: مكانة ابن إياز ومنزلته:

الإمام ابن إياز هو أوحد زمانه في النَّحو والتَّصريف، وشيخ الْعَرَبيَّة بالمستنصريَّة في بَغْدَاد[٥]، يقول شيخ الإسلام الإمام الذهبيُّ: «الْحُسَيْن بْن إياز، العلامة النّحْويّ جمال الدّين، شيخ العربيَّة بالمستنصريَّة ببغداد» [٦]، كثير الرِّواية [٧]، حسن الحفظ، ثقة فيما يكتب، يقول الفيروزآبادي: «كان ذا حفظ حسن، ثقة فيما يكتب»[٨]، أبو تعاليل[٩]، ليس له غوامض في النَّحو، قَالَ ابْن مَكْتُوم: «لم أطلعْ لَهُ على غوامض فِي النَّحْو»[١٠]، أجاز له الشيوخ، وكان حسيبًا دمث الأخلاق [١١].

المطلب الثاني: (كتاب الإسعاف لابن إياز):

كان لا بد من الحديث عن كتاب الإسعاف؛ لأنَّه المصدر الأساس الذي استودعه ابن إياز ما استدركه من المسائل الخلافية على ابن الأنباريّ في الإنصاف، يقول ابن إياز: «استقصيت الكلام على هذا في كتاب: (الإسعاف بتتمة الإنصاف)»[١٢]، وكذا بيان صلته بالمسائل الخلافيَّة، وتوضيح موقف العلماء منه؛ لذا تناولت فيه الأمور الآتية:

- **الأمر الأول: الكتب التي حملت اسم (الإسعاف):**

راقت هذه التسمية الكثير من الباحثين والدارسين، فجرى ذكرها على ألسنتهم، وتردد التصريح بها في مصادرهم، وصدروا بها مؤلفاتهم، وجعلوها عنوانا لكتبهم، فكان من هذه المؤلفات:

١- (الإسعاف فيما وقع فِي السّماع من الخلاف) للشيخ عَبْد الله بْن أَبِي بَكْر بْن أَبِي البدر البغداديّ، ويعُرف بالشّيخ عَبْد الله كُتَيْلة (٦٨١ هـ) [١٣].

٢- (الإسعاف في معرفة القطع والاستئناف)، للشيخ إبراهيم بن موسى الكَرَكي (٨٥٣هـ)[١٤].

٣- (الإسعاف فِي أحكام الأوقاف) للشيخ إبراهيم بن موسى الطَّرَابُلسي ٩٢٢هـ[١٥].

٤- (الإسعاف في علم الأوقاف) لعلي بن محمد حناوي زاده ٩٧٩هـ[١٦].

٥- (الْإِسْعَاف في شرح شواهد القَاضِي والكشاف) للشيخ خضر بن عطاء الله بن محمد الموصلي (١٠٠٧هـ) [١٧].

٦- (الإسعاف في النحو) للشيخ محمد درويش التدمريّ، كان حيًّا سنة(١٢٩٩هـ)[١٨].

٧- (الإسعاف بالإسعاد الرَّباني في إجازة الشيخ النَّبهانيّ) للشيخ محمد عَبْد الحَيّ الحسني الإدريسي، المعروف بعبد الحي الكتانيّ (١٣٨٢هـ) [١٩].

- **الأمر الثاني: (الإسعاف لابن إياز) كتاب مفقود:**

يؤكد ذلك ما نصَّ عليه غير واحد من أهل العلم ممن قاموا بدراسة تراث ابن إياز بوجه خاص، أو اهتموا بمسائل الخلاف بوجه عام أنَّ كتاب (الإسعاف) من كتب ابن إياز، ومن مؤلفاته التي لم يعثر لها على ذكر، وهو ما جزم به الدكتور/ عبد الله الطويل؛ إذ قال: «(الإسعاف في تتمة الإنصاف) وهو كتاب في مسائل الخلاف النحوي والتصريفي استدرك فيها ابن إياز على ابن الأنباري (ت٥٧٧ هـ) بعضا من المسائل التي لم يذكرها في الإنصاف ... وهذا الكتاب من الكتب التي لم نعثر له على ذكر فيما توفر لنا من مصادر» [٢٠].

وقال أستاذنا وشيخنا الأستاذ الدكتور/ السيد رزق الطويل، وهو ممن لهم باع طويل في علم الخلاف النحويّ[٢١] منبها على أنَّ السيوطيّ من الممكن أنْ يكون قد وقف عليه، وأفاد منه: «ابن إياز البغداديّ في كتابه: الإسعاف في مسائل الخلاف، وهو كتاب لم يعثر عليه، غير أنَّ السيوطيّ بمنهجه في احتواء تراث السابقين في كتبه

أشار إلى أنَّ ابن إياز استدرك مسألتين على الأنباريّ رأى أنَّه ما كان ينبغي له أن يغفلهما، وهما:

أ- الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريّين، وعند الكوفيين أصل فيهما.

ب-لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة عند البصريّين، وجوزه الكوفيُّون»[٢٢].

- **الأمر الثالث: تحقيق اسم الكتاب:**

من الجدير بالذكر القول بأنَّه قد ورد كتاب الإمام ابن إياز الذي جمع فيه مسائل الخلاف بأسماء متعددة، منها:

١- (المسائل الخلافيَّة)، أو (مسائل الخلاف)، أو(الخلاف)، نصَّ على الأول: اليمانيّ بقوله: «له مصنّفات منها: شرح الفصول... وقواعد المطارحة، وشرح ضروري التَّصريف لابن مالك، وكتاب في المسائل الخلافيَّة»[٢٣]، وكذا الفيروزآباديّ[٢٤].

و(المسائل الخلافيَّة) قد دار ذكره كثيرًا على لسان ابن إياز نفسه في كتبه، والتي منها: المحصول في شرح الفصول[٢٥]، وقواعد المطارحة [٢٦]، وشرح التعريف[٢٧].

كما نص ابن إياز أيضًا على (مسائل الخلاف) في المحصول [٢٨]، وقواعد المطارحة[٢٩].

أمَّا (الخلاف) فقد ذكره في قواعد المطارحة [٣٠].

٢- (الإسعاف)[٣١]، يقول الغزيُّ: «الحسين بن بدر بن إياز، الإمام العلامة الشيخ أبو محمد النَّحوي اللغويّ جمال الدين البغداديّ، له مؤلفات: كالإسعاف، وقواعد المطارحة» [٣٢].

٣- (الإسعاف في الخلاف)[٣٣]، قال السيوطيُّ: «من تصانيفه: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف»[٣٤]، وهو ما نص عليه الإمام ابن القاضيّ[٣٥].

٤- (الإسعاف في علم الخلاف)، يقول البغداديُّ: «الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي جمال الدين أبو محمد النَّحوي توفي سنة ٦٨١ إحدى وثمانين وستمائة، من تصانيفه: الإسعاف في علم الخلاف» [٣٦]، وذكر أنَّ لابن إياز كتابًا آخر يسمى: (مسَائِل الْخلاف فِي النَّحْو)[٣٧]، وفي مقدمة قواعد المطارحة: «(الإسعاف في علم الخلاف)، وهي مسائل خلافية في النَّحو استدركت على الإنصاف لأبي البركات الأنباريّ، وهو مفقود، وقد أشار إليه في المحصول وقواعد المطارحة عدة مرات»[٣٨].

٥- الإسعاف في مسائل الخلاف[٣٩]، يقول الأفغاني: «الإسعاف في مسائل الخلاف لابن إياز ٦٨١»[٤٠]، وبذلك سماه الشيخ/ الطنطاويّ [٤١]، والدكتور/ السيد رزق الطويل[٤٢].

٦- (الإسعاف بتتمة الإنصاف)، أو (الإسعاف في تتمة الإنصاف)، وقد نصّ عليهما ابن إياز في كتابه: (شرح التعريف بضروري التصريف)؛ ففي تحقيق الكتاب للدكتور/ هادي نهر والدكتور/ هلال ناجي المحامي: (الإسعاف بتتمة الإنصاف)، يقول ابن إياز: «قد استقصيت الكلام على هذا في كتاب: (الإسعاف بتتمة الإنصاف)»[٤٣].

وفي تحقيق الكتاب نفسه للباحث/ أحمد دولة محمد: (الإسعاف في تتمة الإنصاف)، يقول ابن إياز: «قد استقصيت الكلام على هذا في كتاب: (الإسعاف في تتمة الإنصاف)»[٤٤].

وهو ما ذكره الباحث/ أحمد قاسم؛ إذ قال: «الإسعاف في تتمة الإنصاف، وهذا الكتاب في مسائل الخلاف النّحويَّة والصرفيَّة، وقد ذكره المؤرخون لابن إياز بعنوان: (الإسعاف في الخلاف)، و(الإسعاف في علم الخلاف)، و(المسائل الخلافيَّة)، ولكن ابن إياز ذكره في كتاب شرح تصريف ابن مالك صفحة (٦٢) باسم كتاب: (الإسعاف في تتمة الإنصاف)، وذكره بالكتاب نفسه . أيضا . أكثر من موضع باسم: (المسائل الخلافيَّة)، ولم أعثر على هذا الكتاب، وأعتقد أنه لم ير النور إلى الآن...» [٤٥].

والأقرب إلى الصواب أنَّ هذه التَّسميات جميعها تؤول إلى كتاب واحد هو: (الإسعاف في تتمة الإنصاف)، وهو ما جزم به الدكتور/ عبد الله الطويل؛ إذ قال: «(الإسعاف في تتمة الإنصاف) وهو كتاب في مسائل الخلاف النّحوي والتّصريفي استدرك فيها ابن إياز على ابن الأنباريّ (ت٥٧٧ هـ) بعضا من المسائل التي لم يذكرها في الإنصاف، وقد ذكره المؤرخون بعنوانات مختلفة منها: (الإسعاف في الخلاف)، و(الإسعاف في علم الخلاف)، و(المسائل الخلافيَّة)، و(الإسعاف)، و(الإسعاف في تتمة الإنصاف)، و(مسائل الخلاف)، وكان يذكره ابن إياز . أحيانًا. في كتاب قواعد المطارحة بـ (الخلاف)، ولا شك أنَّ هذه التَّسميات جميعها تؤول إلى كتاب واحد هو: (الإسعاف في تتمة الإنصاف)، وهذا الكتاب من الكتب التي لم نعثر له على ذكر فيما توفر لنا من مصادر»[٤٦].

- **الأمر الرابع: معنى اسم الكتاب:**

حتى تتضح الصورة في ذهن القارئ الكريم كان لا بد من الكشف عن اسم الكتاب، وبيان صلته بمضمونه ومحتواه؛ وذلك أنَّ (الْإِسْعَاف) هو: الإعانةُ وقضاءُ الحاجةِ والقُرب [٤٧]، قال نشوان: «(الإسعاف): (أسعفه)، أي: أعانه على أمره، و(أسعفه بحاجته)، أي: قضاها له» [٤٨].

ويقول ابن الأثير في حديث النبي صلى الله عليه وسلم: {فاطمةُ بضْعة مِنِّي يُسْعِفُنِي مَا أَسْعَفَهَا}[٤٩] «الْإِسْعَافُ: الإعانةُ وقضاءُ الحاجةِ والقُرب، أَيْ: يَنالُني مَا نالها، ويُلِمُّ بِي مَا أَلَمَّ بِهَا» [٥٠]؛ فكأنَّ هذا الجهد المبارك من ابن إياز إعانة منه للقارئ، وتيسيرًا له من أجل الوقوف على ما فات ابن الأنباريّ من مسائل في الإنصاف؛ الأمر الذي يدل على دقة علمائنا رضوان الله عليهم فيما وضعوه من عناوين لكتبهم، وأسماء لمؤلفاتهم.

- **الأمر الخامس: الغرض من الكتاب:**

هو: استدراك ابن إياز على ابن الأنباري مسائل خلافيَّة كثيرة فاتته في كتابه الإنصاف، وضَّح ذلك السيوطي بقوله: «فات ابن الأنباريّ مسائل خلافيَّة بين الفريقين استدركها عليه ابن إياز في مؤلف، منها: الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال عند البصريّين، وقال الكوفيُّون أصل فيهما، ومنها: لا يجوز حذف نون التثنية لغير الإضافة، وجوزه الكوفيُّون» [٥١].

وقد نصَّ على هذا الغرض ابن إياز في مسألة: (إعراب جمع المؤنث السالم)؛ إذ قال: «قد استقصيت هذه المسألة في المسائل المستدركة على ابن الأنباري في إنصافه»[٥٢].

فهذه المسائل قد أخلَّ بها ابن الأنباريّ في إنصافه، يقول ابن إياز في مسألة (أصالة تاء التأنيث): «قد أشبعت الكلام على هذه المسألة في المسائل الخلافيَّة التي أخلَّ بها ابن الأنباريّ في إنصافه»[٥٣].

أو أهملها ابن الأنباريّ في كتاب الإنصاف، قال ابن إياز في مسألة (أصل الإعراب): «هذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافيَّة التي أهملها ابن الأنباريّ في كتاب الإنصاف، وما ذكرته هنا كاف إن شاء الله»[٥٤].

ويرى أستاذنا الدكتور/ السيد رزق الطويل أنَّ المسائل التي استدركها ابن إياز على ابن الأنباري لا تؤخذ عليه؛ لأنَّه لم يشر في منهجه أنَّه سيستوعب كل مسائل الخلاف، يقول الدكتور/ السيد رزق الطويل: «لا يؤخذ ذلك على الأنباري؛ لأنَّه لم يشر في منهجه إلى أنَّه يستوعب مسائل الخلاف حتى نأخذ عليه إغفال بعضها، وإنما هو فقط أشار إلى أنَّه سيتخيَّرُ بعض هذه المسائل؛ لتكون موضوعًا لبحثه ودراسته» (٥٥).

وهو ما ذكره ابن الأنباريّ؛ إذ جعل الغرض من تأليف كتاب الإنصاف هو تلخيص كتاب لطيف يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيَّة بين نحويّ البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافيَّة بين الشافعي وأبي حنيفة، يقول ابن الأنباريّ: «إنَّ جماعة من الفقهاء المتأدّبين والأدباء المتفقّهين، المشتغلين عليّ بعلم العربيَّة، بالمدرسة النِّظامية. عَمَرَ الله مبانيها، ورحم الله بانيها. سألوني أنْ ألخص لهم كتابًا لطيفًا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافيَّة بين نحويّ البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافيَّة بين الشافعيّ وأبي حنيفة... » (٥٦).

المطلب الثالث: (تقويم المسائل الخلافيَّة المستدركة)، اشتمل على أمور هي:

- الأمر الأول: جهد ابن إياز في المسائل الخلافيَّة:

يظهر من أقوال ابن إياز: «هذه مسألة فيها بحث استقصيته في المسائل الخلافيَّة» (٥٧)، «في المسألة خلاف شرحته في المسائل الخلافيَّة» (٥٨)، « بَسَطْتُ هذا في المَسَائِل الخِلافيَّة» (٥٩)، «استقصيت الكلام على هذا في كتاب: (الإسعاف بتتمة الإنصاف)» (٦٠)، «تكلمت على هذا، وأشبعته في المسائل الخلافيَّة» (٦١)، «استقصيت القول في هذه المسألة في المسائل الخلافيَّة» (٦٢)،«في هذه المسألة كلام يقال في المسائل الخلافيَّة إن شاء الله» (٦٣)، «الكلام معه مشروح في المسائل الخلافيَّة» (٦٤)، «أوضحت الكلام في ذلك في مسائل الخلاف»(٦٥)، «قد أوضحته في المسائل الخلافيَّة» (٦٦)، «هي مسألة طويلة ذكرتها في مسائل الخلاف» (٦٧)، «بيَّنت هذا في

المَسَائِل الخِلافيَّة» [٦٨] أنَّه رحمه الله تعالى قد بذل قصارى جهده في هذا الطَّرح العلميّ لتفصيل المجمل، وشرح الغامض، وبيان ما خفي، وذكر الأدلة، والنص على الأصول، والعناية بالعلل ...

- **الأمر الثاني: قيمة الخلاف النحويّ في فكر ابن إياز:**

التأليف في الخلاف النحويّ عند ابن إياز لم يكن نوعًا من الترف العلميّ، بل كان الداعي إليه هو الوقوف على ما فات صاحب الإنصاف من مسائل الخلاف بوجه عام، وعلى ما تضمنته هذه المسائل الخلافية. التي قام باستدراكها. من أصول وعلل وأدلة وشواهد... وقد كان من فوائد ذلك على وجه الخصوص:

- إغناء اللُّغَة بالتراكيب والأساليب التي يفرزها الخلاف النحوي سواء أكان هذا الخلاف بين أبناء المذهب الواحد أم كان بين مذهبين مختلفين، ويبدو هذا جليًّا فيما يناقشه ابن إياز من مفردات وتراكيب، كحديثه عن كلمة (زهير) من قول الشاعر:

فأضحت زهير في السنين التي مضت وما بعد لا يدعون إلا الأشائما[٦٩].

بأنَّه تصغير (أزهر) تصغير ترخيم، وحديثه عن قولهم: (عرف حُمَيقٌ جَمَلَه)[٧٠]، وأنَّ تصغير الترخيم قد دخل الصفات في هذا التركيب؛ إذ قال: «(الفاء): حرف عطف، و(أضحت): فعل ناقص، و(زهير): اسمها، وهو تصغير (أزهر) تصغير الترخيم، ومعناه: حذف جميع الزوائد، المصغر في (نصار)، و(منصور)، و(ناصر) و(نصير) كـ (ظريف): (نُصَيْر)، وذهب الفراء إلى اختصاصه بالعلم، والبصريون يعممون ذلك، ولا يخالفون في أنَّ الغالب عليه العلم[٧١]، وقد جاء عنهم: (عرف حُمَيقٌ جَمَلَه)، و(رُوَيْد) وهو تصغير (إرواد)، وهو مستقصى في مسائل الخلاف» [٧٢].

- الاتساع في اللُّغَة؛ فيختار المتحدث من خلال سوق الأدلة ما يراه مناسبًا لما يعلمه قويًا من أساليب اللُّغَة التي نشب بسببها الخلاف، ويظهر هذا بوضوح في كثرة

الشواهد التي يحشدها ابن إياز لكل فريق تأكيدًا على صواب ما ذهب بحثه، وبيانا لصحة ما انتهى إليه فكره.

- الاستفادة من تباين وجهات النظر بين كل فريق، والقناعة التامة بأنَّ الباعث على الخلاف هو الاجتهاد المحض، قال الأستاذ سعيد الأفغانيّ: «أهل النظر في كل فن تتباين أنظارهم كثيرًا دون أن يكون للسياسة أو غيرها في ذلك أثر، وإنَّما هو الاجتهاد المحض» (٧٣).

ولهذا أقول لم يكن الخلاف بين الكوفيين قائمًا لمجرد الخلاف، أو لأمر لا يفرضه الواقع العلميّ، كالتعصب أو الحزبيَّة أو ما شاكل ذلك، بل راجع إلى ما لديهم من فكر نحويّ، وتحليل علميّ؛ وخير دليل على ذلك أنَّ من البصريين من يوافق الكوفيين، ومن علماء الكوفة من يوافق أهل البصرة وذلك تبعا للدليل، ومن ذلك: أنَّ (حاشا) عند سيبويه وأكثر البصريين . وليس جميعهم . لا تكون إلا حرف جر؛ بدليل أنَّ المبرد منهم يرى القول بالاشتراك، والكوفيون يرون القول بالفعليَّة، أمَّا الفراء منهم فـ (حاشا) عنده فعل لا فاعل له (٧٤).

- إثراء الدرس النحويّ والتصريفيّ بالاستفادة من قراءة كل فريق للمسألة التي هي محل البحث، وليس من وجهة نظر واحد بعينه؛ فقد يكون عند الكوفيّ دليلٌ لا يوجد لدي البصريّ، وكذا العكس، ففي مسألة: (إعمال لا العاملة عمل ليس في المعرفة) وجد ابن إياز أنَّ الكوفيين جوزوا إعمال (لا) العاملة عمل (ليس) في المعارف بحجَّة ما لديهم من سماع.

أمَّا أهل البصرة فقد احتكموا إلى القياس؛ وذلك حملا لأقل الوجهين على أكثرهما، يقول ابن إياز: «تُشَّبه (لا) أيضا بـ (ليس) فترفع وتنصب، ولا تعمل إلا في النكرات، كقولك:(لا رجلٌ أفضلَ منك)؛ حملا لأقل الوجهين على أكثرهما، وهذا رأي البصريين، وأجاز الكوفيون أن تعمل في المعارف، كقول الشاعر: وحلَّت سواد القلب لا أنا مبتغٍ ... سواها ولا عن حبِّها متراخيًا (٧٥).

والتقدير: (لا أنا مبتغيا)، فسكن (الياء) في النصب؛ ويدل على ذلك عطف (متراخيا) عليه ... وقد استقصيت القول في هذه المسألة في المسائل الخلافيَّة» [٧٦].

- **الأمر الثالث: عنايته بالعلل:**

إذا كان عبد الله بن إسحاق الحضرميّ هو أوَّل من بعج النَّحو، ومد القياس والعلل، وإذا كان الخليل بن أحمد هو الغاية في استنباط العلل واستكشافها واستخراجها، فإنَّ الشيخ ابن إياز كان في الوقت نفسه أبا تعاليل؛ وخير دليل على ذلك ما ساقه من علل في كتابه الإسعاف يؤكد بها حكمًا، ويقبل بها قولا، ويمنع بها مذهبًا، وهي كثيرة، ومن بين هذه العلل:

علة المشابهة:

من ذلك: التمثيل بمنع صرف: (سكران) للوصفية مع زيادة الألف والنون للمشابهة بينها وبين الألف والهمزة في (حمراء)، وعلى هذا فالعلة المانعة هي المشابهة، قال ابن إياز: «قدمت المشابهة بين الألف والنون هنا وبين الألف والهمزة في (حمراء) بما أغنى عن إعادته؛ فالعلة المانعة من الصرف هي المشابهة عند البصريين، وأمَّا الكوفيون فإنَّهم يذهبون إلى أنَّ العلة هي الوصف والألف والنُّون... وذِكْر تمسكهم يأتي في المسائل الخلافيَّة» [٧٧].

علة الحمل:

ومن ذلك: التنبيه على علة إعمال (لا) العاملة عمل (ليس) في النكرات حملا لها على أختها؛ إذ قال: «قيل: اختصَّت بالنكرة؛ لأنَّها أضعف من (ما)، فـ (ما)؛ لقوتها تعمل في المعرفة والنكرة، و(لا)؛ لضعفها تختص بالنكرة [٧٨]، ولا تجاوزها، وكانت النكرة أولى من المعرفة؛ لضعفها بالشَّياع، وقيل: بل حُملت في ذلك على أختها، والكوفيُّون أجازوا إعمالها في بابيها في المعارف [٧٩]، وهذا مستقصى في المسائل الخلافيَّة»[٨٠].

علة إشعار:

نبَّه عليها السيوطيُّ بقوله: «علة إشعار، كقولهم في جمع (موسى): (موسون) بفتح ما قبل الواو؛ إشعار بأنَّ المحذوف ألف» [٨١]، قال ابن إياز: «المعتل إنْ كان مقصورًا، نحو: (موسى) حذفت ألفه لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة تدل عليها، فتقول: (مُوسَوْنَ)، و(مُوسَيْنَ)، وأجاز الكوفي ضم ما قبل (الواو)، وكسر ما قبل (الياء)، وقد ذكرته في الخلاف» [٨٢]... وغير ذلك.

- **الأمر الرابع: تأثر ابن إياز بابن الأنباريّ:**

تأثر ابن إياز بابن الأنباري ظاهر وبين؛ وذلك من جهات:

- أنَّ ابن إياز جعل بحثه في مسائل الخلاف، ومتعلقا في الوقت نفسه بأثر نفيس من آثار ابن الأنباريّ، ألا وهو الإنصاف، وهذه بلا شك نقطة التقاء.
- استعارته الكثير من عبارات ابن الأنباريّ تارة، وقريبا منها تارة أخرى؛ الأمر الذي يدلك على شدة التأثر وعظيم الانتفاع بالإنصاف، شأنه شأن غيره من الدارسين والباحثين، ولك أيها القارئ الكريم أن تتأمل النصوص التي ذكرها ابن الأنباريّ[٨٣]، وحرص على ذكرها ابن إياز في كتاب الإسعاف، ومن ذلك:
- قول ابن الأنباريّ في اللغات الواردة في (نِعْمَ)، وأنَّ منها (نَعِيم): «(نَعْم) بفتح النون وسكون العين، و(نِعِم) بكسر النون والعين، و(نِعْمَ) بكسر النون وسكون العين، وأمَّا (نَعِيم) بالياء، فإنَّما نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة... قد ذكرناه مستقصىً في المسائل الخلافية»[٨٤]، وقول ابن إياز في سياق حديثه عن تقديم خبر (كان) عليها: «هو مستقصى في المسائل الخلافيَّة»[٨٥].
- في قول ابن الأنباريّ ردًّا على الكوفيين في أنَّ المصدر فرعٌ، والفعل أصل: «أمَّا قولهم: إنَّ المصدر يذكر تأكيدًا للفعل، فنقول: هذا لا يدل على أنَّه فرع عليه، ألا ترى أنَّك تقول: (جاءني زيد زيد)، و(رأيت زيدًا زيدًا)، ولا يدلُّ هذا على أنَّ (زيدًا)

الثاني فرع على الأول؛ فكذلك ههنا، وقد بيّنا هذا مستوفىً في المسائل الخلافيَّة»[٨٦]، نجد ابن إياز مستعملا عبارة ابن الأنباري، يقول ابن إياز: «الكلام على هذا مستوفى في المسائل الخلافيَّة»[٨٧].

- إذا كان ابن الأنباريّ قد أحال على (المسائل الخلافيَّة)، وفي ذلك ما فيه من العموم؛ ذلك لأنَّ المقصود لا يمكن أن يتضح من قوله: (المسائل الخلافيَّة) إلا بالتَّحقيق والبحث، فكذا كان ابن إياز أيضا تراه يحيل على (المسائل الخلافيَّة) إلا ما ندر من قول ابن الأنباريّ محددًا المصدر، ألا وهو: (مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) [٨٨]؛ إذ قال في الرَّد على الكوفيين في قولهم: الإعراب من مكانين: «ذهب الكوفيون إلى أنَّ الواو والضمة قبلها علامة للرفع، والألف والفتحة قبلها علامة للنصب، والياء والكسرة قبلها علامة للجر، فجعلوه معربًا من مكانين، وقد بينا فساده في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين»[٨٩].

كذلك كان ابن إياز فلم يحدد المقصود بـ (المسائل الخلافيَّة)، أو (مسائل الخلاف) إلا في القليل النادر، ومن ذلك حديثه عن مسألة: (علة قلب الواو والياء ألفا)؛ إذ قال: «قد استقصيت الكلام على هذا في كتاب: (الإسعاف بتتمة الإنصاف)»[٩٠].

- كان ابن إياز في عرضه مسائل الخلاف في الإسعاف يصنع صنيع ابن الأنباريّ في الإنصاف؛ فترى ابن إياز يحدد أطراف الخلاف، ويعتل لكل فريق، ويناقش كل دليل، وهكذا كما يفعل ابن الأنباري، ومما يوضح ذلك من شواهد: قول ابن الأنباريّ عند تعيين المضمر في نحو (إيَّاك): « ذهب الكوفيون إلى أنَّ المضمر هو (الكاف)، و(إيَّا) عماد؛ وهذا ليس بصحيح؛ لأنَّ الشيء لا يعتمد بما هو أكثر منه، وقد بينا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافيَّة»[٩١]، نجد ابن إياز عند حديثه عن إضافة (حَيْثُ) يقول: «أما إضافتها إلى المفرد فهي عند البصريّ شاذة، وعند الكوفيّ مطردة، وهذا مستقصى في المسائل الخلافيَّة» [٩٢].

- **الأمر الخامس: المآخذ:**

ربما لا تكون مآخذ، وإنَّما هي اختلاف في وجهات النظر، واقتراحات تراها الباحثة جديرة بالتسجيل والمناقشة للأمانة العلميَّة، ومنها:

- تنبيهه على وقوع الخلاف في المسألة، والواقع أنَّه ليس من الخلاف في شيء، كما جاء ذلك في حديثه عن نحو قولهم: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ)، وأنَّه يصح الجر على الإضافة والنَّصب على التشبيه بالمفعول، والرفع أنَّه فاعل الصفة والضمير مقدَّر، وأنَّ الكوفيّ خاصة يذهب إلى أنَّ الألف واللام تَسُدُّ مَسَدَّ الضمير[٩٣]، يقول ابن إياز: «متى عرَّفت (الوجه) باللام، فإن شئت أضفتَ، كقولك: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ)، والإضافة منفصلة؛ ولهذا اجتمعتْ مع اللام، وإن نصبتَ فعلى التشبيه بالمفعول به أو على التمييز و(اللام) زائدة، وإن رفعتَ فعلى أنه فاعل الصفة والضمير مقدَّر، أي: الوجه منه، والكوفيُّ يذهب إلى أنَّ الألف واللام تَسُدُّ مَسَدَّ الضمير... وقد بيَّنت هذا في المَسَائِلِ الخِلافيَّة» [٩٤].

والواقع أنَّ الكوفيّ وحده لم يكن هو القائل، بل قال به غيره، كسيبويه رحمه الله تعالى[٩٥]، فلا ينبغي أن يجعل بينهما خلافٌ، يقول ابن خروف: «لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف؛ لأنَّ سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير» [٩٦].

- الإطلاق والتعميم، من ذلك: نسبته إلى البصريين قاطبة الامتناع من تقديم الفاعل على فعله، على حين يرى الأخفش منهم القول بجوازه، وهو ما نقله الشَّيخ عضيمة عن الْكُوفِيِّينَ والأخفش من البَصْرِيِّينَ [٩٧]، ونسبته إلى الكوفيين قاطبة القول بجواز تقديم الفاعل على الفعل يقول ابن إياز: «تقديم الفاعل على فعله غير جائز، وهذا إنَّما هو على مذهب البصريين، فأما الكوفيون فمذهبهم جوازُ التقديم، وقد استقصيت هذه المسألة في مسائل الخلاف» [٩٨].

على حين يرى ابن مالك أنَّه مذهب بعض الْكُوفِيِّينَ بقوله: «زعم بعضُ الْكُوفِيِّينَ أَنَّ تأَخُّرَ المسندِ لا يُخِلُّ برفعه المسند إِلَيْهِ» [٩٩]، أمَّا ابن أبي الربيع فقد ذهب إلى أنَّه لا يعلم خلافًا في أنَّ الفاعل من شرطه أن يقع بعد المسند إليه، فإن تقدم لم يكن فاعلا؛ إذ قال: «لا أعلم خلافًا في أنَّ الفاعل من شرطه أن يقع بعد المسند إليه، فإن تقدم لم يكن فاعلا؛ لأنَّ العرب لا تقدم الفاعل» [١٠٠]؛ وفيه نظرٌ؛ لأنَّ الخلاف موجود بين البصريين والكوفيين في المسألة.

- أنه قد استقصى القول في (حاشا)؛ إذ قال: «استقصيت القول فيها في المسائل الخلافيَّة» [١٠١]، وبسط الحديث عنها بقوله: «قد بَسَطْتُ هذا في المَسَائِل الخِلافيَّة» [١٠٢].

على حين عقد لها ابن الأنباري مسألة تخصها في كتابه (الإنصاف)؛ وذلك في المسألة السابعة والثلاثين بقوله: «مسألة: (حاشا في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين)، ذهب الكوفيون إلى أنَّ (حاشا) في الاستثناء فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنَّه فعل استعمل استعمال الأدوات، وذهب البصريون إلى أنَّه حرف جر[١٠٣]، وذهب أبو العباس المُبَرِّد إلى أنَّه يكون فعلا ويكون حرفًا [١٠٤]» [١٠٥]، وغير ذلك.

المبحث الثاني: (الاستدراكات النحويَّة)، وهي:

١- أصل الإعراب:

يقول ابن إياز: « أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ الإعراب أصل في الفعل، كما أنَّه في الاسم كذلك ؛ وحجتهم أنَّه كما فرَّق الإعرابُ في الأسماء بين المعاني، فكذلك يفرق في الأفعال بين المعاني، ألا تراك إذا قلت: (لا يضربْ زيدٌ) بالجزم أفاد النهي، وإذا قلت: (لا يضربُ زيدٌ) بالرفع أفاد النَّفي، وكذلك إذا قلت: (لا تأكل السَّمَكَ وتشربُ اللَّبنَ) ورفعت (تشربُ) كان المعنى أنَّ النَّهي في هذه الحال عن الأول، وإنْ جزمته كان المعنى النَّهي عنهما، وإن نصبته كان المعنى النَّهي عن الجمع بينهما، فهذه معان لا يُكَيِّفُها، ولا يفرق بينها إلا الإعراب، وأيضًا فالإعراب في الفعل لو لم يكن فيه فائدة لمَا أُعرِب أصلا؛ لأنَّه يكون عبثا وزيادة كُلْفة لا لمعنى، والعاقل لا يتعاطى مثل هذا الفعل... وهذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافيَّة التي أهملها ابن الأنباريّ في كتاب الإنصاف، وما ذكرته هنا كافٍ إن شَاءَ اللهُ»[١٠٦].

نصَّ على الخلاف بين مذهب البصريين والكوفيين: الزَّجَّاجيُّ، والعكبريُّ، والرضيُّ، وأبو حيان، وابن عقيل، والدماميني، والمهديُّ[١٠٧].

هذا وقد رأى بعضُ المُتَأخِّرِينَ أنَّ الَّذِي يستحقُ الإِعْرَابَ هو الْفِعْلُ وحده لا الاسْم[١٠٨]، يقول السِّيوطيُّ: «ذهب بعضُ المُتَأخِّرِينَ إِلَى أنَّ الْفِعْلَ أحقُّ بالإِعْرَاب من الاسْم»[١٠٩].

٢- حركة نون التثنية:

يقول ابن إياز: «قول الفراء: وهو أنَّه جيء بها فرقا بين الواحد المنصوب، والمثنى المرفوع [١١٠]، ألا ترى أنَّك لو قلت: (عندي رجلا) بغير نون لكان كقولك: (رأيت رجلا) إذا وقفت عليه بالألف، والكلام على هذا مستوفى في المسائل الخلافيَّة»[١١١]، وقد نص ابن إياز على مذهب الفراء في شرح التعريف[١١٢].

والقول بأنَّ نون التثنية فارقة بين رفع المثنى ونصب المفرد هو مذهب الكوفيين، يقول ابن الحاجب: «الكوفيون يقولون: إنَّها عوض من التنوين؛ ويستدلون بقولك: (جاءني غلاما زيد)، فحذفها يدل على أنها كالتنوين» [١١٣]، ونسبه للفراء كثير من النحويين[١١٤]، على حين نقل ابن هشام عن الفراء أنَّ نون التثنية هي التنوين نفسه[١١٥].

كما نقل عن الفراء فتح نون التثنية [١١٦]، يقول الفراء: «قال الْكِسَائي: سمعتُ من العرب: (ما هي إِلَّا ضَرْبة من الأسَد فيحطِمُ ظهره، ويحطم ظهرَه)، قَالَ: وأنشدني الأسَدِيّ:

عَلى أَحْوذِيَّيْن استقلت عَشِيَّة ... فما هي إلا لَمْحة فتغيب [١١٧]» [١١٨].

وذكر أبو حيان، وابن عقيل، والدماميني [١١٩] أنَّه قول الكسائي والفراء، وفتح نون التثنية لدى الكسائي والفراء جائز في حالة النصب والخفض، ومنعاه مع (الألف).

٣- حذف نون التثنيَّة:

يقول ابن إياز: «أجاز الكوفيون حذف نون التثنيَّة لغير الإضافة، والبصريون منعوا، وتقصي هذا في المسائل الخلافيَّة» [١٢٠]، واضح من حديث ابن إياز أنَّ حذف نون التثنيَّة لغير الإضافة جائز لدى الكوفيين؛ ودليل ذلك [١٢١]:

يَا حبُّ قد أمْسَيْنا وَلَمْ تَنَامِ العَيْنا[١٢٢].

ورجَّح ابن عصفور أنَّ السبب الباعث على حذف (النُّونِ) هو التشبيه بما يجوز حذفها منه في فصيح الكلام، وهو الموصول بقوله: «وجه حذف (النون) في جميع ذلك التشبيه بما يجوز حذفها منه في فصيح الكلام، وهو الموصول، نحو قول الأخطل:

أَبَنِي كُلَيْبٍ إِنَّ عَمَّـيَّ اللَّذَا ... قَتَلا المُلُوكَ وفكَّكَا الأَغْلالا [١٢٣].

وقول الأشهب بن رميلة:

وَإِن الَّذِي حَانَتْ بِفَلْج دِمَاؤُهُم هُمُ القَوْمُ كُلُّ القَوْمِ يا أُمَّ خَالِد[١٢٤]»[١٢٥].

وهذا الحذف عند ابن عقيل ضرورة؛ إذ قال: «حذف نون المثنى بلا سبب غير الضرورة» [١٢٦]، فضلا عن أنَّ هذا الحذف غير معروف، يقول ابن منظور:«حَذْفَ نُونِ التَّثْنِيَةِ شَيْءٌ غَيْرُ مَعْرُوفٍ» [١٢٧]، والعرب تَصِلُ الْفَتْحَةَ بأَلف سَاكِنَةٍ [١٢٨]، أو أنَّه قال: (العينا) مراعاة للانسجام الحاصل مع قوله: (أمْسَيْنا).

٤- حذف (الفتحة) التي هي علامة إعراب من آخر المعتل:

سواء أكان ذلك في الفعل أم في الاسم؛ ووجه الحذف هو التَّخفيف، وتشبيه المنصوب بالمرفوع والمخفوض [١٢٩]، ولكنَّ ابن إياز اكتفى بعلة واحدة، وهي علة الحمل منبهًا على وقوع الحذف في الفعل والاسم؛ إذ قال: «إن كان بالواو أو بالياء، نحو: (يغزو)، و(يرمي) سكنا في الرفع؛ لثقل الضمة عليهما وقدرت، وفتحتا في النصب لخفتهما عليهما، وحذفتا في الجزم أيضًا، وهنا تنبيهان: الأول: أن بعضهم يسكنهما في النَّصب، كقوله:

فمَا سَوَّدَتْنِي عَامِر عَنْ وِرَاثَةٍ ... أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بأُمٍ ولا أَبِ [١٣٠].

وقال آخر:

وَآليتُ لَا أَرثي لَهَا مِنْ كَلالَة ولا مِنْ حَفى حتَّى تُلاقِي مُحَمَّدَا[١٣١]

والأصل (حتى تلاقيَ) بفتح (الياء)، ويجوز أن يكون أصله (تلاقين)، فحذف (النون)، وفيه على هذا انتقال من الغيبة إلى الخطاب، ويسميه أرباب البلاغة: التلوين؛ ومسوغ ذلك حمل النصب على الرفع والجر، وأرى أنَّ ذلك في الاسم، كقوله:

فَتًى لَوْ يُنَادِي الشَّمْسَ أَلْقَتْ قِنَاعَهَا ... أَوِ الْقَمَرَ السَّارِي لَأَلْقَى الْمَقَالِدَا [١٣٢].

أحسن منه في الفعل؛ لحمله هناك على حالتين: الرفع والجر، وهنا على حالة واحدة وهي الرفع، وقد ذكرت في الخلاف غير هذا...» [١٣٣].

وقد عدَّ بعضهم إسكان (الياء) في النصب لغة (١٣٤)، وذكر النهروانيُّ أنَّ مثل هَذَا كثير، وشواهده وَذكر علله من جِهَة النَّحْو وَالْإِعْرَاب وَاسع جدا [١٣٥].

والذي عليه المبرد هو القول بالضرورة؛ إذ قال: «سكن الياء ضرورة، وإنَّما جاز ذلك لأنَّ هذه الياء تسكن في الرَّفع والخفض، فإذا احتاج الشَّاعر إلى إسكانها في النَّصب قاس هذه الحركة على الحركتين: الضمة والكسرة الساقطتين، فشبهها بهما، فجعلها كالألف التي في مثنى التي هي على هيئة واحدة في جميع الإعراب» [١٣٦].

٥- إعراب جمع المؤنث السالم:

أجاز الكوفيون نصب جمع المؤنث السالم بحجة ما لديهم من سماع نثرًا ونظمًا، أما أهل البصرة فقد احتكموا إلى القياس؛ وذلك لأنَّ مجموع المؤنث لو أُعرب بثلاث حركات لكان الفرع أوسع مجالا من الأصل، يقول ابن إياز: «إنَّ هذا المجموع يُضم في الرفع، كقولك: (هذه مسلماتٌ)، وبالكسر في النصب والجر: (رأيت مسلماتٍ)، و(مررت بمسلماتٍ)؛ وإنَّما كان كذلك لأنَّ منصوب جمع المذكر السَّالم محمول على مجروره في العلامة، فكذلك جمع المؤنث، وقيل: لو أعرب مجموع المؤنث بثلاث حركات لكان الفرع أوسع مجالا من الأصل، وهذا رأي البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز فتحه في النصب، كقولك: (رأيت مسلماتًا)[١٣٧]؛ واحتجوا بقول الشاعر:

فَلَمَّا جَلاهَا بِالأيَامِ تَحَيَّزَتْ ثُبَاتًا عَلَيها ذُلُّها واكْتِئابُها[١٣٨].

وحكى أبو عمرو: (اسْتأصَلَ الله عِرْقَاتَهُم) [١٣٩]، وحكى غيره: (سَمِعتُ لُغاتَهُم)[١٤٠]، وقد استقصيت هذه المسألة في المسائل المستدركة على ابن الأنباري في إنصافه»[١٤١].

وفات ابن إياز التنبيه على مذهب الأخفش في أنَّه مبني على الكسر في حال النَّصب، قال الأشموني: «يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي الْنَّصْبِ مَعا كسر إعراب، خلافًا للأخفش في زعمه أنَّه مبنيٌ في حالة النَّصب» (١٤٢).

٦- علة منع صرف نحو: (سكران):

جميع ما لا ينصرف في المعرفة، ينصرف في النكرة إلا خمسة أنواع (١٤٣): منها ما كان على (فَعَلان) مؤنثه (فَعْلَى)؛ نحو: (سكران، وسكرى)، وهو متفق على منعه من الصرف (١٤٤)، والذي عليه البصريون أنَّ منع (سكران) من الصرف عند البصريين راجع إلى مشابهة الألف والنون الألف والهمزة في (حمراء)، وهذا حاصل من جهات: أولا: زائدتان مثلهمَا، ثانيًا: مؤنثهما مُخَالف لبنائهما، ثالثًا: امتناع دخول تاء التأنيث، رابعًا: اتحاد وزن ما سبقهما في كون أولاهما ألفا، وثانيتهما حرفًا معبرًا به عن المتكلم في (أفعل) و(نفعل)، خامسًا: في قيام أحدهما مقام الآخر في بعض النسب، كـ(صنعانيّ) في المنسوب إلى صنعاء(١٤٥).

وهو الذي اختاره ابن إياز مقدمًا إياه على قول الكوفيين الذين ذهبوا إلى أنَّ منع (سكران) من الصَّرف إنَّما سببه الوصف والألف والنون من غير أن ينصوا على مشابهة؛ إذ قال: « قال: الوصف فرع لوجهين: الأول: أنَّه بمنزلة الفعل في الاشتقاق من المصدر، ألا ترى أنَّ (أحمر) مشتق من الحمرة، كما أنَّ (احْمَرَّ) مشتق منها، والثاني: أنَّه لا يذكر الوصف إلا بعد الموصوف، فهو محتاج إليه كاحتياج الفعل إلى الفاعل، وقد قدمت المشابهة بين الألف والنون هنا وبين الألف والهمزة في (حمراء) بما أغنى عن إعادته؛ فالعلة المانعة من الصَّرف هي المشابهة عند البصريين، وأمَّا الكوفيون فإنَّهم يذهبون إلى أنَّ العلة هي الوصف والألف والنون، وقد وافقهم المصنف في ذلك، وهو قريب، وليس سهوًا منه، بل الظاهر أنَّه اتَّبع الجزولي في ذلك(١٤٦)، وذِكْر تمسكهم يأتي في المسائل الخلافيَّة» (١٤٧).

على أنَّ بني أسد يؤنثون باب (سكران) بالتَّاء، فيستغنون فيه بـ (فعلانة) عن (فعلى)، بخلاف غيرهم من العرب، ولما ألحقوا التاء فقد الشبه بـ (حمراء)، فلم يسعهم إلا أن يصرفوا، فيقولون :(رأيت رجلا سكرانًا)، و(صبيا غضبانًا)، و(غصنا ريانًا) و(إناء ملآنًا)، وأشباه ذلك [١٤٨].

٧- منع صرف نحو: (سَحَر):

متى قصد بـ (سَحَر) يوم بعينه فإنَّه يمنع من الصرف للعدل والتعريف، قال ابن مالك: «الأصل أن يذكر معرفًا بالألف واللام فعدل عن الألف واللام وقصد تعريفه، فاجتمع فيه العدل والتعريف فمنع من الصرف» [١٤٩]، وقيل: بشبه العلميَّة؛ لأنَّه تعرف بغير أداة [١٥٠].

والذي عليه ابن إياز أنَّ المنع سببه التعريف والتأنيث المعنوي، كما ذهب إلى ذلك ثعلب؛ لأنَّهم قصدوا بـ (سَحَر) قطعة من الليل، وعليه فقد جرت (سَحَر) مجرى (قدم) في المنع من الصرف متى سميت بها مؤنثا، يقول ابن إياز: «(سَحَر) إذا أردته من يوم معين تقول: (جئتك يوم الجمعة سَحَر) فهذا لا ينصرف؛ لأنَّك أخرجته عن موضعه؛ إذ أصله أن تريد به كل سحر، ولا ينصرف للتعريف والعدل عن الألف واللام، وفيه عندي نظر؛ لأنَّ العلم المحلى باللام إمَّا أن يكون صفة في الأصل، كـ (العباس)، و(الحارث)، أو مصدرًا، كـ (الفضل)، و(سَحَر) ليس واحدا منهما، فالجيد إذا قول ثعلب: منع من الصرف للتَّعريف والتأنيث المعنوي، وهو أنَّه عني به قطعة من الليل، فمجراه إذا مجرى (قَدمٍ) إذا سمي به المؤنث، وقد شرحت هذا في المسائل الخلافيَّة» [١٥١].

وقد بين ابن إياز ما انتهى إليه ابن الشجري من أنَّ (سَحَر) ألزم النصب على الظرفية؛ لأنَّه عدل من غير جهة العدل؛ لأنَّ العدل أنْ تعدل صيغة إلى صيغة مخالفة لها في الزنة، وهذا ليس منه، وذكر ابن إياز أيضًا أنَّ العدل عند ابن جني

سببه أنَّ (أل) التعريف جرت مجرى الجزء من (سَحَر)؛ لشدة ارتباطها واتصالها به، يقول ابن إياز: «ما لا يتصرف ولا ينصرف، نحو: (سَحَر) إذا أردت به يوما بعينه؛ وإنما لم ينصرف لأنَّه معرفة معدول عن الألف واللام، كأنهم عدلوا (سَحَر) عن(السحر)؛ ووجه تعريفه أنَّ المراد به سحر يوم بعينه، قال السيد ابن الشجري: ومنع التصرف لأنَّه عدل من غير جهة العدل، فألزم النصب على الظرف؛ وذلك أن جهة العدل أن تعدل صيغة إلى صيغة مخالفة لها في الزنة، كعدلهم (عمر) عن (عامر)، و(حذام): (حاذمة) [١٥٢]... وقال ابن جني: إنَّما جاز ذلك لأنَّ لام التعريف لما اتصلت به، واشتد اتصالها به تعرفه جرت مجرى جزء منه زائد على حروف (سَحَر)، فكأنَّها إذن همزة (أحمر)، وتاء (تخطف)، وياء (يرمع)[١٥٣]، وميم (مضرب)[١٥٤]، فكأنَّك لما عدلت السحر باللام إلى (سَحَر) إنَّما عدلت واحدًا من هذه الأمثلة إلى مثال (فُعَل)، وفي هذه المسألة كلام يقال في المسائل الخلافيَّة إن شاء الله» [١٥٥].

ولصدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزيّ مذهب آخر في (سَحَر)، وهو أنَّ (سَحَر) المشار إليه مبني على الفتح؛ لتضمنه معنى حرف التعريف، وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه: أحدها: أنَّ ما ادعاه فيه خروج عن الأصل في الأسماء وهو الإعراب، الثاني: أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتحة به أولى؛ لأنَّه في موضع نصب، فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب، كما اجتنبت في (قبل) و(بعد) والمنادى المبني، الثالث: أنَّه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز إعراب (حين) [١٥٦].

٨- الضمير في (أنا):

يقول ابن إياز: «وأَنا الأَخْضَرُ مَنْ يَعْرِفُنِي ...أَخْضَرُ الجِلْدَةِ في بيتِ العَرَبْ[١٥٧].

البيت للفضل بن عباس بن عتبة اللهبيّ، (أنا): ضمير مرفوع منفصل، والاسم فيه الهمزة والنون، والألف زائدة للوقف، وهذا رأي البصريّ؛ ويدل عليه وجهان: الأول:

حذف (الألف) وصلا، ولو كانت أصلا لثبتت فيه، والثاني: حذفها في (أنت)، وذهب الفراء إلى أنَّ الألف أصل؛ لثلاثة أوجه: الأول: ثبوتها وصلا في قراءة نافع: (أنا أحيي) [١٥٨]، وكذا قول الشاعر:

أَنَا سَيْفُ الْعَشِيْرَةِ فاعْرِفونِي حَمِيدًا قَدْ تَذَرَّيْتُ السَّنَامَا[١٥٩]

والثاني: قولهم: (آن)، وتقديم الألف على النون، والثالث: أنَّ الضمير جار مجرى الحرف، وحروف الحروف أصول، وقد استقصيت هذا في المسائل الخلافيَّة، وموضعه رفع بالابتداء، و(أخضر) خبره» [١٦٠]، والحق أنَّه ليس مذهب الفراء وحده، بل هو مذهب الكوفيين قاطبة، نص على ذلك الرَّضي [١٦١]، وأبو حيان [١٦٢]، والدَّماميني بقوله: «قال الكوفيون: الضمير هو مجموع الثلاثة؛ بدليل ثبوتها في الوصل في لغة تميم»[١٦٣].

٩- مفسر الضمير في (رُبَّهُ رَجُلا)، وحكمه من جهة المطابقة:

يقول ابن إياز: « قولهم: (رُبَّهُ رَجُلا)، وفيه نظر؛ وذلك لأنَّ (رُبَّ) لا تدخل إلا على النكرات لما مضى، وإنما ساغ دخولها على المُضْمَر هنا؛ لأنَّه مُبْهَم مُفَسَّر بنكرة، ويجب فيه التَّفسير؛ لأنَّه لم يتقدم ما يعود الضمير إليه، ولأنَّه يجري مجرى الوصف، فيكون أبلغ في التَّقليل، ولا يكون إلا مفردًا مذكَّرًا، وحكى الأندلسيُّ شارح الجُزُوليّة أنَّ الكوفيّين يقولون: هو راجع إلى مذكور تقديرا[١٦٤]، كأنَّ قائلا قال: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ كَرِيمٍ؟)، فقيل له: (رُبَّهُ رَجُلا)، ويثنى ويجمع عندهم لهذا، فيقال: (رُبَّهُ رَجُلَيْنِ)، و(رُبَّهُ رِجَالا)، ومنهم من يقول:(رُبَّهُمَا رَجُلَيْنِ)، و(رُبَّهُم رِجَالا) ... وهذا مستقصى في المَسَائِل الخِلافيَّة» [١٦٥].

الذي تلخص في هذه المسألة لدى ابن إياز أنَّه يجب أن يكون مبهمًا مفسرًا بنكرة، بعده متأخرة عنه، منصوبًا على التمييز، وأنّه من حيث المطابقة يلزم الإفراد والتذكير، أمَّا الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ هذا الضمير راجع إلى مذكور تقديرا، كأنَّ قائلا

قال: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ كَرِيمٍ؟)، فقيل له: (رُبَّهُ رَجُلا)، وليس إلى متأخر، وأنه يثنى ويجمع، فيطابق التمييز في هذه الحالة، قال الشيخ خالد: «حكى الكوفيون جواز مطابقته لفظًا، نحو: (رُبَّها امرأة)، و(رُبَّهما رجلين)، و(رُبَّهم رجالا)، و(رُبَّهن نساء)» (١٦٦).

والذي حمل البصريين على ما قالوا هو: القياس؛ وذلك بالاستغناء، أي: استغناء بتثنية تمييزه، وجمعه وتأنيثه، على حين اعتمد الكوفيون على ما ذهبوا إليه بالسماع، قال المراديُّ: «المضمر يلزم أن يكون مبهمًا مفسرًا بنكرة متأخرة منصوبة على التمييز، نحو: (رُبَّه رجلا أكرمت)، وهذا الضمير يلزم الإفراد والتذكير؛ استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه، نحو: (رُبَّه رجلين)، و(رُبَّه رجالا)، و (رُبَّه امرأة)، وحكى الكوفيون تثنيته وجمعه وتأنيثه فيطابق التمييز، نحو: (رُبَّهما رجلين)، و(رُبَّهم رجالا)، و(رُبَّها امرأة) حكوا ذلك، نقلا عن العرب» (١٦٧).

١٠- توسط خبر (كان) في نحو: (كَانَ قَائِمًا زيدٌ):

يقول ابن إياز: «أجاز الفراء أيضًا: (كَانَ قَائِمًا زيدٌ)، و(كَانَ قَائِمًا الزَّيدانِ)، و(كَانَ قَائِمًا الزَّيْدُونَ)، فيكون (قائمًا) خبرًا لذلك المُضمر، وما بعده مرفوع به، والبَصْرِيُّونَ منعوا من ذلك (١٦٨)؛ لأنَّ خبر هذا الضمير جملة لا غير؛ لأنَّه عبارة عنها، واسم الفاعل مع ما ارتفع به مفردٌ، وقد ذَكَرْتُ هذه المسألة في مسَائِل الخِلاف»(١٦٩).

الذي عليه أهل البصرة أنَّه يجوز توسط خبر (كان)، قال أبو حيان: «جواز توسيط أخبارها سواء أكان الخبر جامدا أو مشتقا هو مذهب البصريين» (١٧٠)، وقال الصنعانيّ: «أجاز

الكوفيون والأخفش التفسير باسم الفاعل الرافع لظاهر ونحوه؛ لأنه كالجملة، فأجازوا: (هو قائمٌ أبوه)، (كان قائمًا زيدٌ) على ذلك، ولا يجوز ذلك عند البصريين إلا على أنَّ (أبوه) مبتدأ، و(زيد) اسم كان» (١٧١)، وجاز ذلك عند أهل البصرة لأنَّ

المضمر مرفوع بما النية به التأخير، والضمير إذا كانت النية به التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه.

أما الكوفيون فلا يجيزون توسط الخبر ولا يجوز لديهم: (كان قائمًا زيد) على أن يكون في قائم ضمير يعود على اسم كان المؤخر، ويكون (قائمًا) خبرًا مقدمًا على الاسم، هذا على سبيل الإجمال، أمَّا التفصيل فذلك على النحو الآتي:

- **مذهب الكسائي:** الذي عليه الكسائيّ في نحو: (كان قائمًا زيد)، أنَّ في(كان) عندهم ضمير المجهول، وقائمًا خبر (كان)، و(زيد) مرفوع بقائم، ولا تثني (قائمًا) لرفعه الظاهر إذا قلت: (كان قائمًا الزيدان)، ولا تجمعه إذا قلت: (كان قائمًا الزيدون) [١٧٢].

- **مذهب الفراء:** الذي عليه الفراء أنه يجيز (كان قائمًا زيد)، على أنَّ يكون (قائمًا) خبر كان، و(زيد) مرفوع بـ(كان، وقائمًا) معًا، ولا تثني (قائمًا) لرفعه الظاهر [١٧٣].

- **مذهب هشام:** أجاز هشام: (كان قائما الزيدان، والزيدون) على أن تجعل (قائمًا) خبرًا، و(الزيدان، والزيدون) اسمًا، والفرق بينه وبين ما انتهى إليه بحث البصريين أنَّ البصريين لا يجيزون ذلك إلا مع تثنية الخبر وجمعه [١٧٤].

١١- تقديم خبر (كان) عليها:

يقول ابن إياز: « يجوز تقديم أخبارها عليها، كقولك: (قائمًا كان زيدٌ)؛ ودليله قوله تعالى: ﴿ وَأَنْفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [١٧٥]؛ لأنَّ (أَنْفُسَهُمْ) مفعول (يَظْلِمُونَ)، ومعمول له، و(يَظْلِمُونَ) الخبر، وقد تقدم معموله عليه؛ فدل على جواز تقدمه نفسه عليه، ومثله قوله تعالى: ﴿ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [١٧٦]؛ لأنَّ الجار والمجرور هو (أَبِاللَّهِ) متعلق بالخبر الذي هو يستهزءون، وقد تقدم حكمه، قال الأصفهاني: وأوضح منه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [١٧٧]، فـ (أينما) خبر

(كُنْتُم) مقدم عليه، و(ما) زائدة، ونقل أنَّ الكوفيين لا يجيزون ذلك، وأطلقه، ولم يوجهه بشيء[١٧٨]، وهو مستقصى في المسائل الخلافيَّة»[١٧٩].

نصَّ على هذا الخلاف كثير من النحويين [١٨٠]، يقول ابن عصفور: «أمَّا أهل الكوفة فلا يجيزون (كان قائما زيد)، ولا (قائما كان زيد) على أن يكون في (قائم) ضمير يعود على اسم (كان) المؤخر، ويكون (قائما) خبرًا مقدمًا؛ لأنَّ ضمير الرفع عندهم لا يتقدم على ما يعود عليه أصلا، ويجوز عند أهل البصرة؛ لأنَّ المضمر مرفوع بما النية به التأخير، والمضمر إذا كانت النية فيه التأخير عن الظاهر جاز تقديمه عليه» [١٨١].

وذكر أبو حيان أنَّ القول بجواز تقديم خبر (كان) عليها يحتاج إلى سماع من العرب[١٨٢]؛ إذ قال: «يحتاج جواز تقديم خبر (كان) إلى (صار) عليها إلى سماع من العرب، ولم نجدهم ذكروا سماعًا في ذلك، لا يكاد يوجد: (قائمًا كان زيد)»[١٨٣].

١٢- ورود الفعل (كان) مقدّرًا بعد المصدر عاملا في الحال:

أشار ابن إياز إلى هذا التقدير بقوله: «أن تسد الحال مسده، كقولك: (شربي السويق ملتوتا)، أي: إذا كان، أو إذ كان، وفيه خلاف شرحته في المسائل الخلافيَّة»[١٨٤].

لم يكن الشيخ ابن إياز هو وحده من خص هذه المسألة بالشرح والدرس، فقد تحدث بها كثير من العلماء [١٨٥]، ومنهم: الإمام السيوطيّ الذي خصَّها بالتأليف والتصنيف؛ إذ قال: «هذه المسألة طويلة الذيول وكثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديمًا بتأليف مستقل» [١٨٦].

والذي يشير إليه كلام ابن إياز هو ما وقع من خلاف بينهم في الطريقة التي يقدر بها الخبر، وهذا التقدير الذي أثبته ابن إياز جار على مذهب البصريين إلا الأخفش وإن لم يشر إلى ذلك، وتفصيل القول في هذا التقدير جاء على النَّحو الآتي:

- تقدير البصريين إلا الأخفش: وهو أنَّ تقدير الخبر في هذه الحالة إنَّما هو: إذا كان قائمًا، أي: إنَّ العامل في الحال فعل مقدر فيه ضمير فاعل يعود إلى (زيد)، وهو صاحب الحال، والخبر ظرف زمان مقدر مضاف، والبصريون يقدرون (إذا) إذا كانت الدلالة على المستقبل، و(إذ) إذا أرادوا الدلالة على الماضي.
- مذهب الأخفش: وهو أنَّ التَّقدير: مصدر مقدر قبل الحال، يقول ناظر الجيش: «أن يكون التقدير: (ضربي زيدا ضَرْبُه قائمًا)، وهذا مذهب الأخفش» [١٨٧]، وهو اختيار عضد الدولة واستحسان أبي القاسم، قال أبو حيان: «قال الأخفش، وتبعه عضد الدولة، واستحسنه أبو القاسم بن القاسم هو مصدر مقدر قبل الحال: تقديره: ضربه قائمًا»[١٨٨].
- مذهب أهل الكوفة: الذي عليه الكوفيون أنَّ تقديره بعد قائم بـ (ثابت أو موجود)، والتقدير: ضربي زيدًا قائمًا ثابت أو موجود، نصَّ على ذلك ناظر الجيش بقوله: «قال بعض النَّاس: تقديره بعد (قائمًا) والتقدير: ضربي زيدًا قائما ثابت أو موجود، أو ما أشبه ذلك، و(قائم) عندهم حال من زيد، والعامل فيها ضربي، وحكى أبو محمد بن السيد أنَّ هذا مذهب الكوفيين، وكذلك حكاه شيخنا جمال الدين بن عمرون عنهم» [١٨٩].

١٣. ورود خبر (ما) الحجازية متوسطًا:

يرى الكوفيون أنَّه لا مانع من تقديم خبر (ما) العاملة عمل (ليس)؛ ويمكن الاستدلال ببيت الفرزدق على ذلك، وقد جوز هذا ابن إياز جاعلا هذا التخريج من الأوجه التي يمكن حمل قول همام بن غالب عليها بقوله: «قول الفرزدق: ..... وإِذْ مَا مِثْلَهُم بَشَرُ [١٩٠].

يحتمل أربعة أوجه: أحدها: أن يكون (مِثْلَهُم) مرفوعًا، لكنه بُنِي على الفتح حيث أضيف إلى المضمر، كقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [١٩١]، وثانيها: أنَّ

(مِثْلَهُم) نصب على الظرف، كأنَّه قال: (وإذ ما بَدَلَهُم بَشَرٌ) وهو رأي الكوفيّين، وقد استقصيت ذلك في المسائل الخلافيَّة، وعلى هذا يجوز أن يكون (بَشَرُ) اسم (ما)، و(مِثْلَهُم) ظرف وهو خبر مقدم... وثالثها: أنَّه استعمل لغة أهل الحجاز، فظن أنهم يعملونها مع التقديم فغَلِطَ، ورابعها: أنَّه كان صفة لـ (بَشَرُ)، فلما تقدَّم عليها نُصِب على الحال، والخبر محذوف، والتقدير: وإذْ ما في الدُّنيا بَشَرٌ مِثْلُهُم»[١٩٢].

وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يكاد يعرف، قال سيبويه: «زعموا أنّ بعضَهم قال، وهو الفرزدق: فأصبْحُوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ ... إذ هُمْ قُرَيْشٌ وإذا ما مِثلَهُمْ بَشَرُ

وهذا لا يَكاد يُعْرَف» [١٩٣]، ورأى أبو حيان أنَّه لو كان ثابتا لما تكلفوا توجيهه[١٩٤].

على أنَّه قد ذهب بعض النَّحويين إلى التَّفصيل، فقال: إن كان خبر (ما) ظرفًا أو جارًا ومجرورًا جاز توسطه مع بقاء العمل، ويحكم على محلهما بالنصب، وإن كان غير ذلك لم يجز[١٩٥].

١٤- إعمال (لا) العاملة عمل (ليس) في المعرفة:

يقول ابن إياز: «تُشَّبه (لا) أيضا بـ (ليس) فترفع وتنصب، ولا تعمل إلا في النكرات، كقولك:(لا رجلٌ أفضلَ منك)؛ حملا لأقل الوجهين على أكثرهما، وهذا رأي البصريين، وأجاز الكوفيون أن تعمل في المعارف، كقول الشاعر:

وحلَّت سَواد القَلب لا أنا مُبتغ ... سِواها ولا عن حبِّها متراخيًا

والتقدير: (لا أنا مبتغيا)، فسكن (الياء) في النصب؛ ويدل على ذلك عطف (متراخيا) عليه، وقد جاء في شعر المتنبي، وهو:

إذا العرضُ لَمْ يُرْزَقْ خَلاصًا من الأذى...

فلا الحَمْدُ مَكْسُوبًا وَلا المالُ بَاقِيا[١٩٦].

وقد استقصيت القول في هذه المسألة في المسائل الخلافيَّة» [١٩٧]، كما نص عليها في المحصول [١٩٨]، ومن خلال عرض ابن إياز يظهر أنَّ الذي عليه أهل البصرة هو أنَّ (لا) لا تعمل عمل (ليس) إلا في النكرات، بخلاف الكوفيين الذين جوزوا عملها في النكرات والمعارف.

نص على الخلاف النحويّ في المسألة: ابن مالك، والبعليّ، وأبو حيان، والدماميني [١٩٩].

وعلل ابن الشجريّ مذهب البصريين بأنَّ (لا) ضعيفة فِي باب العمل؛ لأنَّها إنَّمَا تعمل بحكم الشَّبه، لا بحكم الأصل فِي العمل، والنَّكِرَة ضعيفة جدًا؛ فلذَلِكَ لم يعمل الْعَامِل الضعيف إلا فِي النَّكرات، فلما كَانَت (لا) أضعف الْعَامِلين والنَّكِرَة أضعف المعْمُولين خصوا الأضعف بالأضعف [٢٠٠] على أنَّ من النَّحويين من يرى أنَّه لا يجوز أن تعمل (لا) عمل (ليس)؛ لعدم السَّماع، قال أبو حيَّان: «لو ذهب ذاهب إلى أنَّه لا يجوز أن تعمل (لا) هذا العمل لذهب مذهبًا حسنًا؛ إذ لا يحفظ ذلك في نثر أصلا، ولا في نظم إلا في ذلك البيتين النَّادرين، ولا ينبغي أن تبنى القواعد على ذلك، وليس في كتاب سيبويه ما يدلُّ على أنَّ إعمالها عمل (ليس) مسموع من العرب، لا قليلا ولا كثيرًا، فيكون مقياسا مطردًّا» [٢٠١]، فلا يمكن أن تبنى القاعدة على شاهد أو شاهدين، فضلا عن ضعفها فِي باب العمل؛ لأنَّها إنَّمَا تعمل بحكم الشَّبه، لا بحكم الأصل فِي العمل.

١٥- إعمال (لات) عمل (إنَّ):

مذهب الجمهور في (لات) أنَّ أصلها (لا) زيدت عليها (التاء)، قال المرادي: «حرف نفي، أصله (لا)، ثم زيدت عليها (التاء)، كما زيدت في (ثمت)، و(ربت) هذا مذهب الجمهور» [٢٠٢] واسمها مضمر، قال الفارسي: «لم يُستعمَل (لاتَ) إلا مضمرًا اسمها الذي هو مُحدَّثٌ عنه في الجملة التي فيها (لات)، لا في نفس (لات)؛ لأنَّ الحروف لا يضمر فيها على شريطة التفسير» [٢٠٣].

وأثبت ابن إياز الخلاف في إعمال (لات) عمل (إنَّ) بقوله: «الكوفيُّون يذهبون إلى أنَّ (لات) هي العاملة عمل (إنَّ)، وهي مسألة طويلة ذكرتها في مسائل الخلاف»[٢٠٤].

ونقل قول الكوفيين في المسألة كثير من النحويين [٢٠٥]، ونسبه المرادي للأخفش [٢٠٦]، والذي عليه ابن مالك أنَّ للأخفش مذهبين في المسألة؛ إذ قال: «ذكر السيرافيّ أنَّ المرفوع بعد (لات) في مذهب الأخفش مرفوع بالابتداء، وأنَّ المنصوب بعدها منصوب بإضمار فعل، وكلام الأخفش في كتابه المترجم بـ(معاني القرآن) [٢٠٧] موافق كلام سيبويه في أنَّ (لات) تعمل عمل (ليس) على الوجه المذكور» [٢٠٨]، ومن النَّحويين من ذهب إلى أنَّ (لات) لا عمل لها [٢٠٩].

١٦- إعمال (لا) النافية للجنس في النكرات:

قال ابن إياز: «النافية حينئذ تنقسم قسمين: فتارة تُشَبَّه بـ (ليس)، فترفع وتنصب، وتارة تُشَبَّه بـ (إنَّ) وهي المذكورة في هذا الباب، وعلى كل حال فلا تعمل إلا في النكرات عند البصريّين، وأجاز الكوفيُّون إعمالها في المعارف، وقد أوضحت الكلام في ذلك في مسائل الخلاف» [٢١٠].

وقد نصَّ على الخلاف بين المذهبين: أبو حيان، والكافيجيّ، والسيوطيّ، وابن طولون [٢١١]، يقول أبو حيان: «أجاز الكوفِيُّون بِنَاء الاسْم العلم سواء أكَانَ مُفْرَدًا، نَحْو: (لا زيدَ ولا عمرو)، أَوْ مضافًا إِلَيْهِ، نَحْو: (لا أبا مُحَمَّدٍ)، و(لا أبا زَيدٍ)» [٢١٢].

وإن كَانَ مضافًا إلى (اللهِ)، أَوْ (الرحمنِ)، أَوْ (العزيزِ)، فالكسَائِيُّ يُجَوِّزُ إِعْمَال (لا)، ووافقه الفرَّاءُ فِي (لا عَبْدَ اللهِ)[٢١٣]، يقول السيوطيُّ:« خالف الكوفِيُّون في هَذَا الشَّرْط فأجاز الكسائيّ إِعْمَالها في العلم المُفْرَد، نَحْو: (لا زيدَ)، والمُضَاف لكنية، نَحْو: (لا أبَا مُحَمَّدٍ)، أَوْ (الله)، أَوْ (الرَّحمن)، أَوْ(العَزيز)، نَحْو: (لا عَبْدَ اللهِ) و(لا عَبْدَ الرَّحْمَنِ)، و(لا عَبْدَ العَزِيزِ)، ووافقه الفَرَّاء علي (لا عَبْدَ اللهِ) قال: لأنَّه حَرْفٌ مستعملٌ،

يقال: لكل أحد (عَبْد اللهِ)، وخالفه فِي الأَخِيرين؛ لأنَّ الاستعمَالَ لم يلزم فِيهمَا، كمَا لزم (عبد الله)، والكسائيُّ قاسهمَا عَلَيْهِ»[٢١٤].

١٧- عامل النصب في مفعولي (أعطى):

نصَّ ابن إياز على الخلاف في عامل النصب لمفعولي (أعطى) في أكثر من مؤلف؛ فقد نبَّه عليه في المحصول بقوله: « ذهب البصريون إلى أنَّ الفعل من حيث اقتضاؤهما وطلبهما فعمل، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الثَّاني منصوب بفعل مضمر؛ لأنَّ الإعطاء يدل على الأخذ، والتَّقدير: (أعطيت زيدًا فأخذ درهمًا)، وقيل: يفسد بقولنا: (أعطيت زيدًا درهما فلم يأخذه)، فلو كان التقدير كما ذهبوا إليه لكان معناه: أعطيت زيدا فأخذ درهما فلم يأخذه، وهذا متناقض، وأوضحت هذه المسألة في المسائل الخلافيَّة» [٢١٥]، ونص عليها في قواعد المطارحة [٢١٦].

ورأى ابن الخباز أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون فاسد بقوله: «قال الكوفيون: هو منصوب بفعل محذوف دل عليه (أعطيت)، كأنه قال: (أعطيت زيدًا فأخذ درهمًا)؛ لأنَّ الإعطاء يدل على الأخذ، وهذا عندنا فاسد، لأننا نقول: (أعطيت زيدًا درهمًا فلم يأخذه)، فلو كان التقدير كما زعموا لصار معنى الكلام: (أعطيت زيدًا فأخذ درهمًا فلم يأخذه)، وتلك مناقضة ظاهرة» [٢١٧].

١٨- تقديم الفاعل على الفعل:

يقول ابن إياز: «تقديم الفاعل على فعله غير جائز، وهذا إنَّما هو على مذهب البصريين، فأمَّا الكوفيون فمذهبهم جوازُ التقديم، وقد استقصيت هذه المسألة في مسائل الخلاف» [٢١٨].

نصَّ على هذه المسألة الخلافيَّة بين البصريين والكوفيين كثيرٌ من النَّحْويّين[٢١٩].

وصار إِلَى مذهب الكوفيين: ابنُ مَضَاءٍ؛ إِذْ قَالَ: «إِذَا قيلَ :(زيدٌ قَامَ)، ودَلَّ لفظ (قَامَ) عَلَى الْفَاعِل دَلالَة قَصْدٍ فلا يحتاج إِلَى أنْ يُضْمَرَ شَيءٌ؛ لأنَّه زِيَادَة لا فائدة فيهَا»(٢٢٠).

ونسب ابنُ مَالكٍ، والْبَعْلِي (٢٢١) هَذَا المذهبَ إِلَى بعض الْكُوفِيّينَ، كمَا نقله الشَّيخ عضيمة عن الْكُوفِيّينَ والأخفش من البَصْرِيّينَ (٢٢٢).

أمَّا ابن أبي الربيع فقد ذهب إلى أنَّه لا يعلم خلافًا في أنَّ الفاعل من شرطه أن يقع بعد المسند إليه، فإن تقدم لم يكن فاعلا (٢٢٣).

١٩- نيابة المفعول به عن الفاعل مع وجود غيره:

جوز الأخفش والكوفيون وابن مالك نيابة غير المفعول به مع وجوده عن الفاعل، يقول ابن مالك: «أجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول» (٢٢٤)، وعلى هذا يصح أن تقول في (ضربت زيدًا يوم الجمعة): (ضُرِبَ يومُ الجمعة زيدًا)؛ وذلك بأن تنيب الظرف فترفعه، وتترك المفعول على حاله من النصب، وقد نسب ابن عقيل إلى الأخفش قولا آخر وهو جواز نيابة غير المفعول به عند تقدمه على المفعول(٢٢٥)؛ لذلك قال ناظر الجيش: «أمَّا الأخفش فاضطرب النقل عنه» (٢٢٦).

والذي عليه ابن إياز أنَّه لا يقام غير المفعول به مع وجوده؛ إذ قال: «الأولى أنْ يقام مقام الفاعل المفعول به؛ لثلاثة أوجه: الأول: أنَّ المفعول به يكون فاعلا في المعنى، وكذلك الفاعل يكون مفعولا به، كقولك: (ضارب زيد عمرًا الظريفان) فترفع صفتهما؛ لأنَّ المنصوب مرفوع في المعنى لكونه فاعلا فكأنَّهما مرفوعان، ونقل ابن بابشاذ أنَّ ابن سعدان أجاز النَّصب(٢٢٧)؛ لأنَّ الفاعل مفعول، فكأنَّهما منصوبان، والأول أقيس، وهذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافيَّة»(٢٢٨).

أمَّا ما ذهب إليه العكبري من أنَّه مذهب الكوفيين وحدهم؛ إذ قال: «إذا اجتَمع في الكلامِ مفعولٌ به صحيحٌ وظرفٌ وحرفُ جرٍّ فالقائم مقام الفاعل هو المفعول

الصحيح، وقال الكوفيون: يجوز أن يقامَ الظرف وحرف الجر مقامه» [٢٢٩] ففيه نظر؛ لأنَّه قد ثبت أنَّه مذهب للأخفش من البصريين.

٢٠- إعراب المصدر من نحو: (ضربي زيدًا قائمًا):

الخلاف في هذه المسألة واقع من جهتين:

- **الجهة الأولى:** في إعراب المصدر، فمن النَّحويين من ذهب إلى أنَّ (ضربي) من نحو: (ضربي زيدًا قائمًا) فاعل لفعل محذوف تقديره: (يقع ضربي زيدا قائمًا)، أو (ثبت ضربي زيًدا قائمًا)، قال أبو حيان: «ذهب بعض النحويين إلى أنَّه فاعل لفعل محذوف تقديره: (يقع ضربي زيدًا قائمًا)، أو (ثبت ضربي زيدًا قائمًا)»[٢٣٠]، والذي انتهى إليه فكر ابن إياز أنَّه مبتدأ [٢٣١]، وهذا الذي اختاره هو مذهب الجمهور، قال أبو حيان: «الجمهور إلى أنَّه مرفوع بالابتداء» [٢٣٢].
- **الجهة الثانية:** الخلاف الحاصل بينهم في تعيين الخبر عند من قال بأنَّ المصدر مبتدأ، وهذا من أوجه:
- **أحدها:** أن يكون التقدير: (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا)، وهذا هو المشهور عند البصريين.
- **الثاني:** أن يكون التَّقدير: (ضربي زيدًا ضربه قائمًا)، وهذا مذهب الأخفش.
- **الثالث:** أن يكون فاعل المصدر مغنيًا عن الخبر، كما أغنى عنه فاعل الوصف، نحو: (أقائم الزيدان).
- **الرابع:** أن تكون الحال مغنية عن الخبر؛ لشبهها بالظرف، كما أغنى الظرف عنه.
- **الخامس:** أن تكون الحال منصوبة بالمصدر، وقد حذف الخبر حذفا لأجل الاستطالة، كما حذف عند أبي علي الخبر في قولهم: (أوّل ما أقول إنّي أحمد الله) بالكسر، والتقدير عنده: أول ما أقول: إني أحمد الله ثابت، وكذلك يكون التَّقدير في المسألة المشار اليها: (ضربي زيدًا قائما ثابت)[٢٣٣].

والمختار لدي ابن إياز القول بأنَّ التقدير: (ضربي زيدًا إذا كان قائمًا)، قال ابن إياز: «(ضربي زيدًا قائمًا)، فـ (ضربي) مصدر مضاف إلى الفاعل وهو المبتدأ، و(زيد) مفعول به، و(قائم) نصب على الحال، وقد سد مسد الخبر... فإن قيل: من أين زعمتم أنَّ (كان) تامة دون أن تكون ناقصة؟ قيل: لو كانت ناقصة لكان (قائما) الخبر، ولو كان الخبر لجاز أن يقع معرفة تارة ونكرة أخرى؛ لأنَّ أخبار (كان) تكون معرفة ونكرة، نحو: (كان زيدٌ أخاك)، و(كان زيدٌ قائما)، فلما اقتصر هاهنا على النكرة ولم تقع المعرفة فيه ألبتة، دلّ على أنَّه حال وليس بخبر، وفي هذه المسألة خلاف، وقد استقصيتها في المسائل الخلافيَّة»[٢٣٤].

ورأى أبو حيان أنَّ القول بالفاعليّة يترتب عليه حذف ما لا دليل على تعيينه؛ إذ قال: «رُدَّ هذا المذهب بأنَّه حذف ما لا دليل على تعيينه؛ لأنَّه كما يجوز تقدير: (ثبت) يجوز تقدير (قل)، أو: عدم ضربي زيدًا قائمًا، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره، مع أنَّه إذا دار الأمر بين الحذف من أول الكلام وآخره كان الحذف من آخره أولى، فإنَّ أول الكلام موضع استجمام وراحة، وآخره موضع طلب استراحة وموضع تعب؛ والذي يجزم ببطلان هذا المذهب دخول نواسخ الابتداء عليه، فلو كان فاعلا لم يجز دخول النواسخ عليه» [٢٣٥].

٢١- القول في (سُبْحَانَ) مضافًا:

فرق بين (سبحان) و (سبحان الله)؛ الأول: معرف بالعلميَّة، والثاني: معرفة بالإضافة، الأول: ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، والثاني: مصروف؛ لأنَّه قد ابتز منه تعريف العلمية، وأصبح معرفا بالإضافة، قال ابن يعيش: «إن أضفته فقلت: (سبحان اللَّهِ) فيصير معرفةً بالإضافة، وابتُزّ منه تعريفُ العلميّة، كما قلنا في الإضافة، نحو: (زيدكم)، و(عَمْركم)، فيكون معرفة بعد سَلْب العلميّة» [٢٣٦].

والقول بأنَّه ممنوع من الصرف هو قول المدققين، وأنَّ حذف التَّنوين منه ليس لمنع الصرف، قال ابن الخشَّاب: «ذهب المدققون منهم إلى أنَّه جعل (سبحان) علمًا لهذا المعنى؛ فلذلك منعه الصرف؛ ومنهم من يذهب إلى أنَّ هذا الاسم باقٍ على حاله في أصل استعماله، وأنَّ حذف التنوين منه ليس لمنع الصرف، وإنَّما هو باقٍ على إرادة المضاف إليه المحذوف ضرورةً» (٢٣٧).

قال ابن إياز: «(سُبْحَانَ) علم للتسبيح ينتصب كما ينتصب مسماه، ثم استعملوه مكان (تسبيحًا)، وصار بدلا من اللفظ بالفعل، والمعنى: براءة الله من السوء، ولا ينصرف للعلمية والألف والنون الزائدتين، وقد يُصرف للضرورة، وإذا نُكِّرَ جازت إضافته وتعريفه باللام، وهنا تنبيه: وهو أنَّ أبا العباس ثعلبًا نقل عن الفراء أنَّه قال: (سُبْحَانَ) في قول الأعشى(٢٣٨):

..... سُبْحَانَ مِنْ عَلْقَمَةِ الفَاخِرِ(٢٣٩).

إنّه يريد الإضافة؛ ولذا فتح نونها، وإنَّ قول البصريين: إنّه غير مصروف خطأ؛ لإنشادهم ذلك مصروفًا في قوله:

سُبْحَانَهُ ثُمَّ سُبْحَانًا يَعُودُ لَهُ وَقَبْلَنَا سَبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ(٢٤٠).

قال: وما كان مضافا، وأُسْقِطَ المضاف إليه منه لا يكون نكرة، والكلام معه مشروح في المسائل الخلافيَّة» (٢٤١)، على أنَّ الرَّضيّ لا يرى مانعًا من القول بأنَّ تجرده عن التنوين إنَّما كان مراعاة لأغلب أحواله (٢٤٢).

٢٢- (حاشا) من جهة الفعليَّة والحرفيَّة:

يقول ابن إياز: «قالوا: (جاء القوم حاشاي)، ولو كانت فعلا لقالوا: (حاشاني) كما تقول: (دعاني)، و(رماني)، قال الشاعر:

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلهَهُمْ حَاشَايَ إِنّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ(٢٤٣).

لا يقال: إنما طُرِح (النون) معه؛ لأنه معتل، فلم يأتوا بالكسر؛ لأنا نقول: لا فرق بين المعتل والصحيح في وجوب لحاق (النون) له، ألا ترى أنهم قالوا: (دعاني)، و(غزاني)، ولم يجيء عنهم بطرح النُّون، وأنشد قطرب:

دَعَانِي دَعْوَةً والخَيْلُ تَجْرِي فَلا أَدْرِي أَبِاسْمِي أَمْ كَنانِي[٢٤٤].

وقد أتيت على هذه (النون)، واستقصيت القول فيها في المسائل الخلافيَّة»[٢٤٥].

واضح من قول ابن إياز أنَّ هناك خلافا في (حاشا) من جهة الفعليَّة والحرفيَّة، والذي عليه ابن إياز هو القول بالحرفيَّة وهو قول سيبويه وأكثر البصريين، أمَّا الفراء وبعض الكوفيين فقد ذهبوا إلى القول بالفعليَّة، قال السيوطيُّ: «أنكر بعض الْكُوفِيّين مِنْهُم الْفراء حرفيَّة (حاشا)، وَقَالَ: إِنَّهَا فعل أبدا؛ لقَولهم: (حاشا، يحاشي)، وَإِن الْجَرّ بعْدهَا بلام مقدرَة، وَالْأَصْل (حاشا لزيد)، لَكِن كثر الْكَلَام بهَا فأسقطوا (اللَّام)، وخفضوا بهَا، وَأنكر سِيبَوَيْه وَأَكْثر الْبَصرِيين فعليتها، وَقَالُوا: إِنَّهَا حرف دَائِما بِمَنْزِلَة (لَا)»[٢٤٦]، ولم يستبعد أبو حيان القول باسميتها [٢٤٧]. وما انتهى إليه بحث ابن إياز من القول بحرفية (حاشا) هو الأولى؛ لأنَّ اتصال نون الوقاية بها لا يوجب القول بفعليتها بدليل أنَّ نون الوقاية تتصل بالحروف، قال أبو حيان: «لا تكون حجة في اتصال نون الوقاية بها على فعليتها؛ لأنَّ نون الوقاية قد تتصل بالحروف، نحو: (إنني)، و(ليتني)»[٢٤٨].

وقد نص ابن إياز على هذا الخلاف في موضع آخر؛ إذ قال: «ذهب سيبويه وأكثر البصريّين إلى أنَّ (حَاشَا) لا تكون إلا حرف جر... وذهب الكوفيُّون إلى أنَّها فعل أبدا، وذهب المبرد إلى الاشتراك، ونُقِل عن الفراء أنَّه قال: (حَاشَا) فعل لا فاعل له، وقد بَسَطْتُ هذا في المَسَائِل الخِلافيَّة» [٢٤٩]، وما نسبه ابن إياز للكوفيين سبقه إليه العكبريّ بقوله: «(حاشا) في الاستثناء حرفُ جرٍ، ومن البَصريين من قالَ: تكونُ حرفًا وتكونُ فعلا، وقالَ الكوفيُّون: هي فِعْلٌ» [٢٥٠]،

وفي ذلك نظر؛ إذ ذكر المراديّ أنَّه مذهب الفراء [٢٥١]، وسبقه إلى ذلك ابن يعيش[٢٥٢].

ورأى الرَّضي أنَّ ما ذهب إليه الفراء بعيد؛ لارتكاب محذورين: إثبات فعل بلا فاعل وهو غير موجود، وجر بحرف جر مقدر وهو نادر [٢٥٣].

٢٣- إضافة (حَيثُ) إلى المفرد:

يقول ابن إياز: «أمَّا(حَيثُ) فلما كانت مبهمة تقع على الجهات الست ضاهت (إذ) المبهمة في الأزمنة، فأضيفت إلى الجملة كإضافتها، وأيضا فلما خالفت بابها ألزمت ذلك ليكون فيها عوضا مما منع من أخواتها، وأمَّا إضافتها إلى المفرد فهي عند البصري شاذة، وعند الكوفي مطردة، وهذا مستقصى في المسائل الخلافيَّة» [٢٥٤].

الجملة الَّتِي تضاف إِلَيْها(حَيثُ): شرطها أنْ تَكُون خَبَرِيَّةً اسميَّةً [٢٥٥]، أَوْ فِعْليَّةً مثبتةً مُصَدَّرَةً بِمَاضٍ، أَوْ مضارعٍ مُثْبَتَينِ أَوْ مَنْفِيَّينِ بـ (لَمْ)، أَوْ (لا) [٢٥٦]، ورأى ابنُ أبي الرَّبيع أنَّ إضافتها إِلَى الجملة الْفِعْليَّة هو الأحسن [٢٥٧]، وهو الأكثر لدى ابن هشام، والشيخ خَالدٌ الأزهري[٢٥٨]

ومن النَّحْويّين من يرى إضافتها إِلَى الجملتين بلا تفريقٍ، كابن النَّاظِمِ، والمرادي، وابن عَقِيل، وابن الجَزَرِي، والزَّاوليّ، والمهديّ[٢٥٩].

وفِي إِضَافَة (حَيثُ) إِلَى المفْرَدِ خلافٌ بَينَ النَّحْويّين عَلَى مذهبَينِ:

الأَوَّل: مذهب البَصْرِيّينَ: لا يجوز عِنْدَ البَصْرِيّينَ إضافتها إِلَى المفْرَدِ، ومَا ورد من إِضَافَة (حَيثُ) إِلَى المفْرَدِ، فهو نادرٌ، أَوْ شاذٌ[٢٦٠].

الثَّاني: مذْهَب الكِسَائِيّ والفَرَّاءِ: الَّذِي عَلَيْهِ الكِسَائِيُّ والفَرَّاءُ هو صحَّةُ إِضَافَتِهَا إِلَى المفْرَدِ، نصَّ عَلَى مذهب الكسائيّ: أبو حيَّان، والمراديُّ، وابنُ هشام، وابنُ عقيل، والشَّيخُ خالد، والسُّيوطيُّ [٢٦١]، أمَّا الفرَّاء فقد نصَّ عَلَى مذهبه الشَّرِيفُ الكوفِيُّ [٢٦٢].

٢٤- استعمال (عَلُه) بالهاء:

الذي عليه ابن إياز أنَّ الهاء في (عَلُه) ليست هاء سكت، ولا هاء ضمير؛ وإنَّما لم تكن هاء سكت لأنَّها إنَّما تلحق المبني الذي حركته لازمة، ولا هاء ضمير لأنَّها لا تلحق ما أشبه المعرب، ولا كان ما هي فيه متمكنًا في موضعٍ ما، يقول ابن إياز: «استشكل أبو علي (الهاء) في قوله: أرْمَضَ مِنْ تَحت وأَضْحى مِنْ عَلُهْ [٢٦٣].

ولا يكون هاء سكت لما ذكرناه، ولا يكون هاء ضمير؛ لأنَّ الغاي متى أضيفت أعربت، وقال ابن الخشاب في (الشرح العوني) [٢٦٤]: إنَّها بدل من (الواو) في (علو)، وأحد اللغات في هذه الكلم، ونظيره قول الشَّاعر: وَقَدْ رَابَنِي قَوْلُهَا يَا هَنَا ... هُ وَيْحَكَ أَلْحَقْتَ شَرًّا بِشَرّ [٢٦٥].

والأصل (هناؤَ) (فِعال) من(هَنْولٍ) فأبدلت (الواو) هاء، وقد استقصيتُ هذا في المَسَائِل الخِلافيَّة» [٢٦٦].

على أنَّ من النَّحويين من يرى أنَّ (الهاء) للسكت، كالشيخ ابن هشام [٢٦٧]، وهو قول الأشموني: «فالهاء فيه للسكت؛ بدليل أنَّه مبنيٌّ، ولا وجه لبنائه لو كان مضافًا»[٢٦٨].

والذي عليه أبو حيان أنَّه من باب التوسع في الظرف [٢٦٩]، والظروف يتوسع فيها بما لا يتوسع في غيرها، ولدى أبي حيان وجه آخر، وهو: أن تكون هاء الضمير، نصَّ عليه بقوله: «عندي فيه وجه لطيف، وهو أن تكون هاء الضمير، وأصله: من علٍه، فكأنَّ آخره: (عل) للضرورة، فعادت (الهاء) إلى ضمها فصار في التقدير: من علٍه، ثم نقلت حركة (الهاء) إلى (اللام) ... فصار (من علٍه)، فضمة (اللام) هي ضمة هاء الضمير» [٢٧٠].

٢٥- نصب المستثنى في الاستثناء المفرغ:

الشَّأن في العامل قبل (إلا) في الاستثناء المفرغ أنْ يعمل فيما بعدها، كشأنه في العمل بدون (إلا) أصلا، لكن ابن إياز أثبت أنَّ الفراء جوز نصب المستثنى بعد (إلا) في الاستثناء المفرغ، يقول ابن إياز: «المفرغ، ومعناه: أنَّ العامل قبل (إلا) عمل في ما بعدها، كما يعمل مع عدمها، وكذلك توسطها بين شيئين وأحدهما متعلق بالآخر، قال تعالى: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ (٢٧١)، فوقعت بين المبتدأ وخبره، وقال تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ (٢٧٢) فوقعت بين اسم (كان) وخبرها، وقال سبحانه: ﴿ وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ (٢٧٣)، فوقعت بين الحال وصاحبها، وقال ذو الرمة:

كَأَنّها جَمَلٌ وَهْمٌ، وما بَقِيَتْ ... إلاّ النّحيزَةُ والألواحُ والعَصَبُ (٢٧٤).

فوقعت بين الفعل والفاعل، فإذا قلت: (ما قام إلا زيد) فـ (زيد) فاعل قام، و(ما رأيت إلا زيدًا) فـ (زيدًا) مفعول رأيت، و(ما مررت إلا بزيد) فـ (بزيد) متعلق بـ (مررت)، ولا يجوز (ما قام إلا زيدًا) بالنصب؛ لأنَّ الفعل لم يأخذ فاعله، وقد شذ مجيئه كقول الشاعر:

يُطالِبُني عَمّي ثمانين ناقَةً ... ومالي يا عَفْراءُ إلا ثَمَانيا(٢٧٥).

وأجازه الفراء، وقد ذكرته في المسائل الخلافيَّة» (٢٧٦).

٢٦- العامل في الحال من نحو: (ضَرْبي زيدًا قائمًا):

على القول بأنَّ الحال في: (ضربي زيدًا قائمًا) سادة مسد الخبر فإن الذي ينبغي السؤال عنه ما العامل في الحال؟ أقول: الذي اختاره ابن إياز أنَّ العامل هو (كان) التامة المضمرة؛ وإنَّما قدَّرها تامة لدلالتها على الحدث المطلق، ومنع أن يكون المصدر هو العامل، ولو كان هو العامل لصارت من صلته، وحينئذ لا يجوز أن تسدَّ

مسدَّ الخبر، قال ابن إياز: «ما الذي أحوج إلى إضمار (كان) لتكون عاملة في هذه الحال؟ وما المانع أن يعمل فيها المصدر الذي هو (ضَرْبي)؟ فالجواب أنَّ المانع من ذلك أنَّا متى أعملنا في الحال المصدر صارت من صلته، وحينئذ لا يجوز أن تسدَّ مسدَّ الخبر، ولا يصح إعمال المصدر فيها إلا أن يكون الخبر مقدرًا محذوفًا، كأنَّك قلت: (ضَرْبي زيدًا قائمًا موجودٌ)، وهذا مذهب الكوفيين، وقد استقصيته في المسائل الخلافيَّة» [٢٧٧]، ولا يصح أن يقدر الخبر محذوفًا؛ لأنَّه تقدير بما لا دليل عليه.

٢٧. وقوع المصدر حالا:

يقول ابن إياز:

وَكَفَّنْتُ وَحْدِي مُنْذِرًا في رِدَائِهِ وَصَادَفَ حَوْطًا مِنْ أعادِيَّ قاتِلُ[٢٧٨].

البيت لمعدان بن جوّاس الكِندي، (الواو): عاطفة، و(كفنت): فعل وفاعل، وقوله: (وحدي): موضعه نصب على الحال من (التاء) في (كفنت)، أي: كفنت منذرا منفردا، فإن قلت: وكيف جاز ذلك مع إضافته إلى ضمير التكلم؟ أجبت بأنَّه لا يتعرف بالإضافة؛ لأنَّه مصدر محذوف الزيادة، والأصل (إيحاد)؛ لأنَّ الفعل أوحدت، كـ (أكرمت)، وفيه بحث وخلاف بينته في المسائل الخلافيَّة» [٢٧٩].

الإشكال في وقوع المصدر حالا حاصل من جهة لزوم الإخبار بمعنى عن جثة [٢٨٠]، قال ابن مالك: «الحال خبر في المعنى، وأنَّ صاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه، كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ. وهذا يقتضي ألا يكون المصدر حالا لئلا يلزم الإخبار بمعنى عن جثة» [٢٨١]؛ ولذلك قال الجوجريّ: «أجمع الفريقان: البصريون والكوفيون على عدم اطراده إلا المبرد فقاسه فيما كان نوعا من العامل، كـ (جاء سرعة)، بخلاف (جاء ضِحكا)، وقاسه ابن مالك أيضًا في مثل: (أمّا علمًا فعالم)، وفي نحو: (زيدٌ زهيرٌ شعرًا)، وفي مثل: (أنت الرجل علمًا)» [٢٨٢].

فإن ورد عن العرب من ذلك شيء فإنه يحُفظ ولا يقاس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتًا، ومن ورود المصدر حالا قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾[٢٨٣]، و﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾[٢٨٤]، و﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾[٢٨٥]، و ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾[٢٨٦]، و(قتلته صبرًا)، و(لقيته فُجاءه)، و(كلمته مشافهة).

ومما ورد أيضًا ما نصَّ عليه ابن إياز من قول الشاعر: (وَكَفَّنْتُ وَحْدِي مُنْذِرًا)، وكل هذا يحفظ ولا يقاس عليه؛ لأنَّ الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال؛ إذ النَّحويون قد اختلفوا في توجيه ما سمع، قال أبو حيان: «اختلف النَّحويون في تخريج هذه الكلم المسموعة وما أشبهها من المسموع: فذهب الكوفيون والأخفش والمبرد إلى أنَّها مفاعيل مطلقة، واختلفوا: فقال الكوفيون: أنَّها منصوبة بالأفعال السَّابقة، وليست في موضع الحال؛ لأنَّ (أعطيت) في معني: نقدت، و(قتله) في معني: صبره، و(طلع بغتة) في معنى: بغت بغتة، وذهب الأخفش والمبرد إلى أنَّ قبل كل مصدر منها فعلا مقدرا هو الحال، أي: زيد طلع يبغت بغتة، وقتلته أصبر صبرًا، وأعطيته المال أنقده نقدا، وكذلك سائرها» [٢٨٧]، وذكر البغداديّ أنَّ مجيء المصدر حالا سماعي لا يذهب إليه إلا عند عدم صحة غير الحال من الوجوه [٢٨٨].

٢٨- العامل في التمييز من نحو: (رُبَّه رجلا):

نص الإمام ابن إياز على هذه المسألة في قواعد المطارحة[٢٨٩]، وذكرها في المحصول؛ إذ قال: «أمّا دخولها على المضمر، فقولك: (رُبَّه رَجُلا)، ويجب تفسيره؛ لأنَّ التفسير جار مجرى الوصف، وهو شبيه بالمضمر في (نِعْمَ، وبِئْسَ)، ولا يكون إلا مفردًا مذكرًا في جميع الأحوال، وقال الكوفيُّون: هو راجع إلى مذكور تقديرًا، كأنَّ قائلا قال: (هَلْ مِنْ رَجُلٍ كَرِيمٍ؟)، فقيل له: (رُبَّه رَجُلا)، وقد يثنى ويجمع عندهم لهذا، فيقال: (رُبَّه رَجُلَيْن)، و(رُبَّه رِجَالا)، ومنهم من يقول: (رُبَّهُمَا رَجُلَيْن)، و(رُبَّهُمْ رِجَالا)[٢٩٠]... وهنا تنبيه: وهو أنَّ الناصب لهذا التمييز الضمير؛ لأنه بإبهامه أشبه عشرين وأخواته، وهذه المسألة مستقصاة في المَسَائِل الخِلافيَّة»[٢٩١].

يفهم من كلامه أنَّ العامل في التمييز الوارد في نحو قولهم: (رُبَّه رجلا) هو المميز؛ لأنَّه بإبهامه أشبه عشرين وأخواته، ومنهم من ذهب إلى أنَّ العامل في تمييز المفرد هو التنوين والنون والإضافة، ومنهم من ذهب إلى أنَّ عامل النصب في تمييز المفرد هو الظرف أو شبه الظرف المذكور مع الاسم المميز، قال ناظر الجيش: «قيل: إنَّ العامل في التَّمييز هو التنوين والنون والإضافة، وتحقيق ذلك أنّ الاسم عامل بتمامه بأحد الثلاثة لا أنّها هي العاملة، وقيل: العامل الظرف أو شبه الظرف المذكور مع الاسم المميز، نحو: (لي عشرون جملا)» [٢٩٢].

وأمَّا قول المراديّ: «لا خلاف أنَّ العامل في هذا النوع هو مميزه» [٢٩٣] فيرده قول ناظر الجيش السابق، والأولى القول: بأنَّ عامل نصب تمييز الاسم المفرد هو مميزه، يقول أبو حيان: «لا نعلم خلافا في أنَّ الناصب للمنتصب عن تمام الاسم هو المفسر الذي قبله، إلا في البديع لابن الأثير [٢٩٤]...فظاهر هذا الكلام أنَّ التنوين والنون والإضافة هي العامل، ولا نعلم أحدًا ذهب إلى ذلك، وأمَّا القول الذي حكاه فلم نجده إلا في هذا الكتاب»[٢٩٥]، والقول بأنَّ العامل في هذا النوع إنَّما هو الظرف منقوض بما إذا جيء بالعدد ونحوه وليس مذكورًا معه ظرف أو شبهه [٢٩٦].

٢٩- إدخال الألف واللام في المضافين:

جاء ذلك في نحو قولهم: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ)، وأنَّه يصح الجر على الإضافة، والنصب على التشبيه بالمفعول، والرفع على أنه فاعل الصفة والضمير مقدَّر، يقول ابن إياز: «متى عرَّفت (الوجه) باللام، فإن شئت أضفتَ، كقولك: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ)، والإضافة منفصلة؛ ولهذا اجتمعتْ مع اللام، وإن نصبتَ فعلى التشبيه بالمفعول به، أو على التمييز، واللام زائدة، وإن رفعتَ فعلى أنَّه فاعل الصفة والضمير مقدَّر، أي: الوجه منه، والكوفيُّ يذهب إلى أنَّ الألف واللام تَسُدُّ مَسَدَّ الضمير، كقوله:

لِحَافِي لِحَافَ الضَّيفِ والبَيْتُ بَيْتُهُ وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقَنَّعُ [٢٩٧].

وقد بيَّنت هذا في المَسَائِل الخِلافيَّة» [٢٩٨]، وقد سبق الزجاجيُّ ابن إياز في أنَّ مذهب الكوفيين هو القول بأنَّ الألف واللام تَسُدُّ مَسَدَّ الضمير بقوله: «(مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهُ) فتخفض (الحسن)، وتُجريه على(الرجل)، وترفع (الوجه) به، وتضمر ما يعود على (الرجل) تقديره: (مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهُ منه)، وجاز هذا الإضمار لما في الكلام عليه من الدليل، وأهل الكوفة يقولون: الألف واللام في هذا الباب عقيب الإضافة» [٢٩٩].

هذا وقد عدَّ بعض المتأخرين هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين[٣٠٠]، يقول ابن مالك: «(مررت برجل حسنٍ الوجهُ) بتنوين (حسن)، ورفع (الوجه) على معنى: حسنٍ وجهُه فالألف واللام عوض من الضمير، وبهذا التَّعويض قال الكوفيون وبعض البصريين، وإن كان بعض المتأخرين قد عد هذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين» [٣٠١].

وأنكر ابن خروف هذا الخلاف؛ إذ قال: «لا ينبغي أن يجعل بينهما خلاف؛ لأنَّ سيبويه قد جعل الألف واللام عوضًا من الضمير في قوله: في باب البدل :(ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ) يريد: ظهره وبطنه، ولم يقل: (الظهر منه)، ولا (البطن منه) ... فلا خلاف بين الأئمة» [٣٠٢].

٣٠- النعت بغير المشتق:

أصل النعت أن يكون بالمشتق وهو: ما دل على الحدث وصاحبه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل ... أو ما في حكمه، يقول ابن إياز: « اعلم أنَّ النُّحاة بِأَسْرهم يشترطون في النَّعت أن يكون مشتقًّا أو في حكمه؛ وذلك لأنَّه ليس في كلام العَرَب اسم دال على ذات باعتبار معنى فيها إلا المُشْتَقّ، وبذلك المعنى يَحْصُلُ التَمْييز بينه وبين غَيْرِه، والذي في معناه: هو ما يُحَصِّلُ المُشْتَقّ من المعنى، نحو (ذُو مالٍ)؛ إذ هو في معنى: (مَالِكِ مَالٍ) و(صَاحِبِ مَالٍ)، وكذلك

(مِصْرِيٌّ)؛ إذ هو في معنى: منسوب إلى مِصْر، وكذلك (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَيِّ رَجُلٍ)، أي: كَامِل في الرُّجُولِيَّة، وذهب الفَرَّاء، وابن الحَاجِب من المُتَأَخِّرِينَ إلى أنَّه لا يُشترط ذلك فيه(٣٠٣)، وقد شَرَحْتُه في مسَائِل الخِلاف»(٣٠٤).

أمَّا الفراء وابن الحاجب فليس ذلك بشرط عندهما كما نص على ذلك ابن إياز.

٣١ - وصف الضمير:

يقول ابن إياز: «المُضْمَر لا يُوصَف؛ لأنَّه إنْ كان مُتكلِّما أو مُخَاطِبا، فقد اسْتَغْنَى عن الصِّفة بِحُضُوره، وإن كان غَائبًا فلا بُدَّ له من ظاهر يرجع إليه، فوصفُ الظَّاهر يُغْنِي عن وَصْفه، وقد أجاز الكِسَائيُّ وصف هذا المُضْمَر (٣٠٥)، نحو: (مَرَرْتُ بِهِ المِسْكِينِ)؛ وذلك لأنَّه قد يَحْصُل فيه لبس عند تقدُّم أسماء ظاهرة يصحُّ عَوْدُهُ إلى كُلٍّ منها، وقد يكون ضمير نكرة، وهذا مستقصى في مسائل الخلاف» (٣٠٦).

نسب ابن إياز إلى الكسائيّ جواز وصف المضمر مطلقًا، ونسب الرضيّ إلى الكسائيّ وصف ضمير الغائب، قال الرضيّ: «أجاز الكسائيُّ وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٣٠٧)، وقولك: (مررت به المسكين)» (٣٠٨).

والذي عليه أبو حيان أنَّ جواز نعت ضمير الغائب خاص بما إذا كان النعت لمدح، أو ذم، أو ترحم لا مطلقًا، قال أبو حيان: «المضمر لا ينعت به، ولا ينعت، وأجاز الكسائيّ نعت الضمير الغائب إذا كان النعت لمدح، أو ذم، أو ترحم لا مطلقًا»(٣٠٩).

والذي ذهب إليه الكسائيّ لا يتعين بدليل أنَّ الجمهور يحملون مثله على البدل(٣١٠)، وكذا الخليل، قال سيبويه: «زعم الخليل أنَّه يقول: (مررت به المسكين) على البدل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبدل (مررت به أخيك)» (٣١١)، ويجيز الخليل أيضا النصب على الترحم بقوله: «قولهم: (مررت به المسكين) نصبت المسكين على أنك رحمته» (٣١٢).

والذي عليه سيبويه أنَّ قولهم: (مررت به المسكين) على ثلاثة أوجه: جر (مسكين) على البدل من الضمير المتّصل بالباء، ونصبه على الترحّم، ورفعه على أنْ يكون خبرًا، والمبتدأ مقدّر؛ إذ قال: «كذلك (مررت به المسكين) يحمل الرفعَ على الرفع، والجرَّ على الجر، والنصب على النصب» (٣١٣).

٣٢- عطف معمولين على معمولين لعاملين بحرف واحد:

يقول ابن إياز: «إن جئت بعد قاعد باسم أجنبي من الأول، أي: ليس فيه ذكر يعود إليه، وجب الرفع، كقولك: (ما زيد بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو)؛ وذلك أنَّ (قاعدًا) لا يخلو جره من أحد وجهين: وكلاهما ممتنع، أحدهما: أن يكون معطوفًا على (قائم)، و(عمرو) مرتفع به، فيكون خبرًا لـ (ما) ؛ لأنَّه معطوف على خبرها، ومعلوم أنَّه لا يجوز: (ما زيد بقائمٍ عمرو)؛ لأنَّك إنَّما تخبر عن الشيء بفعله أو بفعل من هو سببه، وثانيهما: أن يكون (قاعد) معطوفا على (قائم) المجرور بالباء، و(عمرو) معطوفا على (زيد) المرفوع بـ (ما)، والعاطف (الواو)، وقد تقرَّر امتناع عطف معمولَيْنِ على معمولَيْنِ لعامِلَيْنِ بحرف واحد عند الجمهور، خلافا للفرَّاء المُجَوِّزِ ذلك مطلقًا(٣١٤)، والأعلم الشَّنْتَمَرِيّ، وابن الحاجب المُجَوِّزَيْنِ له عند تقدم المجرور(٣١٥)، وقد ذكرت هذا في المسائل الخلافيَّة» (٣١٦).

والحق أنَّ الفراء وحده لم يكن هو المجوز، وإنما هو مذهب الأخفش الأوسط وجماعة من البصريين والكوفيين، قال ابن يعيش: «كان أبو الحسن الأخفش وجماعة من البصريين يحملون ذلك، وما كان مثله على العطف على عاملين، وهو رأي الكوفيين، وذلك أنَّ (بيضاء) جر عطف على (سوداء)، والعامل فيها (كل)، وقوله: (شحمة) منصوب عطفًا على خبر (ما) أي: والعامل (ما)، ومثله عندهم: (ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو) تخفض قاعدًا بالعطف على قائم المخفوض بالباء، وترفع (عمرًا) بالعطف على اسم (ما)، فهما عاملان: (الباء) و(ما)، كما كان في المثل عاملان: (كل) و(ما)، قالوا: وقد عطفت شيئين على شيئين، والعامل فيهما شيئان مختلفان،

وسيبويه والخليل لا يريان ذلك ولا يجيزانه؛ والحجة لهما في ذلك أنَّ حرف العطف خلف عن العامل ونائب عنه، وما قام مقام غيره فهو أضعف منه في سائر أبواب العربية. فلا يجوز أن يتسلط على عمل الإعراب بما لا يتسلط ما أقيم مقامه، فإذا أقيم مقام الفعل لم يجز أن يتسلط على عمل الجر؛ فلهذه العلة لم يجز العطف عندهما على عاملين، لذلك حملوه على حذف المضاف» [٣١٧].

وخلاصة القول إنَّ المتكلم بنحو المثل المذكور بين أمرين قبيحين: إما أن يعطف على عاملي عاملين مختلفين، وإما أن يدعي حذف المضاف، وذلك مع قبحه أهون الضررين، وأقل القبيحين.

٣٣- ورود فاعل (نعم) نكرة مضافة:

يقول ابن إياز: «أمّا قول الشاعر:

فَنِعْمَ صَاحِبُ قومٍ لا سِلاحَ لَهُـــمْ وصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بنُ عَفّانا[٣١٨].

فإنّه شاذ، ومسوغه أنّه عطف عليه ما هو مضاف إلى المعرف باللام؛ فدلَّ على أنَّ الأول كذلك، فكأنه قال: فنعم صاحب القوم، ومثله قول الشاعر:

فَنِعْمَ صَبَاحُ أَزْمِلَةٍ عِجَافٍ ومَلْقى نِسْعَتَينِ عَلَى رُحِيلِ[٣١٩]

وذكر بعضهم أنَّ الجزوليّ قال في شرح أبيات الإيضاح: إنَّها لغة قوم[٣٢٠]، وقد تكلمت على هذا، وأشبعته في المسائل الخلافيَّة»[٣٢١].

يرى ابن إياز أنَّ ورود فاعل (نعم) نكرة مضافة شاذ، وهذا الذي ذهب إليه هو مذهب عامة النَّحويين [٣٢٢]، قال أبو حيان: «منعه عامة النَّحويين إلا في الضرورة»[٣٢٣]؛ والذي سوغه في نحو: (فَنِعْمَ صَاحِبُ قومٍ) أنَّه عطف عليه ما هو مضاف إلى المعرف باللام، والمعطوف من تمام المعطوف عليه، قال القيسيّ: «حسَّن

حذف الألف واللام، من المضاف إليه في بيت (الإيضاح)، ثبوتها في المعطوف، إذ هما شريكان»[٣٢٤]؛ ووجه الحكم بالشذوذ أنَّ الذي يستحق المدح والذم لابد أن يدل لفظه على الجنس[٣٢٥].

وعلى ذلك فلا سبيل إلى رفع الأعلام، ولا المبهم، ولا المكني، ولا المضاف إلى شيء بنعم وبئس، قال السيرافيّ: «من أجل ما وضعت له (نعم، وبئس) من دلالة ما بعدهما على الجنس على معنى المدح والذم احتيج إلى أن يكون ما يرتفع بهما من أسماء الأجناس، أو الصفات أو ما كان مضافا إلى ذلك، ولا يجوز أن ترفع بهما الأعلام، ولا المبهم، ولا المكني، ولا المضاف إلى شيء من ذلك؛ لأنَّه ليس في شيء منه معنى يقع به مدح ولا ذم» [٣٢٦].

ومن الذين قالوا بجواز رفع (نعم، وبئس) النكرة المفردة وما أضيف إلى نكرة: الكوفيون والأخفش وابن السراج [٣٢٧]، قال أبو حيان: «أمَّا رفعهما النكرة المفردة وما أضيف إلى نكرة فأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وابن السراج، ومنعه عامة النَّحويين إلا في الضرورة» [٣٢٨]، وذهب السيوطيّ إلى أنَّه قول كثير من البصريين: «قَالَه الْكُوفِيُّونَ وَكثير من الْبَصرِيين» [٣٢٩].

والذين قالوا بجواز رفع نعم الفاعل النكرة المفردة وما أضيف إلى نكرة اعتمدوا في ذلك على ما حُكِيَ عن العرب، قال البغداديُّ: «حكى الْأَخْفَش أَنَّ نَاسًا من الْعَرَب يرفعون بـ (نعم) النكرَة مُفْرَدَة ومضافة، فَيُقَال على هَذَا: (نعم امْرُؤ زيد)، وَ(نعم صَاحب قوم عَمْرو)، وَوَافَقَ الْأَخْفَش فِي كَون الْفَاعِل نكرَة مُضَافَة، وَإِلَى هَذَا وَنَحْوه أَشَارَ بقوله: وفاعل فِي الْغَالِب، وَنقل إجَازَة كَونه مُضَافا إِلَى نكرَة عَن الْكُوفِيّين وَابْن السراج، وَمنع ذَلِك عَامَّة النَّحْوِيين إِلَّا فِي الضَّرُورَة» [٣٣٠]، وذهب صاحب البسيط إلى القول بعدم وروده أصلا في أي استعمال [٣٣١]، ويرده قول جمال الدين الصنعانيّ: أنَّه لغة لبعض العرب [٣٣٢].

٣٤- (اللام) الداخلة على المستغاث:

الاستغاثة: نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة، ولام المستغاث واجبة الفتح؛ لأنَّه واقع موقع المضمر ولام الجر تفتح معه، اللهم إلا إن كان المستغاث ياء المتكلم، نحو: (يا لِي)، أو معطوفًا على مستغاث ولم تعد معه (يا) فتكسر اللام، نحو: (يا لَزيد ولِعمرو لِلمسلمين)، ولام المستغاث له مكسورة دائما على الأصل؛ وذلك لأمن اللبس، وللفرق بين المستغاث والمستغاث له، يقول ابن إياز: «إن عطفتَ على المُسْتَغَاث به فلا يخلو: إما أن تُعِيد ياءً، أو لا، فالأول تُفْتَح معه اللام؛ لوجود حرف النداء، كقولك: (يا لَزَيْدٍ ويا لَخَالِدٍ لِعَمْرٍو)، والثاني: تُكْسَر معه، كقولك: (يَا لَزَيْدٍ ولِخَالِدٍ لِعَمْرٍو)، وللفراء هنا خلاف [٣٣٣] ذكرتُهُ في المَسَائِل الخِلافيَّة» [٣٣٤]، يقصد ابن إياز بخلاف الفراء ما حكاه عن بعض الناس من القول بأنَّ اللام من نحو: (يالزيد) ليست لام جر، بل هي بقية من (آل)، ولكن هل هذا المذهب هو مذهب الكوفيين قاطبة، أو أنَّه للفراء خاصة؟

ذكر ابن مالك أنَّه للكوفيين قاطبة من غير تعيين، والذي عليه ابن الخباز أنَّه للفراء خاصة، ونص أبو حيَّان على أنَّ الفراء قد حكاه عن بعض النَّاس، وعليه فلا يكون قولا للكوفيين ولا للفراء، قال أبو حيان: «حكى ابن مالك: أنَّها بقية (آل) عند الكوفيين، وقاله صاحب النّهاية عن الفراء، وحكى الفراء أنَّ من النَّاس من زعم أنَّ اللام في (يا لزيد) وأشباهه ليست لام جر، بل هي بقية من (آل)، فظاهر حكايته أنَّه ليس مذهب الكوفيين، وأنَّه لا يقول بذلك، لأنَّه من رءوس الكوفيين» [٣٣٥]؛ ومما يؤكد أنَّه حكاية للفراء عن بعضهم قول الرضي: «حكى الفراء عن بعضهم أنَّ أصل (يا لزيد): (يا آل زيد) فخفف، وهو ضعيف؛ لأنَّه يقال ذلك فيما لا آل له، نحو: (يا للدواهي)، و(يا لله)، ونحوهما» [٣٣٦].

٣٥- حكم (الكاف) في (رُوَيْدَكَ):

وقع خلاف بين العلماء في حكم الكاف في (رُوَيْدَكَ)، أشار إليه ابن إياز إشارة مجملة بقوله: «يستعمل مبنيًّا، ومعناه (أمْهِل)، أنشد سيبويه:

رُوَيْدَ عَلِيًّا جُدَّ مَا ثَدْيُ أُمِّهِمْ إلَيْنا ولكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَمَايِنُ [٣٣٧].

ومعربًا على ثلاثة أوجه: مصدر، وفي التنزيل: ﴿أَمْهِلْهُمْ رُوَيْدًا﴾ [٣٣٨]، وحال، كقولك: (سَارُوا رُوَيْدًا)، أي: مُرْوِدِينَ، وصفة، كقولك: (ضَعْهُ وَضْعًا رُوَيْدًا)، وقد بيَّنتُ حكم (الكاف) في (رُوَيْدَكَ) [٣٣٩] في مسَائِل الخِلاف» [٣٤٠].

والفرق بين (رويد) اسم فعل مبني، و(رويد) مصدر معرب هو: جر ما بعدهما ونصبه، فإن انجر ما بعده فهو مصدر، وإن انتصب ما بعده فهو اسم فعل مبني، يقول ابن عقيل: «ما يستعمل مصدرًا واسم فعل، كـ(رويد)، و(بله)، فإن انجر ما بعدهما فهما مصدران، نحو: (رويد زيد)، أي: إرواد زيد، أي: إمهاله، وهو منصوب بفعل مضمر، و(بله زيد)، أي: تركه، وإن انتصب ما بعدهما فهما اسما فعل، نحو: (رويدا زيدًا)، أي: أمهل زيدًا...»[٣٤١].

ولتوضيح ما ذكر الشيخ ابن إياز أقول: اختلف العلماء في حكم هذه (الكاف)؛ فذهب قومٌ إلى أنَّها اسمٌ، موضعُه من الإعراب رفعٌ، وقال آخرون: موضعُها نصبٌ، وذهب سيبويه إلى أنَّها حرفٌ مجردٌ من معنى الاسميّة للخطاب [٣٤٢]، قال ابن يعيش: «اختلفوا في هذه (الكاف)، فذهب قومٌ إلى أنّها اسمٌ موضعُه من الإعراب رفعٌ، وقال آخرون: موضعُها نصبٌ، وذهب سيبويه إلى أنَّها حرفٌ مجردٌ من معنى الاسميّة للخطاب، كالكاف في (ذلِكَ)، و(أُولئِكَ)، و(النجاءَكَ)» [٣٤٣].

وذكر العكبريّ أنَّ (الكاف) لَو كَانَت اسْما لكَانَتْ إمَّا مَرْفُوعَة أَو مَنْصُوبَة أَو مجرورة، فالرفع مُمْتَنع لوَجْهَيْنِ: أحدُهما: أنَّ (الْكَاف) لَيست من الضمائر المرفوعة،

وَالثَّانِي: أنَّه لَا رَافع للكاف هُنَا؛ لأنَّ الْمَرْفُوع هُنَا ضمير لَا يظْهر، وَالنّصب باطلٌ؛ لِأَنَّ هَذَا الِاسْم يتَعَدَّى إِلَى مفعول وَاحِد وَهُوَ(زيد)، وَ(الْكَاف) للمخاطب، فَلَيْسَ (زيدا) بل غَيره، والجر بَاطِل أَيْضًا؛ لأنَّ الجرّ يكون بالحرف وَلَيْسَت (رُوَيْد) حرفًا، أَو بِالْإِضَافَة وَهَذِه الأسماء لَا تُضَاف [٣٤٤].

٣٦- الأصل في (وَيْحَهُ)، و(وَيْلَهُ)، و(وَيْسَهُ)، و(وَيْبَهُ):

الخلاف الذي نصَّ عليه ابن إياز في هذه المسألة هو خلاف بين سيبويه والبصريين من جهة، والفراء وأصحابه من جهة أخرى، فأمَّا سيبويه والبصريون فيرون أنَّ أصل في هذه الألفاظ هو: (وَيْحٌ)، و(وَيْسٌ)، و(وَيْبٌ)، و(وَيْلٌ)، وهو المختار لدي ابن إياز؛ بدليل السماع، بخلاف الفراء ومن معه الذين يذهبون إلى أنَّ أصلها: (وي)[٣٤٥]، يقول ابن إياز: «أنَّ رأي سيبويه والبصريين أنَّ الأصل: (وَيْحٌ)، و(وَيْسٌ)، و(وَيْبٌ)، و(وَيْلٌ)، ثم إنها تضاف تارة إلى ضمير المخاطب، كقولك: (وَيْحَكَ)، وأخرى إلى ضمير الغائب، كقولك: (وَيْحَهُ)، وطورا إلى الظاهر، كقولك: (وَيْحَ زَيْدٍ)، وقال الفراء وأصحابه: أصلها (وَيْ)، فأما (وَيْلَكَ) فهي (وَيْ) زِيدت بعدها لام الجر، وإذا كان بعدها ظاهر فأنت مخير بين فتح (اللام) وكسرها، ففتحها مع الظاهر لغة، وهو الأصل فيها، وكسرها المشهور، وأنشد:

يَا زِبْرِقَانُ أخَا بَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْلَ أَبِيكَ وَالفَخْرُ [٣٤٦]

بكسر اللام وفتحها على ما ذكرنا، قال: ثم كثر استعمالها، فأدخلوا عليها لاما أخرى، فقالوا: (وَيْلٌ لَكَ)، و(وَيْحٌ)، و(وَيْسٌ)، و(وَيْبٌ) كنايات عن الوَيْل، والمختار قول سيبويه؛ لأنَّهم قالوا: (وَيْلٌ لِزَيدٍ) بالرفع والتنوين، وهذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافيَّة» [٣٤٧].

هذا وقد ذهب بعض البغداديين إلى أنَّ (ويحه)، و(ويله)، و(ويسه) منصوبة بأفعال من لفظها؛ وتقديره: (واح ويحه)، و(وال ويله)، و(واس ويسه) [٣٤٨].

٣٧- القول في تركيب (هَلُمَّ):

يقول ابن إياز: « أمَّا(هَلُمَّ) فهي مُرَكَّبة، واختلف النَّحويُّون في ذلك: فقال البَصْريُّون: تركيبها من (هَا) التي للتنبيه و(لُمَّ)، وحُذِفَتْ أَلِفُها؛ لوجوه: أحدها: أنَّ اللام في (لُمَّ) أصلُها السكون، كقولك: (المُمْ) وهي لغة أهل الحجاز، فحذفت الألف اعتبارًا لذلك، وهو عندي حسن...وثانيها: أنَّ ذلك حذف للاسْتِطَالة بالتَّركيب، وثالثها: أنَّه من تَغَايِيرِه، أعني: التَّركيب، وقال الفَرَّاء: إنَّها مُرَكَّبة من (هَلْ) و(أُمَّ)[٣٤٩]، وقد أجبتُ عن رد الفَارِسِيّ[٣٥٠]، وعليه في المَسَائِل الخِلافيَّة»[٣٥١].

نص على الخلاف في المسألة: ابن مالك، وأبو حيان، والمراديّ، وابن عقيل، والسيوطيّ [٣٥٢]، وما نسبه ابن إياز إلى الفراء من أنَّ (هَلُمَّ) مركَّبة من (هَلْ) الَّتِي للزَّجر، ومن (أُمَّ) أمرًا بمعنى: (اقْصِدْ) سبقه إليه: الزجاجيّ، والفارسيّ، وابن جني[٣٥٣]، على حين نسبه الزمخشريّ، والنيلي البغداديّ [٣٥٤] إلى الكوفيين.

وذكر أبو حيَّان أنَّ إفرادها(هَلُمَّ) قول لا بأس به؛ لأنَّ الأصل البساطة حَتَّى يقوم دليل واضح عَلَى التَّرْكِيب، [٣٥٥]، ومِمَّا يضعف الْقَوْل بالتَّرْكِيب أنَّ (هَلْ) لا تدخل عَلَى فِعْل الأَمْر[٣٥٦].

المبحث الثالث: (الاستدراكات التصريفيَّة)، وهي:

١- جمع الاسم المقصور:

يقول ابن إياز: «المعتل إن كان مقصورًا، نحو: (موسى) حذفت ألفه لالتقاء الساكنين، وبقيت الفتحة تدل عليها، فتقول: (مُوسَوْنَ)، و(مُوسَيْنَ)، وأجاز الكوفي ضم ما قبل (الواو)، وكسر ما قبل (الياء)، وقد ذكرته في الخلاف» [٣٥٧].

ما انتهى إليه بحث ابن إياز من أنَّ الاسم المقصور عند جمعه تحذف ألفه، وتبقى الفتحة دليلا عليها هو مذهب أهل البصرة؛ للسماع والقياس، قال السيرافيّ: «إذا جمعت المقصور بالواو والنون حذفت (الألف)؛ لاجتماع الساكنين، وبقيت ما قبله على الفتح، فقلت في (موسى)، و(عيسى)، و(حبلى): (موسون)، و(عيسون)، و(حبلون) لا يجوز غير ذلك عند أصحابنا، وهو القياس وكلام العرب» [٣٥٨].

أمَّا ما ذهب إليه أهل الكوفة فغير مسموح ولا جائز قياسًا عند ابن عصفور؛ لأنّك إذا ضممت ما قبل (الواو) وكسرت ما قبل (الياء) لم يبق ما يدلّ على (الألف) المحذوفة [٣٥٩]؛ ولأنَّ الفتحة دليل الألف رأى الشاطبيّ أنَّه لا سبيل لزوالها[٣٦٠]، وقال أبو حيان: لغة نادرة [٣٦١].

٢- أصالة تاء التأنيث:

نص ابن إياز على هذه المسألة منسوبة إلى المسائل الخلافية في أكثر من موضع[٣٦٢].

يقول ابن إياز: «أنا أستبعد أن يكون قد وافق الكوفيين [٣٦٣]، فإنَّهم يذهبون إلى أنَّ (الهاء) هي الأصل، و(التاء) بدل منها، وقد أشبعت الكلام على هذه المسألة في المسائل الخلافيَّة التي أخلَّ بها ابن الأنباريّ في إنصافه» [٣٦٤]، نصَّ على الخلاف بين المذهبين: ابن يعيش، وابن الخباز، وابن الحاجب، وابن القواس، والرضي، والنيلي البغدادي، والمرادي، والزبيديّ [٣٦٥].

٣- الأصل في اشتقاق لفظ (الناس):

يقول ابن إياز: «قد يجمعون بينهما في الضَّرورة، قال الشَّاعر:

إنَّ المَنَايَا يَطَّلِعْـــ نَ عَلَى الأُنَاسِ الآمِنِينَا[٣٦٦].

وقال الكسائيُّ: هو مشتق من (النَّوْس) بمعنى التَّحرُّك، ومنه قيل لبعض مُلُوك اليَمَن: (ذُو نُوَاسٍ)، وسُمِّي بذلك؛ لأنَّ ضفِيرَتَيْهِ كانتا تَتُوسان على عَاتِقِه، أي: تتحرَّكان، فأصله (نَوَسٌ)، لكن قُلِبت (الواو) ألفًا، كـ (بَابٍ)؛ ويدلُّ على ذلك قولهم في تصغيره: (نُوَيْسٌ)، كـ (بُوَيْبٍ)، فوزنه على الأول: (عَالٌ) [٣٦٧]... وقد استقصيتُ هذا في مسَائِل الخِلاف» [٣٦٨].

ولم ينص ابن إياز على كتاب مسائل الخلاف في قواعد المطارحة؛ إذ قال: «(الناس) أصله (أناس)؛ لأنَّه مشتق من الأنس، والألف زائدة، ثم حذفت (الهمزة) وهي (الفاء) تخفيفًا، فقيل: (ناسٌ)، والوزن (عَالٌ)، وقد جاء على الأصل، قال الشاعر:

إنَّ المَنايَا يَطَّلِعْنَ ... على الأُناس الآمِنِينَا

وقال الكوفي هو من (النَّوس) ووزنه: (فَعَلٌ)، وأصله (نَوَسٌ)، كما أنَّ أصل (باب): (بَوبَ)؛ واستدل بتصغيره على (نُوَيْس)، ولو كان على الأول لقيل: (أُنَيْس)، كـ (غريب)» [٣٦٩].

وعلى هذا فالخلاف بينهم حاصل في أصل اشتقاق كلمة (الناس) هل هو من الأنس أو النوس؟ والذي عليه ابن إياز هو القول باشتقاقه من الأنس و(الألف) زائدة، ثم حذفت (الهمزة) وهي (الفاء) تخفيفًا.

٤- تَصْغِير الأعلام وغيرها تصغير الترخيم:

يقول ابن إياز: «تَصْغِير التَّرْخِيم في الاسم أَنْ تَحْذِفَ جميع زوائده؛ وذلك لأنَّهم استثقلوا الجمع بين زوائِدِه، وعَلَمِ التَّصْغِير، وتَغْيِيره، فَخَفَّفُوه بِحَذفها، والبَصْرِيُّونَ

يُجْرونَهُ في الأعْلام وغيرها، والفَرَّاء يَقْصُرُه على الأعلام خاصَّة، كما كان التَّرْخِيم في النِّداء كذلك [٣٧٠]، فتقول في (حَارِث)، و(أَسْوَد) عَلَمَيْنِ: (حُرَيْثٌ)، و(سُوَيْدٌ)، وفيهما غير عَلَمَيْنِ:(حُوَيْرِثٌ)، و(أُسَيِّدٌ)، وهذا مُسْتَقْصَى في المَسَائِل الخِلافيَّة»[٣٧١]، ونص ابن إياز عليها أيضًا في قواعد المطارحة [٣٧٢].

وممن نبَّه على مذهب الفراء: ابن مالك؛ إذ قال: «لا يخص الأعلام خلافا للفراء»[٣٧٣]، ونص ابن يعيش على هذ الخلاف بقوله: «قال الفرّاء في هذا التصغير: إنّ العرب إنّما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام، كما كان التَّرخيم في النِّداء كذلك، فعلى هذا لو صغّرنا (حارثًا)، أو(أسوَدَ) عَلَمَيْن، لقلنا: (حُرَيْثٌ)، و(سُوَيْدٌ) في التَّرخيم، ولو صغّرناهما قبل النقل والتسمية، لم نقل إلا (حُوَيْرِثٌ)، و(أُسَيِّدُ)، ولم يفرق أصحابُنا بين هذَيْن» [٣٧٤].

٥- القول في تصغير (رُوَيْد):

قال ابن إياز: «(رُوَيْد) وهو تصغير (إرواد)، وهو مستقصى في مسائل الخلاف»[٣٧٥].

الذي عليه ابن إياز أنَّ (رويد) تصغير إرواد، وإرواد مصدر (رود)، أي: أمهله تصغير ترخيم وهو مذهب البصريين [٣٧٦]، على حين ذهب الفراء إلى أنَّه تصغير (رَوْدِ) بمعنى المهل [٣٧٧]، قال ابن إياز: «(رُوَيْد) وهو تصغير (إرْوَادٍ)، كـ (إكْرَامٍ) تصغير التَّرخِيم، وليس بحجة على الفَرَّاء القائل: باختصاص ذلك بالأعلام؛ لأنَّه جعله تصغير (رُوْدٍ)، قال:

..... كَأَنَّهُ ثَمِلٌ يَمْشِي عَلَى رُودِ [٣٧٨]» [٣٧٩].

والدليل على أنَّ تصغير (إرواد) تصغير ترخيم هو مجيئه متعديًّا، قال الشيخ خالد: «الدليل على أنَّه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة؛ والدليل على أنَّ تصغير (إرواد) تصغير ترخيم، كما قال البصريون: مجيئه متعديًّا، ولو كان تصغير

(رود) بمعنى المهل والرفق، مثل قولهم: (يمشي على رود)، أي: على مهل كما قال الفراء كان قاصرًا» (٣٨٠).

وقد اختار ناظر الجيش مذهب البصريين؛ لموافقة الفعل الذي وضع موضعه، وجعل اسما له؛ إذ قال: «ما ذكره البصريون أولى؛ لأنَّ (رويدًا) إذا كان تصغير (إرواد) كان موافقا للفعل الذي وضع موضعه، وجعل اسما له وهو (أرود)، ولو كان تصغير (رود) لم يكن كذلك»(٣٨١).

٦- عد (الهاء) من حروف الزيادة:

عدَّ ابن جني حروف الزيادة عشرة بقوله: «هي عشرة أحرف: (الألف)، و(الياء)، و(الواو)، و(الهمزة)، و(الميم)، و(النون)، و(التاء)، و(الهاء)، و(السين)، و(اللام)» (٣٨٢)، وقد ذكر المبرد أنَّ (الهاء) من حروف الزيادة بقوله: «(الهاءُ) تزاد لبَيَان الْحَرَكَة، ولخفاءِ (الأَلف)» (٣٨٣)

والذي عليه ابن إياز أنَّ المبرد لم يعدها من حروف الزيادة، يقول ابن إياز: «عِدَّةُ حُرُوفِها وهي عشرة يَجْمَعُها قولك: (أمانٌ وتَسْهيلٌ)، وقولك: (أَتَاه سُلَيْمَانَ)، وقولك: (هُمْ يَتَسَاءَلُونَ)، وقولك: (سَأَلْتُمُونِيهَا)؛ وإنَّما زَادُوا هذه لأنَّ أصل ما يُزَاد حروفُ العِلَّة لأنَّ كُلَّ كلمةٍ لا تخلو منها، أو من بعضها، وأبْعَاضُها الحركات، والباقي مُشَبَّهٌ بها ... وأُبْدِلَت من (الواو) في قولهم: (يَا هَنَاهُ)، وقد شَرَحْتُ هذا في المَسَائِل الخِلافيَّة، وأُبْدِلَتْ من (الياء) في (هذه)، وأَخْرَجها المُبَرِّد من هذه الحُرُوف، حيث لم تُزَدْ إلا في الوَقْف، وأُجِيبَ بأنَّها قد زِيدَتْ في غَيْرِه»(٣٨٤).

وممن نسب هذا المذهب إلى المبرد: ابن جني، وابن عصفور، وابن يعيش، والسيوطي(٣٨٥)؛ ولعلهما قولان للمبرد رحمه الله، والأولى القول بزيادة (الهاء) عند المبرد، قال الشيخ عضيمة رحمه الله تعالى: «مما يتصل بهذا أنَّ أبا الفتح في كتابه: سر الصناعة قد نسب إلى المبرد أنَّه أخرج (الهاء) من حروف الزِّيادة، ثم تابعه على

ذلك من جاء بعده، والمبرد في غير موضع من المقتضب يصرح بأنَّ (الهاء) حرف من حروف الزِّيادة» (٣٨٦).

٧- جواز الإِشْمَام في المَجْرُور:

اشتقاقُ الإشمام من الشَّمّ، كأنّك أشممت الحرفَ رائحةَ الحركة، بأن هيّأتَ العضو للنطق بها.

والخلاف الحاصل في هذه المسألة واقع بين البصريين من جهة الذين يرون أنَّ الإشمام لا يقع في المجرور والكوفيين من جهة أخرى الذين جوزوا وقوعه في المجرور(٣٨٧)، يقول ابن إياز: «أمَّا الإِشْمَامُ فهو مخصوصٌ بالمَضْمُوم عند البَصْرِيّين؛ وذلك لأنَّ معناه ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ بعد الإسْكان دلالة على أنَّ الاسم قد كان في حالة الوصل مُحَرَّكًا بها إما إعرابًا أو بناءً، فلو ضَمَمْتَها في غيره لأدَّى إلى نقض ما وُضِعَ له، وأجازه الكُوفيُّونَ في المَجْرُور، وقد ذَكَرْتُهُ في المَسَائِل الخِلافيَّة» (٣٨٨)، والقول بأنَّ الإشمام لا يكون في المجرور هو الأولى؛ وذلك لأنَّ الإشمام إنَّما هو تهيئةُ العُضْو للنطْق بالضمّ من غير تصويت، وذلك بأنْ تضمّ شفتَيْك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعضَ الانفراج؛ ليخرج منه النَّفَسُ، فيراهما المخاطبُ مضمومتَيْن، فيعلم أنّا أردنا بضمّهما الحركة، فهو شيءٌ يختصّ العين دون الأذن، وذلك إنّما يُدْرِكه البصيرُ دون الأعمى؛ لأنّه ليس بصوتٍ يُسمع، وإنّما هو بمنزلة تحريكِ عضو من جَسَدك.

وإنَّما لم يكن الإشمامُ في الجرّ ولا النصب؛ لأنّ الكسرة من مخرج الياء، ومخرجُ الياء من داخل الفم من ظهر اللسان إلى ما حاذاه من الحنك من غير إطباق بتفاجّ الحنك عن ظهر اللسان. ولأجل تلك الفَجْوة لَانَ صوتُها، وذلك أمرٌ باطنٌ لا يظهر للعِيان. وكذلك الفتحُ؛ لأنّه من الألف، والألفُ من الحلق، فما للإشمام إليهما سبيلٌ (٣٨٩)؛ ولأنَّ إشمام المجرور يؤدي إلى تشويه الحلق(٣٩٠)، قال ابن الأنباري: «إن قيل: فَلِمَ لم يجز الإشمام في حال الجر؟ قيل: لأنَّه يؤدي إلى تشويه الحلق» (٣٩١).

٨- قلب (الواو) ياء في (شياه):

من مواضع قلب الواو ياء: أن تقع (الواو) المفردة السَّاكنة بعد كسرة، قال الشَّيخ خالد: «أن تلي (الواو) كسرة، وهي، أي: (الواو) ساكنة مفردة عن مثلها، نحو: (ميزان)، أصله: (موزان)؛ لأنَّه من الوزن، و(ميقات) أصله: (موقات)؛ لأنَّه من الوقت، قلبت (الواو) فيهما ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها» (٣٩٢)، ومن الأمثلة التي قلبت فيها (الواو) ياء؛ لوقوعها مفردة بعد كسرة قولهم: (شياه)؛ إذ الأصل (شِواه)؛ وممَّا يدلُّك على أنَّ (الواو) في الأصل كانت ساكنة قولهم في المفرد: (شَوْهَة)، و(تَشَوَّهتُ شَاة)، أَي: صِدْتُها، قال ابن عصفور: «أصلها (شَوْهَةٌ) فحذفت (الهاء)؛ لقولهم في تحقيرها: (شُوَيهة)، وفي تكسيرها: (شِياهٌ)؛ وبدليل ما حكاه أبو زيد من قولهم: (شَوَّهتُ شاةً)، أي: اصطَدتُها» (٣٩٣).

وقال ابن عقيل موضحًا سكون (الواو) في المفردة: «(شاة) أصله: (شَوْهَة)، كـ (صَحْفة)، فحذفت لامه، فوليت تاء التأنيث (الواو)، ففتحت فصارت متحركة مفتوحًا ما قبلها، فقلبت ألفًا؛ ودليل أن المحذوف (الهاء) قولهم في الجمع: (شِياةٌ)؛ ودليل سكون (الواو) أن (فَعْلة) أكثر في كلامهم في (فعِلة)، فتقول في النسب: (شاهِيّ) برد المحذوف» (٣٩٤).

وهو ما اختاره ابن إياز؛ إذ من جملة شروط القلب لديه سكون واو الواحد بقوله: « قال محققو التصريف: إنَّ أصل (شاة): (شوْهة) بسكون الواو؛ ولعدم الدلالة على الحركة لا يقال: دليلها قلبها ألفًا في (شاة)، ولو كانت ساكنة لسلمت في (نوقٍ)؛ لأنَّا نقول: لمّا حذفت (الهاء) وهي اللام لاقت (الواو) تاء التأنيث، وقد علم أنَّها لا تكون فيما قبلها إلا مفتوحًا... ففتحت الواو لها، ثم انقلبت ألفًا ؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها؛ واستدلَّ بعضهم على ذلك بقلب الواو ياء في (شياه)؛ إذ من جملة شروط القلب سكون واو الواحد، وذلك نحو: (ثوب، وثياب)، و(حوض، وحياض) ولقائل أن يقول:

إنَّ (الواو) في (شياه) متحركة فقلبت في (شاة)؛ لاعتلالها بالقلب في (الواو) في الواحد، وهذه المسألة مستقصاة في المسائل الخلافيَّة» [٣٩٥].

٩- علة قلب الواو والياء ألفا:

يقول ابن إياز: «اعلم أنَّ (الألف) تبدل من (الواو)، و(الياء) إذا تحركا وانفتح ما قبلهما؛ وعلَّل ذلك بوجوه: الأول: أنَّ كل واحد منهما مقدر بحركتين، فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع في التقدير أربع متحركات متواليات في كلمة؛ وذلك مستثقل فاجتنبوه، كما اجتنبوا ما هو دونه في الثِّقل من اجتماع المثلين في مد، ففروا إلى الإدغام، كذلك هنا فروا إلى القلب، والثَّاني: أنَّ (الواو)، و(الياء) إذا تحركا صار كل منهما بمنزلة حرفي مد؛ فـ (الواو) المفتوحة كواو وألف، والمكسورة كواو وياء، والمضمومة كواوين، وكذا حكم (الياء)، واجتماع حروف العلة مستثقل، فقلبوها إلى (الألف)؛ لأنَّه حرف تؤمن معه الحركة، والثالث: قاله السيرافي: وهو أنَّ هذه الأفعال لو سلمت في الماضي للزمها في المستقبل، لأنَّهم لو قالوا: (بيع)، و(قول) للزمهم أن يقولوا في المستقبل: (يبيع)، و(يقول) حيث جعلوا الماضي بمنزلة: (يقيل)، فيضم (الواو)، وتكسر (الياء)، وذلك ثقيل؛ لثقل الأفعال: (قاول)... وقد استقصيت الكلام على هذا في كتاب: (الإسعاف بتتمة الإنصاف)»[٣٩٦].

فالذي يظهر أنَّ الخلاف في هذه المسألة راجع إلى الاختلاف في علة القلب، وأنَّ العلماء لم يجتمعوا على علة واحدة، بل ساق ابن إياز في إطار ذلك ثلاث علل:

العلة الأولى: أنَّ علة القلب راجعة إلى أنَّه قد اجتمع في التقدير أربع متحركات؛ لأنَّ كل واحد منهما مقدر بحركتين، وينضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله، نص على هذه العلة: الشيخ عز الدين المقدسيّ [٣٩٧].

العلة الثانية: أنَّ علة القلب سببها حاصل من الثِّقل؛ ذلك لأنَّ (الواو)، و(الياء) إذا تحركا صار كل منهما بمنزلة حرفي مد، وهذه العلة قال بها العكبريّ [٣٩٨].

العلــة الثالثــة: راجعـة إلـى ثقـل الأفعـال؛ فالماضـي إنَّمـا أعـل تبعًـا لإعـلال المضارع، وإعلال المضارع هو الأصل؛ وإعلال المضارع إنما كان لثقل الضمة على (الواو)، والكسرة على (الياء) مع سكون ما قبلهما، وهو المنسوب للسيرافيّ[٣٩٩].

١٠- التَّعويض عن المحذوف بعد حذف ألف الاستفعال:

يقول ابنُ إياز: «قولك: (إقوام)، و(استقوام) لمّا نُقِلتْ الحركة من العين إلى الفاء، وقلبت الفاء، وحذفت ألف (استفعال) وهو رأي سيبويه[٤٠٠]، ولمّا حُذفت إحداهما عوّضت منها (التاء)، وقال الكوفيُّون: لا يجوز حذفها إلا في الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَاةِ﴾[٤٠١]؛ لأنَّ المضاف إليه كأنَّه قام مقامها في ذلك، والبصريُّون يجيزون حذفها في غير إضافة، وهذا مُسْتَقْصَى في المَسَائِل الخِلافيَّة» [٤٠٢]، وقد نص ابن إياز عليها في قواعد المطارحة [٤٠٣].

وما نسبه ابن إياز للبصريين في المسألة نقله السيرافيّ، والأعلم الشنتمريّ، وابن يعيش، والرضيّ، وابن عقيل [٤٠٤] عن سِيبَوَيْهِ [٤٠٥]، وأمَّا قول الكوفيين فقد نسبه السيرافيّ، والأعلم الشنتمريّ، وابن القواس، والرضيّ، وأبو حيان، وابن عقيل، وناظر الجيش [٤٠٦] إلى الفراء [٤٠٧].

الخاتمة:

في الختام يطيب لي أن أعرض أهم النتائج التي توصلت إليها، ومنها:

- وقفت الدراسة على سبع وأربعين مسألة استدركها ابن إياز على كتاب الإنصاف لابن الأنباريّ، منها مسألة أظهر البحث أنَّه لم يقع فيها خلاف، وهي: (إدخال الألف واللام في المضافين) من نحو قولهم: (مَرَرْتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوَجْهِ)، ومسألة أخرى جاءت مكررة من ابن إياز مع مسائل الإنصاف، وهي: الحديث عن (حاشا من جهة الفعليَّة والحرفيَّة).

- وضحت الدراسة مكانة ابن إياز ومنزلته العلمية؛ فهو شيخ الْعَرَبيَّة بالمستنصريَّة في بَغْدَاد، كثير الرِّواية، حسن الحفظ، ثقة فيما يكتب، ليس له غوامض في النَّحو، قد أجاز له الشيوخ، حسيبًا، دمث الأخلاق.

- بينت المنهج العلميّ الذي سلكه ابن إياز، وأخذ به نفسه عند تناوله المسائل الخلافيَّة التي استدركها على ابن الأنباري، وأنَّ من أدواته: الشرح، والبسط، والاستقراء، والاستقصاء، والحصر، والتوضيح، والبيان، والبحث، وأنَّه لم يدخر في ذلك جهدًا.

- نبهت الباحثة على أنَّ ابن إياز هو أول من طرق هذا الباب. على حد علمها. وصنف في المسائل الخلافيَّة التي فاتت الإنصاف من مسائل الخلاف.

- لفتت الدراسة أنظار الباحثين والدارسين إلى أهمية العمل الذي قام به ابن إياز، وأنَّه ضروري لا يمكن الاستغناء عنه؛ فعن طريقه أمكن التعرف على ما فات ابن الأنباريّ من مسائل الخلاف بعد مرور قرابة قرن من الزمان على وفاة ابن الأنباريّ.

- أكدت الدراسة على قوة صلة ابن إياز بالبحث في مسائل الخلاف؛ ولا أدل على ذلك من وضعه مصنفا في مسائل الخلاف أسماه (الإسعاف)، أودعه عصارة فكرة وخلاصة تجاربه.

- أظهرت أنَّ العلامة ابن إياز أبو تعاليل؛ فقد لا يكتفي في المسائل التي ضمنها كتاب (الإسعاف) عند قبول الحكم أو رفضه، أو تفسيره أو توضيحه بالعلة الواحدة أو العلتين أو الثلاث حتى يكون القارئ مطمئنًا للنتيجة التي وصل إليها، أو القاعدة التي أقامها.

- ذكرت قوة تأثر ابن إياز بابن الأنباريّ؛ فهو يرتكز على كثير من نصوصه ونقوله، ويحتكم إلى مصادره وأدلته، ويعول على العديد من شواهده وأمثلته، ويستدل بعلله وأحكامه، ويستفيد من مناقشاته واستنتاجاته.

- الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وَصَلَّى اللهُ وسَلَّمَ وبَارَكَ عَلَى مِسْك الخِتَامِ وبَدْرِ التَّمَامِ وَعَلَى الآل والصحب الكرام، وسلم تسليمًا كثيرًا.

الهوامش

(١) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) الأشباه والنظائر:٢/ ١٨٦.

(٣) من تاريخ النحو العربي:/ ٩٢.

(٤) من أشهر كتب الخلاف بين النحويين: اختلاف النحويين لثعلب (٢٩١هـ)، والمسائل على مذهب النحويين مما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان (٣٢٠هـ)، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس (٣٣٨هـ)، واختلاف النحويين لابن دُرُسْتَوَيْهِ (٣٤٧هـ)، والخلاف بين النحويين للرمانيّ (٣٨٤ هـ)، وكفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس (٣٩٥ هـ)، والإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباريّ (٥٧٧هـ)، والتبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبريّ (٦١٦هـ)، ومسائل خلافيَّة في النحو لأبي البقاء العكبريّ (٦١٦هـ)، والإسعاف لابن إياز(٦٨١هـ)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزَّبيديّ(٨٠٢ هـ).

(٥) ينظر: إشارة التعيين:/ ١٠٣، والوافي بالوفيات:١٢/ ٢١٢، وتاريخ علماء المستنصريَّة:/٢٣.

(٦) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:١٥/ ٤٤٨.

(٧) الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المائة السابعة:٢٥٨/١.

(٨) البلغة في تراجم أئمة النحو واللُّغَة:/١٢٢.

(٩) ينظر: درّة الحجال في أسماء الرّجال:١/ ٢٤٥، وبغية الوعاة :١/ ٥٣٢.

(١٠) بغية الوعاة:١/ ٥٣٢.

(١١) ينظر في ترجمته: إشارة التعيين:/ ١٠٣، والدليل الشافي: ١/ ٢٧٣، والوافي بالوفيات:١٢/ ٢١٢، وتاريخ الإسلام:١٥/ ٤٤٨، والمنهل الصافي:٥/ ١٥٠، ١٥١، والحوادث الجامعة:٢٥٨/١، والبلغة:/١٢٢، وبغية الوعاة:١/ ٥٣٢، ودرّة الحجال:١/ ٢٤٥، وكشف الظنون:١/ ٨٥ ،٢/ ١٦٦٩، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول:٢/ ٤٥، وتاريخ علماء المستنصرية:/٢٣، ١٥٧، وطبقات أعلام الشِّيعة:٤/ ٤٦، ٤٧.

(١٢) شرح التعريف:/ ٢٠٠، ٢٠١.

(١٣) ينظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام:١٥/ ٤٥٠.

(١٤) ينظر: إمتاع الفُضَلاء:٢/ ٨٨، ونظم العقيان:١/ ٢٩، ٣٠، وطبقات المفسرين للداوودي: ١/ ٢٥، والطبقات السنية:١/ ٢٤٤، والأعلام :١/ ٧٥.

(١٥) ينظر: الشقائق النعمانية:١/ ٤١٧، والنور السافر:١/ ١٠٤، والأعلام للزركلي:١/ ٧٦.

(١٦) ينظر: الأعلام للزركلي:٥/ ١٢.

(١٧) ينظر: خلاصة الأثر:٢/ ٨، والبدر الطالع:١/ ٢٤٢، ومعجم المؤلفين:٤/ ١٠١.

(١٨) ينظر: معجم المؤلفين: ٩/ ٢٩٩.

(١٩) ينظر: فهرس الفهارس والأثبات:١/ ٢١، ١٨٤.

(٢٠) قواعد المطارحة في النحو، قسم الدراسة:/ ١٤، دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الله عبد القادر الطويل.

(٢١) نبهني على ذلك أستاذنا العلامة الدكتور/ أحمد كشك، عميد كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، والذي شرفت به مناقشا لرسالة الدكتوراه، والحق معه فقد كان موضوع رسالة الأستاذ الدكتور/ السيد رزق الطويل التي نال بها درجة (العالمية) الدكتوراه هو: (الخلاف بين النَّحويين: دراسة وتحليل وتقويم).

(٢٢) الخلاف بين النحويين (دراسة وتحليل وتقويم) :/ ٣٩٨.

(٢٣) إشارة التعيين :/ ١٠٣.

(٢٤) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللُّغَة:/١٢٢.

(٢٥) ينظر: ١/ ٧٤، ١٠٧، ٢٠٤، ٣٢١، ٣٤٩، ٥٠٠ ،٢/ ٦٥٣، ٦٥٨، ٦٦٩، ٧٨٢، ١٠٦٣.

(٢٦) ينظر:/ ٥٥، ٨٧، ١٢٠، ١٤٢، ١٦٢، ١٦٤، ٢٢٦، ٣٣٠ ،٣٦٢، ٤٩٢.

(٢٧) ينظر:/٧٩، ٨٣، ١٢٤، ٢٢٨، ٢٠١.

(٢٨) ينظر:١/ ١٩، ٦٠٠، ٢/ ٦٦٢، ٧٥٦، ٧٩٧، ٨٥٥، ٨٦١، ٨٦٤، ٩٥٢.

(٢٩) ينظر:/ ٤٠٣.

(٣٠) ينظر:/٣٢، ٣٥.

(٣١) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:٢/ ١٠٨٧.

(٣٢) ديوان الإسلام:١/١٨٩، ١٩٠.

(٣٣) ينظر: كشف الظنون :١/ ٨١، ٨٥، وسلم الوصول إلى طبقات الفحول:٢/ ٤٥.

(٣٤) بغية الوعاة:١/ ٥٣٢.

(٣٥) درّة الحجال في أسماء الرّجال:١/٢٤٥.

(٣٦) هدية العارفين:١/ ٣١٣.

(٣٧) ينظر: هدية العارفين:١/ ٣١٣.

(٣٨) مقدمة التحقيق:/ ١١.

(٣٩) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:/ ١٢٩.

(٤٠) من تاريخ النحو العربي:/ ٩٢.

(٤١) ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة:/ ١٣٩.

(٤٢) ينظر: الخلاف بين النحويين (دراسة وتحليل وتقويم): / ٣٩٨.

(٤٣) شرح التعريف بضروري التصريف:/٢٠١.

(٤٤) شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك:/١٦٨.

(٤٥) الخلاف النحوي في كتاب المحصول في شرح الفصول:/ ١١.

(٤٦) قواعد المطارحة في النحو، قسم الدراسة:/١٤، دراسة وتحقيق الدكتور/ عبد الله عبد القادر الطويل.

(٤٧) ينظر: تهذيب اللُّغَة(سعف):٢/ ٦٧، ولسان العرب(سعف):٩/ ١٥٢، والتوقيف:/٥٠، والكليات:/١١٤.

(٤٨) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم:٥/ ٣٠٨٩.

(٤٩) ينظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: ٢/ ٩١.

(٥٠) النهاية في غريب الحديث والأثر:٢/ ٣٦٨.

(٥١) الأشباه والنظائر: ٢/ ١٨٦.

(٥٢) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(٥٣) المحصول في شرح الفصول: ١/ ١٠٧.

(٥٤) المحصول في شرح الفصول:١ /٧٤.

(٥٥) الخلاف بين النحويين (دراسة وتحليل وتقويم) :/ ٣٩٨.

(٥٦) الإنصاف:١/ ٧.

(٥٧) المحصول في شرح الفصول:٢/٧٨٢.

(٥٨) قواعد المطارحة:/ ١٦٢.

(٥٩) المحصول في شرح الفصول: ٢/٧٣٠.

(٦٠) شرح التعريف:/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٦١) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٣٦٦.

(٦٢) قواعد المطارحة:/ ٨٦، ٨٧.

(٦٣) المحصول في شرح الفصول:١/ ٤٣٥.

(٦٤) المحصول في شرح الفصول:١/ ٥٤٨.

(٦٥) المحصول في شرح الفصول:١/٦٠٠.

(٦٦) قواعد المطارحة:/ ٥٥.

(٦٧) المحصول في شرح الفصول:٢/٦٦٢.

(٦٨) المحصول في شرح الفصول:٢/ ٧٤٢.

(٦٩) من (الطويل)، لغلاق بن مَرْوَان بن الحكم بن زنباع.

موطن الشاهد قوله: (زهير)؛ وذلك لدخول تصغير الترخيم الصفات، وهو جائز لدى البصريين.

ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي:/٣٢٩، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي١/١٧٥، والتذييل:٤/٨١.

(٧٠) ينظر: الأمثال لابن سلام:/ ٢٩١، ومجمع الأمثال للميدانيّ :٢/١٢.

(٧١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٣/ ٨، وتوضيح المقاصد:٣/١١٦٦، وتمهيد القواعد:٨/٣٨٥٨.

(٧٢) قواعد المطارحة:/ ٤٠٣.

(٧٣) في أصول النحو:/٢١٥.

(٧٤) ينظر: المحصول في شرح الفصول:٢/٧٢٨. ٧٣٠.

(٧٥) من بحر (الطويل)، للنابغة الجعديّ رضي الله عنه، وروايته في الديوان: (لا أنا باغيا).

موطن الشاهد قوله: (لا أنا مبتغٍ)؛ إذ عملت (لا) عمل ليس، واسمها معرفة.

ينظر: الديوان:/ ١٨٦، وشرح التسهيل:١/ ٣٢٥، وشرح الكافية الشافية: ١/ ٤٤١، والارتشاف:٣/ ١٢٠٩.

(٧٦) قواعد المطارحة:/ ٨٦، ٨٧.

(٧٧) المحصول في شرح الفصول: ١/ ١١٧، ١١٨.

(٧٨) من النحويين من أجرى (لا) مُجْرَى (لَيْسَ) فِي رفع الاسْم خاصة، ولا تعمل فِي الْخَبَرِ شيئًا، وهو مذهب الزَّجَّاج، ومنهم من منع إِعْمَال (لا) عمل (لَيْسَ)، وهو مذهب الأخفش، ونسب للمرادي.

ينظر: مَعَاني القرآن للزجاج:٥/٦٣، ٦٤، والارتشاف:٣ / ١٢٠٨، والتذييل:٤/٢٨١، والجنى الداني: /٢٩٣.

(٧٩) ينظر: الأصول:١/ ٤٠٦، وأمالي ابن الشجري:١/ ٤٣١، وشرح الكافية الشافية:١/٤٤٠.

(٨٠) المحصول في شرح الفصول: ٢/ ٦٥٨.

(٨١) الاقتراح:/١٠٠.

(٨٢) قواعد المطارحة:/ ٣٢.

(٨٣) ينظر: أسرار العربيَّة :/ ١٠٤ . ١٠٥.

(٨٤) أسرار العربيَّة: / ٩٣ . ٩٥.

(٨٥) المحصول في شرح الفصول:١/ ٤٠٤.

(٨٦) أسرار العربيَّة: /١٣٩.

(٨٧) المحصول في شرح الفصول: ١/ ١٧٦.

(٨٨) ينظر: أسرار العربيَّة:/٧٣، ٧٤.

(٨٩) أسرار العربيَّة:/٥٨، ٥٩.

(٩٠) شرح التعريف:/٢٠٠، ٢٠١.

(٩١) أسرار العربيَّة :/ ٢٢٤

(٩٢) قواعد المطارحة:/ ٢٢٦.

(٩٣) ينظر: الجمل للزجاجي:/ ٩٧، وشرح التسهيل:١/٢٦١، ٢٦٢، وشرح الرضي: ٣/٤٤١.

(٩٤) المحصول في شرح الفصول:٢/ ٧٤١، ٧٤٢.

(٩٥) ينظر: الكتاب:/١٥٨، ١٥٩، وشرح الجمل لابن خروف:١/ ٥٦١، وشرح التسهيل:١/٢٦٢.

(٩٦) شرح الجمل لابن خروف:١/ ٥٦١.

(٩٧) حاشية المقتضب:٤/١٢٨.

(٩٨) المحصول في شرح الفصول: ١/ ١٨، ١٩.

(٩٩) شرح التَّسْهِيل: ٢ / ١٠٨.

(١٠٠) البسيط:١ / ٢٦١.

(١٠١) المحصول في شرح الفصول:١/٥٠٠.

(١٠٢) المحصول في شرح الفصول: ٢/٧٣٠.

(١٠٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٩، والأصول في النحو:١/ ٢٨٨، والتبيين:/٤١٠، وشرح الرضي: ٢/ ١٢٢.

(١٠٤) ينظر: المقتضب:٤/٣٩١، ٤٢٦.

(١٠٥) الإنصاف:١/ ٢٢٦.

(١٠٦) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٧٢. ٧٤.

(١٠٧) ينظر: الإيضاح فِي علل النَّحْو:/٧٧، والتَّبيين:/٥٣، واللُّباب:١ / ٢١، وشرح الرَّضيّ:١/ ٦٥، والارتشاف:٢ / ٨٣٤، وشرح ابن عقيل: ١ / ٣٧، وتعليق الفرائد:١ / ١٢٥، والنَّجْم الثَّاقِب:١/٨٦.

(١٠٨) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٨٣٤، وشرح ابن عقيل: ١/٣٧.

(١٠٩) الهَمْع:١ / ٦٣.

(١١٠) ينظر: المغني لابن الفلاح: ٢/ ٥٦، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/١٥٣، والهمع:١/١٨٠.

(١١١) المحصول في شرح الفصول: ١/ ١٧٦.

(١١٢) ينظر: شرح التعريف:/ ٧٩.

(١١٣) الإيضاح في شرح المفصل: ١/٥٣٠.

(١١٤) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/٤٧٠، وشرح الجمل: ١ / ١٥٣، واللباب: ١/ ١٠٦، والتذييل:١/ ٢٩٨.

(١١٥) ينظر: التذييل:١/ ٢٩٩.

(١١٦) ينظر: ليس في كلام العرب:/ ٣٣٥، وشرح التسهيل :١/ ٦٢، وشرح الكافية الشافية :١/١٩٩.

(١١٧) بيت من الطّويل، لحميد بن ثور الهلاليّ رضي الله عنه، الشّاهد قوله: (على أَحْوَذِيَّيْنَ)؛ إذ فتحت نون المثنّى على لغة بعض العرب، وليس الفتحُ هنا ضرورة؛ لأنَّ الكسر يصحّ معه الوزن.

ينظر: الديوان:/٥٥، وعلل التثنية:/٨٧، وشرح التسهيل:١/ ٦٢، وشرح الكافية الشافية: ١/ ١٩٩.

(١١٨) معاني القرآن:٢/ ٤٢٣.

(١١٩) ينظر: التذييل :١/ ٢٣٨، والمساعد:١/ ٣٩، وتعليق الفرائد:١/ ١٩٤، ١٩٥.

(١٢٠) المحصول: ١/ ١٧٨.

(١٢١) حكاه الكسائي والفارسي، ينظر: كتاب الشعر:/١٢٥، وتوجيه اللمع:/٥٣٤، والمساعد:٣/٣٣٨.

(١٢٢) من (الرجز)، وموطن الشاهد قوله: (العينا)؛ إذ حذف (النُّون) من المثنى دون إضافة.

ينظر: توجيه اللمع:/٥٣٤، وضرائر الشعر:/٤٨، والمساعد:٣/٣٣٨، وتمهيد القواعد:٩/٤٦٦٣.

(١٢٣) من (الكامل)، موطن الشاهد قوله: (اللذا)؛ إذ حذف (النون) تخفيفًا واختصارًا؛ لطول الاسم مع الصلة.

ينظر: الديوان:/ ٢٤٦، والكتاب:١/١٨٦، والمقتضب: ٤/١٤٦، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:٢/٤٣.

(١٢٤) من الطويل، وموطن الشاهد قوله: (الذي) أراد الذين.
ينظر: الجمل للخليل:/٢٣٥، والكتاب:١٨٧/١، والمقتضب:١٤٦/٤، والمنصف لابن جني:٦٧/١.

(١٢٥) ضرائر الشعر:/١٠٩.

(١٢٦) المساعد:٣٣٨/٣.

(١٢٧) لسان العرب:٢٣٣/١٤.

(١٢٨) ينظر: لسان العرب: ٢٣٣/١٤.

(١٢٩) ينظر: ضرائر الشعر:/٩١.

(١٣٠) من (الطويل)، لعامر بن الطفيل، وروايته في الديوان: (عَنْ قَرابَةٍ) بدلا من :(عَنْ ورَاثَةٍ)
وموطن الشاهد قوله: (أسمو)؛ فقد سكن الشاعر (الواو) مع النصب.
ينظر: الديوان:/ ١٣، والخصائص:٣٤٤/٢، والبديع:٦٩٥/٢، وتوضيح المقاصد:١ /٣٥٣.

(١٣١) من (الطويل) للأعشى، وروايته في الديوان: فآليتُ لَا أَرثِي لَهَا مِنْ كَلالَة ولا مِنْ حَفى حتَّى تزورَ مُحَمَّدَا
وموطن الشاهد قوله:(حتى تلاقي)؛ فقد أسكن (الياء)، وحقها الفتح؛ لأنّ الفعل منصوب، وعلى رواية الديوان لا يكون في البيت شاهد.
ينظر: الديوان:/١٣٥، والمفصل:/ ٥٣٥، وشرح المفصل لابن يعيش:٤٨١/٥، وشرح أبيات المغني:٥/ ٩٢.

(١٣٢) من الطويل، للأعشى، الشاهد قوله:(السَّارِي)؛ إذ حذف الفتحة وهي علامة إعراب من آخر الاسم المعتل.
ينظر: الديوان:/ ٦٥، والكامل:١٦/٣، والأضداد:/ ٧٩، وضرائر الشعر:/٩٢.

(١٣٣) قواعد المطارحة:/ ٣٤، ٣٥.

(١٣٤) ينظر: فتح الكبير المتعال:٤٠٢/١.

(١٣٥) الجليس الصالح:/١٨٥.

(١٣٦) الكامل في اللُّغَة والأدب:١٦/٣.

(١٣٧) ينظر: معاني القرآن للفراء:٢/ ٩٣، والخصائص: ٣/ ٣٠٧، والمتبع:١/ ٢١٠، والنجم الثاقب: ١/ ٩٢.

(١٣٨) بيت من (الطويل)، لأبي ذؤيب الهذلي، وروايته في الديوان:
فلمّا اجْتَلَاها بالأيَام تَحيَّزتْ ... ثُبَاتٍ عَلَيْها ذُلُّها واكتِئابُها

الشاهد قوله: (ثُبَانًا)؛ إذ نصب جمع المؤنث بالفتحة، وعلى رواية الديوان: (ثُبَاتٍ) لا يكون في البيت شاهد.

ينظر: ديوان الهذليين:/٧٩، وأدب الكاتب :/ ٣٣٩، والخصائص:٣/ ٣٠٧، والمنصف:٢٦٢/١، ٦٣/٣.

(١٣٩) ينظر: العين :١/ ١٥٢، والكتاب :٣/ ٢٩٢، وتهذيب اللُّغَة :٦/ ٢٥٦، ومقاييس اللُّغَة:٢٨٥/٤

(١٤٠) ينظر: الصحاح (لغا):٦/ ٢٤٨٤، ولسان العرب (لغا):١٥/ ٢٥٢.

(١٤١) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٢٠٣، ٢٠٤.

(١٤٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:٧٠/١.

(١٤٣) منها: (أَفْعَل) نعتًا، نحو:(أزهر)، وما كان آخره ألف التأنيث، نحو:(حبلى، وحمراء)، وما كان جمعًا بعد ألفه حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن، نحو:(مساجد، وقناديل)، وما كان معدولا عن العدد، نحو:(مثنى، وثُلاث). ينظر: المصباح للمُطَرِّزيّ:/ ٥٣، وأسرار العربية:/ ٢٢٣.

(١٤٤) توضيح المقاصد:١١٩١/٣.

(١٤٥) ينظر: اللمع في العربية:/١٥٤، وأسرار العربيَّة:/٢٢٤، وشرح الكافية الشافية:١٤٤٠/٣.

(١٤٦) ينظر: المقدمة الجزوليَّة: /٢٠٩، ٢١٠، والفصول:/ ١٥٨.

(١٤٧) المحصول في شرح الفصول: ١/ ١١٧، ١١٨.

(١٤٨) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٤٤١/٣.

(١٤٩) شرح الكافية الشافية:١٤٧٩/٣.

(١٥٠) ينظر: توضيح المقاصد:١٢١٧/٣.

(١٥١) قواعد المطارحة :/ ١٤٢.

(١٥٢) ينظر: أمالي ابن الشجريّ :٢/ ٥٧٨.

(١٥٣) (اليَرْمَعُ): الحَصى البِيضُ تَلأْلأُ فِي الشَّمْسِ، الواحِدَةُ (يَرْمَعَة).

ينظر: العين (رمع):٢/ ١٣٩، ولسان العرب (رمع): ٨/ ١٣٤، وتاج العروس(رمع)٢١/ ١٢٦.

(١٥٤) ينظر: سر صناعة الإعراب:١/ ١٣٢.

(١٥٥) المحصول في شرح الفصول:١/ ٤٣٤، ٤٣٥.

(١٥٦) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٤٨٠/٣، وشرح ابن الناظم:/٤٦٧، وتوضيح المقاصد:١٢١٨/٣.

(١٥٧) البيت من (الرمل)، وموطن الشاهد قوله: (أنا)؛ وذلك على أنَّ (أنا): ضمير مرفوع منفصل، والاسم فيه الهمزة والنون، والألف زائدة للوقف.

ينظر: الكامل:٢٠٢/١، وشرح أبيات سيبويه:١/ ١٥٨، والفاخر:/٥٣، ونهاية الأرب:٨٨/٢٥.

(١٥٨) في قوله تعالى: ﴿أَنَا أُحْيِي﴾، سورة البقرة:٢/ ٢٥٨.
تنظر القراءة في: السبعة في القراءات:/١٨٧، ومعاني القراءات:٢١٧/١، وحجة القراءات:/١٤٢

(١٥٩) من (الوافر)، لحميد بن ثور، وموطن الشاهد قوله: (أنا)؛ وذلك لثبوت ألف (أنا) في الوصل.
ينظر: شرح كتاب سيبويه:٢٠٥/١، والبديع:٦٥٣/٢، وشرح المفصل:٣٠٤/٢، والتذييل: ١٩٥/٢.

(١٦٠) قواعد المطارحة:/ ٣٢٩، ٣٣٠.

(١٦١) ينظر: شرح الرضي: ٢/ ٤١٧.

(١٦٢) ينظر: التذييل:١٩٤/٢.

(١٦٣) تعليق الفرائد :٦٩/٢.

(١٦٤) ينظر: المقاصد النحوية:١٢٠٧/٣.

(١٦٥) المحصول في شرح الفصول:٢/ ٧٩٩، ٨٠٠.

(١٦٦) التصريح:٦٣٦/١.

(١٦٧) الجنى الداني:/٤٤٩.

(١٦٨) ينظر: شرح السيرافي: ١/ ١٧٩، وشرح الرضي: ٢/ ٤٦٥، ومغني اللبيب:/ ٦٣٧.

(١٦٩) المحصول في شرح الفصول:٢/ ٧٩٧.

(١٧٠) التذييل:١٦٩/٤.

(١٧١) البرود الضافية:/١٠٣٢.

(١٧٢) ينظر: الارتشاف:١١٦٨/٣.

(١٧٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٣٤٩/١، وشرح المفصل:٣٤٩/٤.

(١٧٤) ينظر: التذييل:١٧٠/٤، والارتشاف:١١٦٩/٣.

(١٧٥) سورة الأعراف:١٧٧/٧.

(١٧٦) سورة التوبة:٩/ ٦٥.

(١٧٧) سورة الحديد:٥٧/ ٤.

(١٧٨) ينظر: شرح اللمع للأصفهاني:٣٤١/١.

(١٧٩) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٤٠٤.

(١٨٠) ينظر: المغني لابن فلاح: ٣/ ٦٨، والارتشاف: ٣/ ١١٦٨، والتذييل: ٤/ ١٧٣، والتصريح: ١/ ٦٠٦.

(١٨١) شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣٩٤.

(١٨٢) ينظر: تمهيد القواعد:٣/ ١١٢٥.

(١٨٣) التذييل:٤/١٧٤.

(١٨٤) قواعد المطارحة:/ ١٢٠.

(١٨٥) ينظر: شرح التسهيل:٣/ ٢٧٩، وشرح الكافية للرضي:١/٢٧٧، والارتشاف:٣/١٠٩٢، والهمع:١/ ٣٩٥

(١٨٦) الأشباه والنظائر:٤/٣٣٢، والهمع:١/٣٩٥.

(١٨٧) تمهيد القواعد:٢/٨٨٥.

(١٨٨) الارتشاف:٣/١٠٩٣.

(١٨٩) تمهيد القواعد:٢/٨٨٥.

(١٩٠) جزء من عجز بيت من (البسيط)، وتمامه: (فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهِ نِعْمَتَهُم إِذْ هُم قُرَيْشٌ).
موطن الشاهد قوله: (ما مِثْلَهُمْ بَشَرُ)؛ وذلك لتقدم خبر (ما)، وهو لا يكاد يعرف عند سيبويه.
ينظر: الديوان:/ ١٦٧، والكتاب: ١/٦٠، والمسائل المنثورة:/ ١٩٤، والمتبع:١/ ٢٧٢.

(١٩١) سورة الأنعام:٦/ ٩٤.

(١٩٢) المحصول في شرح الفصول:٢/٦٤٦، ٦٤٧.

(١٩٣) الكتاب:١/٦٠.

(١٩٤) التذييل:٤/٢٦٦.

(١٩٥) ينظر: الجنى الداني:/٣٢٤.

(١٩٦) من (الطويل)، ورواية الشطر الأول في الديوان: إذا الْجُود لم يرْزق خلاصا من الأذَى موطن الشاهد قوله: (فلا الحَمْدُ مَكْسُوبًا، وَلا المالُ بَاقِيا)؛ بإعمال (لا) عمل ليس، واسمها معرفة.
ينظر: الديوان:/ ٤٤٢، والجنى الداني:/ ٢٩٤، وشرح شذور الذهب لابن هشام:/ ٢٥٧.

(١٩٧) قواعد المطارحة:/ ٨٦، ٨٧.

(١٩٨) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٢/ ٦٥٨.

(١٩٩) ينظر: شرح الْكَافِيَة الشَّافِيَة:١/٤٤٠، والفاخر: ٢/ ٤٦٢، والتَّذييل: ٥/٣١٠، وتعليق الفرائد: ٣ / ٢٥٦.

(٢٠٠) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/ ٢٨١، ٢٨٢.

(٢٠١) التذييل:٤/٢٨٤.

(٢٠٢) الجنى الداني:/٤٨٥.

(٢٠٣) التعليقة:١/٩٣.

(٢٠٤) المحصول في شرح الفصول: ٢/ ٦٦٢.

(٢٠٥) ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن القواس:٢/ ٨٩٦، والمغني لابن فلاح:٣/ ١١٥، والتصريح:١/٦٦٠.

(٢٠٦) ينظر: الجنى الداني:/ ٤٨٨.

(٢٠٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٤٩٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي:١/ ٣٢٧.

(٢٠٨) شرح التسهيل:١/٣٧٥.

(٢٠٩) ينظر: الجنى الداني:/ ٤٨٨.

(٢١٠) المحصول في شرح الفصول:١/٦٠٠.

(٢١١) ينظر: التَّذييل: ٥/٢٧٨، وشرح قواعد الإعْرَاب:/٣٢٦، والهَمْع: ١/٥٢٣، وشرح ابن طولون: ١/٢٦٩.

(٢١٢) التَّذييل: ٥/٢٧٨.

(٢١٣) ينظر: الأصول:١/ ٤٠٦.

(٢١٤) الهَمْع:١/٥٢٣، وفِيه أيضًا أنَّ الفراءَ جَوَّز إِعْمَالَ (لا) فِي ضمير الغائب، واسم الإِشَارَة.

(٢١٥) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٣٢١.

(٢١٦) ينظر: قواعد المطارحة:/ ٥٥.

(٢١٧) توجيه اللمع:/ ١٧٨.

(٢١٨) المحصول في شرح الفصول: ١/ ١٨، ١٩.

(٢١٩) ينظر: البيان في شرح اللُّمع:/١٢٠، وتوجيه اللُّمع :/١٢١، وشرح الجمل:١/١٥٩، وشرح الدُّرة الألفِيَّة:١/٤٧٧، والارتشاف:٣/١٣٢٠، والدُّر المصون:١١/٢٨، وشرح ابن عقيل:٢/٧٧، وفرائد القلائد:/١٥٥، والهَمْع:١/٥٧٦، وإتحاف ذوي الاسْتِحْقَاق:١/٣٧٩، وشرح ابن طولون:١/٣١٢.

(٢٢٠) الرَّد عَلَى النُّحَاة :/ ٨٢.

(٢٢١) ينظر: شرح التَّسْهِيل:٢/ ١٠٨، والفاخر:١/٢٠٥.

(٢٢٢) ينظر: حاشية المقتضب :٤/١٢٨.

(٢٢٣) ينظر: البسيط:١/ ٢٦١.

(٢٢٤) شرح التسهيل:٢/١٢٨.

(٢٢٥) ينظر: المساعد:١/٣٩٩.

(٢٢٦) تمهيد القواعد:٤/١٦٢٦.

(٢٢٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢١٠، وشرح الأشموني:٢/ ٣٢٤.

(٢٢٨) المحصول في شرح الفصول: ١/ ٣٤٨، ٣٤٩.

(٢٢٩) التبيين:/٢٦٨.

(٢٣٠) الارتشاف: ٣/ ١٠٩٢.

(٢٣١) ينظر: المحصول في شرح الفصول:١/ ٤٥٧.

(٢٣٢) الـ تذيـ يل:782/3.

(٢٣٣) ينظـر: الإيضـاح العضـدي:/١٣٠، ١٣١، وشـرح الجمـل لابـن عصـفور: ١/ ٣٥٢، وشـرح التسهيل: ١/٢٨٠.

(٢٣٤) المحصول في شرح الفصول:١/ ٤٥٧. ٤٥٩.

(٢٣٥) التذييل:٣/٢٨٧.

(٢٣٦) شرح المفصل:١/ ١٢٠.

(٢٣٧) المرتجل:/٢٩١.

(٢٣٨) ينظر: مجالس ثعلب:/ ٢١٦، ٢١٧، والمسائل البصريات:/٤١٠، ٤١١.

(٢٣٩) عجز بيت من (السريع)، وصدره: أقولُ لمَّا جاءني فَخْرُهُ، وموطن الشاهد قوله: (سُبْحَانَ)؛ فقد صرف على إرادة الإضافة.

ينظر: الديوان:/ ١٤٣، والكتاب: ١/ ٣٢٤، والنكت: ١/ ٣٧٣، ولسان العرب(سبح):٢/ ٤٧١.

(٢٤٠) بيت من (البسيط)، لأمية بن أبي الصلت، وقيل: لزيد بن عمرو بن نفيل، وقيل: لورقة بن نوفل. وموطن الشاهد قوله: (سُبْحَانًا)؛ إذ صرف بنية الإضافة.

ينظر: الكتاب: ١/ ٣٢٤، والزاهر: ١/٥١، والنكت:١/ ٣٧٣، ولسان العرب(سبح):٢/ ٤٧١.

(٢٤١) المحصول في شرح الفصول:١/ ٥٤٦ . ٥٤٨.

(٢٤٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية:٣/٢٤٨.

(٢٤٣) بيت من (الكامل)، للأقيشر الأسدي، موطن الشاهد قوله: (حاشاي)؛ إذ جرّ ياء المتكلم بـ (حاشا)، فلو كانت (الياء) في محل نصب لاتصلت نون الوقاية بالفعل.

ينظر: الديوان:/٧٣، وتوجيه اللمع:/ ٢٢٦، وشرح التسهيل: ٢/ ٣٠٧، والتذييل: ٨/ ٣١٢.

(٢٤٤) بيت من (الوافر)، لعنترة، وقيل: لكثير بن الغريرة النهشلي، وموطن الشاهد قوله: (دَعَانِي)؛ فقد ألحق به نون الوقاية مما يدل على الفعلية.

ينظر: ديوان عنترة:/٩٠، وروايته فيه: (فَما أَدْرِي أَبِا سْمِي أَمْ كَنانِ)، والأغاني: ١١/ ٢٧٨.

(٢٤٥) المحصول في شرح الفصول:١/٥٠٠.

(٢٤٦) الهمع:٢/٢٨٠.

(٢٤٧) ينظر: التذييل:٨/٣١٠.

(٢٤٨) التذييل:٨/٣١٠.

(٢٤٩) المحصول في شرح الفصول:٢/٧٢٨. ٧٣٠.

(٢٥٠) التبيين:/٤١٠.

(٢٥١) ينظر: الجنى الداني:/ ٥٦٤.

(٢٥٢) ينظر: شرح المفصل:٤/ ٥١٢.

(٢٥٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢٣.

(٢٥٤) قواعد المطارحة:/ ٢٢٦.

(٢٥٥) شرط الاسمية: ألا يكون الْخَبَرُ فِيهَا فِعْلا، نصَّ عَلَى ذَلِكَ سِيبَوَيْهِ، ينظر: الكِتَاب: ١/١٠٦، ١٠٧.

(٢٥٦) ينظر: الارتشاف:٣/١٤٤٨، والمساعد:١/ ٥٣٠، والنَّجْم الثَّاقِب: ٢/٧٣٣.

(٢٥٧) ينظر: البسيط:٢/٨٨٠.

(٢٥٨) ينظر: مُغْنِي اللَّبِيب:١/١٣٢، والتَّصريح: ٣/ ١٥٢.

(٢٥٩) ينظر: شرح ابن النَّاظِم:/٣٩٠، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨٠٣، وشرح ابن عقيل:٣/ ٥٦، وكاشف الخصاصة: /١٧٦، وشرح الكَافية:/٣٢٤، والنَّجْم الثَّاقِب:٢/٧٣٣.

(٢٦٠) ينظر: شرح التَّسْهِيل:٢/ ٢٣٢، وشرح الكَافية للرضي:٣/١٨٢، وشرح ابن النَّاظِم:/٣٩١، والفاخر: ٢/١٤٢، والارتشاف:٣/١٤٤٩، والدُّر المصون:١/٢٨٢، والمساعد:١/٥٣٠، وشرح الأشمونيّ:٢/ ١٤٧.

(٢٦١) ينظر: البحر المحيط: ١/١٥٥، وتوضيح المقاصد:٢/ ٨٠٤، وأَوْضح المسالك:٣/١١٣، والمساعد: ١/٥٣٠، والتَّصريح:٣/١٥٢، والهَمْع:٢/٢١٠.

(٢٦٢) ينظر: البيان في شرح اللُّمع:/٣٤.

(٢٦٣) من (الرجز)، نسب لأبي مروان، وقيل: لأبي ثروان، وموطن الشاهد قوله: (من علـه)؛ إذ رأى ابن إياز أنَّ (الهاء) ليست للسكت، وليست هاء الضمير، والظرف مبني على الضم.
ينظر: شرح المفصل:٣/١٠٦، والتذييل:٨/٨٦، وتمهيد القواعد:٤/٢٠٣٠، والمقاصد النحوية:٤/٢٠٦٢.

(٢٦٤) يقول ابن دقيق العيد: «قال أبو محمد بن الخشاب في (الشرح العوني)، يعني: شرحه لمقدمة عون الدين بن هُبيرة الوزير»، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام:٣/١٥٥.

(٢٦٥) من المتقارب، لامرىء القيس، وموطن الشاهد قوله: (هناه)؛ وذلك على أنَّ (الهاء) في (هناه) بدل من لام الكلمة، والأصل (هناو)، وذلك نظير ما قال ابن الخشاب في: (عل).
ينظر: الديوان:/١٦٠، وسر صناعة الإعراب:٦٦/١، وشرح التصريف للثمانيني:/ ٣٥٧، واللباب:١٠٦/٢.

(٢٦٦) شرح التعريف:/٨٧.

(٢٦٧) ينظر: مغني اللبيب:١/ ٢٠٥.

(٢٦٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:١٧٢/٢.

(٢٦٩) التذييل:٨٥/٨.

(٢٧٠) شرح أبيات المغني:٣٥٤/٣.

(٢٧١) سورة القمر:٥٠/٥٤.

(٢٧٢) سورة الجاثية:٢٥/٤٥.

(٢٧٣) سورة الأنعام:٦/ ٤٨، وسورة الكهف:١٨/ ٥٦.

(٢٧٤) من (البسيط)، الشاهد قوله: (بقيت إلا النحيزة)؛ إذ وقعت (إلا) في الاستثناء المفرغ بين الفعل والفاعل.
ينظر: الديوان:/ ١٤، والعين:١٠٠/٤، وتوجيه اللمع:/٢٢١، والمقاصد الشافية:٥٧٥/٢.

(٢٧٥) البيت من (الطويل)، لعروة بن حزام العذري.
وموطن الشاهد قوله: (إلا ثمانيا)؛ وذلك على أنّ الفرّاء يجيز النَّصب على الاستثناء في المفرّغ.
ينظر: الديوان:/٥٣، والبديع في علم العربية:١/ ٢٢٦، وتوجيه اللمع:/ ٢٢٢، وشرح الرضي: ٢/ ١٠٥.

(٢٧٦) قواعد المطارحة:/ ١٦٤.

(٢٧٧) المحصول في شرح الفصول:٥٧٩/١.

(٢٧٨) من (الطويل)، وموطن الشَّاهد قوله: (وحدي)؛ والاستشهاد به عند ابن إياز على ورود المصدر حالا؛ وذلك لأنَّه مصدر محذوف الزيادة، والأصل (إيحاد)؛ لأنَّ الفعل أوحدت، كـ (أكرمت).
ينظر: البخلاء:/٣٠٩، وأمالي القالي:١/ ١٨٧، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي:/٤١، والإنصاف:٢٠٨/١.

(٢٧٩) قواعد المطارحة:/٤٩٢.

(٢٨٠) ينظر: اللمحة في شرح الملحة:٣٨٤/١.

(٢٨١) شرح التسهيل:٣٢٨/٢.

(٢٨٢) شرح شذور الذهب:٢/٤٦٢.

(٢٨٣) سورة البقرة:٢/٢٦٠.

(٢٨٤) سورة البقرة:٢/٢٧٤.

(٢٨٥) سورة الأعراف:٧/ ٥٦.

(٢٨٦) سورة نوح:٧١/ ٨.

(٢٨٧) التذييل:٩/٤٤.

(٢٨٨) شرح أبيات المغني:١/٥٥.

(٢٨٩) ينظر: قواعد المطارحة:/ ١٦٢.

(٢٩٠) ينظر: الأصول: ١/ ٤٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور:١/ ٥٠٤، والفاخر:٢/ ٦١٨، والهمع:٢/ ٤٣٥.

(٢٩١) المحصول في شرح الفصول: ٢/٧٠٩، ٧١٠.

(٢٩٢) تمهيد القواعد:٥/٢٣٦٤.

(٢٩٣) توضيح المقاصد:٢/٧٢٧.

(٢٩٤) ينظر: البديع:١/ ٢١٢.

(٢٩٥) التذييل:٩/٢٢٣.

(٢٩٦) ينظر: تمهيد القواعد:٥/٢٣٦٤.

(٢٩٧) بيت من (الطويل)، اختلف في نسبته: فقيل: لطفيل الغنوي، وقيل: لمسكين الدارمي، وقيل: لعروة بن الورد، وقيل: لغيرهم، والبيت موجود في ديوان طفيل الغنوي، ورواية الشطر الأول في ديوان مسكين الدارمي:

(طعامي طعام الضيف والرحل رحله)، وفي ديوان عروة بن الورد: (فراشي فراش الضَّيفِ والبَيْتُ بَيْتُهُ)

موطن الشاهد قوله:(والبَيْتُ بَيْتُهُ)؛ فالألف واللام تَسُدُّ مَسَدَّ الضمير عند الكوفيين، والتقدير: وبيتي بيته.

ينظر: ديوان طفيل الغنوي:/ ١٤٤، وديوان مسكين الدارمي:/٥١، وديوان عروة بن الورد:/١٠١.

(٢٩٨) المحصول في شرح الفصول:٢/٧٤١، ٧٤٢.

(٢٩٩) الجمل:/٩٧.

(٣٠٠) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٢٦١، ٢٦٢، وشرح الرضي:٣/ ٤٤١.

(٣٠١) شرح التسهيل: ١/ ٢٦١، ٢٦٢.

(٣٠٢) شرح الجمل لابن خروف:١/ ٥٦١، ٥٦٢.

(٣٠٣) ينظر: الكافية:/ ٢٩، وشرح المقدمة الكافية: ٢/ ٦٢٦، وشرح الرضي:٢/ ٢٨٩.

(٣٠٤) المحصول في شرح الفصول:٢/٨٦١.

(٣٠٥) ينظر: الارتشاف:٤/١٩٣١، وتفسير البحر المحيط:٢/ ٤٢٤، والمساعد:٢/ ٤١٩، والهمع: ٣/ ١٤٩.

(٣٠٦) المحصول في شرح الفصول:٢/ ٨٦٤.

(٣٠٧) سورة آل عمران:٣/ ٦، ١٨.

(٣٠٨) شرح الكافية للرضي:٢/٣١٠.

(٣٠٩) الارتشاف:٤/١٩٣١.

(٣١٠) شرح الكافية للرضي:٢/٣١٠.

(٣١١) الكتاب:٢/٧٥.

(٣١٢) الجمل في النحو:/٦٥.

(٣١٣) الكتاب:٢/٧٧.

(٣١٤) نُسِب إليه أنه يوافق سيبويه في المنع، ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠١٥.

(٣١٥) ينظر: الكتاب:١/ ٦٦، والمقتضب:٤/ ١٩٥، والأصول:٢/ ٦٩، والإيضاح:١/ ٣٩٨.

(٣١٦) المحصول في شرح الفصول:٢/٦٥٢، ٦٥٣.

(٣١٧) شرح المفصل:٢/١٩٧.

(٣١٨) البيت من (البسيط)، اختلف في نسبته، فقيل: لكثير بن عبد الله النهشلي، وقيل: لسيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه، وقيل: لأوس بن مغراء، وموطن الشاهد قوله: (نعم صاحب قوم)؛ وذلك لدخول (نعم) على اسم عار من الألف واللام، مضاف إلى ما لا ألف ولا لام فيه.
ينظر: المسائل البصريات:/ ٥٩٩، ٦٤٠، وشرح شواهد الإيضاح:/ ١٠٠، وشرح المفصل: ٧/ ١٣١.

(٣١٩) بيت من (الوافر)، وموطن الشاهد قوله: (فَنِعْمَ صَبَاحُ أَزْمِلَةٍ)، وهو كالذي قبله.
ينظر: إيضاح شواهد الإيضاح: ١/ ١٢٠، والتذييل:١٠/١٠٣.

(٣٢٠) حكى الأخفش ذلك، ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٠، والبرود الضافية: /١٦٣٤.

(٣٢١) المحصول في شرح الفصول:١/٣٦٥، ٣٦٦.

(٣٢٢) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل:٢/١١٣.

(٣٢٣) التذييل:١٠/١٠٢.

(٣٢٤) إيضاح شواهد الإيضاح:١/١٢٠.

(٣٢٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافيّ:٣/١٠.

(٣٢٦) شرح كتاب سيبويه:٣/١١.

(٣٢٧) ينظر: شرح الأشموني:٢/٢٧٨.

(٣٢٨) التذييل:١٠/١٠٢.

(٣٢٩) الهمع:٣/٣٣.

(٣٣٠) خزانة الأدب:٩/٤١٥.

(٣٣١) ينظر: التذييل:١٠/١٠٤، وتوضيح المقاصد:٢/٩٠٦.

(٣٣٢) البرود الضافية:/١٦٣٤.

(٣٣٣) فيه نظر؛ إذ نقل النَّحويون أنَّ الفراء حكاه عن بعض الناس.
ينظر: شرح التسهيل: ٣/٤١٢، والارتشاف:٤/٢٢١٣، وتوضيح المقاصد:٣/١١١٣، والمساعد:٢/٥٣٠.

(٣٣٤) المحصول في شرح الفصول:٢/٦٦٩.

(٣٣٥) ارتشاف الضرب:٤/٢٢١٣.

(٣٣٦) شرح الكافية:١/٣٥٣.

(٣٣٧) بيت من (الطويل)، نسب للهذلي، وقيل: لمالك الهذليّ، الشاهد قوله: (رُوَيْدَ)؛ فقد جاء مبنيًّا لدى سيبويه
ينظر: الكتاب:١/ ٢٤٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي:١/ ٧١، ولسان العرب(رود):٣/ ١٨٩.

(٣٣٨) سورة الطارق:٨٦/ ١٧.

(٣٣٩) ينظر: شرح الرضي:٣/٩٠.

(٣٤٠) المحصول في شرح الفصول:٢/ ٧٥٦.

(٣٤١) شرح ابن عقيل على الألفية:٣/٣٠٤.

(٣٤٢) ينظر: الكتاب:١/ ٢٤٤، وشرح الرضي:٣/ ٩٠، والمساعد:٢/ ٦٥٧.

(٣٤٣) شرح المفصل:٣/٢٨.

(٣٤٤) ينظر: اللباب:١/٤٦٠.

(٣٤٥) ينظر: الكتاب:١/٢٩٩، ومعاني القرآن للفراء:١/ ٣٢٦، والزاهر للأنباري:١/ ١٣٨.

(٣٤٦) من (الكامل)، للمخبل السعديّ، وقد جعله د/ حاتم الضامن من بحر: (السريع).

موطن الشاهد قوله: (ويل)؛ فقد فتح لام (ويل) مع الاسم الظاهر، وهو لغة، وهو الأصلح، والكسر جائز.

ينظر: الكتاب:١/٢٩٩، وشرح كتاب سيبويه:٢/ ١٩٧، والمخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره :/١٢٥.

(٣٤٧) المحصول في شرح الفصول:١/٥٤٥.

(٣٤٨) ينظر: التذييل:٧/١٦٦، والتصريح:١/ ٥٠٠.

(٣٤٩) ينظر: مَعَاني القرآن للفراء:١/٢٠٣.

(٣٥٠) ينظر: الشيرازيات:/١٨٢، وشرح الكافية الشافية:٣/ ١٣٩١.

(٣٥١) المحصول في شرح الفصول:٢/٧٥٧، ٧٥٨.

(٣٥٢) ينظر: شرح الْكَافِيَة الشَّافِيَة: ٣/١٣٩١، والارتشاف: ٥/٢٣٠٤، وتوضيح المقاصد:٣/ ١٦٥١، ١٦٥٢، والمساعد:٢/ ٦٤٥، والهمع:٣/ ١١٠.

(٣٥٣) ينظر: حروف المعَاني: /٧٤، والمسَائِل الشيرازيات:١/١٨٣، ١٨٤، والخصائص:٣/٣٧، ٣٨.

(٣٥٤) ينظر: المفَصَّل:/١٥٢، والصفوة الصفِية:١/٨٣، ٨٤.

(٣٥٥) ينظر: الارتشاف: ٥/٢٣٠٥.

(٣٥٦) ينظر: أسرار النَّحْو:/١٩٠.

(٣٥٧) قواعد المطارحة:/ ٣٢.

(٣٥٨) شرح كتاب سيبويه:٤/١٤٥.

(٣٥٩) ينظر: شرح الجمل:٣/٤٩.

(٣٦٠) ينظر: المقاصد الشافية:٤/٢٠٠.

(٣٦١) ينظر: التذييل:٢/٣٣.

(٣٦٢) ينظر: المحصول في شرح الفصول: ٢/ ٩٥٢، ١٠٦٢، ١٠٦٣، وشرح التعريف:/٨٣.

(٣٦٣) يريد به: ابن معطي في قوله: (هاء التأنيث)، ينظر: الفصول:/ ٢٥١.

(٣٦٤) المحصول في شرح الفصول: ١/ ١٠٧.

(٣٦٥) ينظر: شرح المفصل:٣/ ٣٥٣، وتوجيه اللمع:/ ٤١٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٥٥٣، وشرح الكافية لابن القواس: ٢/ ٤٣١، وشرح الرضي: ٣ / ٣٢٢، والصفوة الصفية: ٢/ ٤٣٠، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٣٥٣، وائتلاف النصرة:/ ١٠٨.

(٣٦٦) من مجزوء (الكامل)، لذي جدن الحميريّ؛ موطن الشاهد قوله: (الأناس)؛ لوروده بالهمزة على الأصل.

ينظر: مجالس العلماء:/ ٥٧، وشرح التصريف:/٤٠٠، والنكت للأعلم: ١/ ٥٤٨، وشرح المفصل:٣/٤٠٦.

(٣٦٧) ينظر: المقتضب:١/ ٣٣، والأمالي الشّجرية:٢/ ١٩٣، واللباب: ٢/ ٣٦٣، وشرح الملوكي:/ ٣٦٢.

(٣٦٨) المحصول في شرح الفصول:٢/ ٨٥٤، ٨٥٥.

(٣٦٩) قواعد المطارحة: / ٣٢٢، ٣٢٣.

(٣٧٠) ينظر: شرح الشافية للرضي:١/٢٨٣، وشرح ألفية ابن معطي:٢/ ١٢١٧، والمقاصد الشافية:٧/ ٣٩٣.

(٣٧١) المحصول في شرح الفصول:٢/ ٩٦٩.

(٣٧٢) ينظر: قواعد المطارحة :/ ٤٠٣.

(٣٧٣) التسهيل:/ ٢٨٩.

(٣٧٤) شرح المفصل:٣/ ٤٣٢.

(٣٧٥) قواعد المطارحة :/ ٤٠٣.

(٣٧٦) ينظر: تمهيد القواعد:٨/٣٨٥٨.

(٣٧٧) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٣/ ٨، وتوضيح المقاصد:٣/١١٦٦.

(٣٧٨) عجز بيت من (البسيط)، اختلف في نسبته، فقيل: للهذلي، وقيل: للجموح الظَّفَريّ، وصدره: تكاد لا تلثم البطحاء وطأته، موطن الشاهد قوله: (عَلَى رُودِ)؛ إذ (رَوْدِ) عند الفراء بمعنى المهل، وتصغيره: (رُوَيْد).

ينظر: أساس البلاغة:/ ٢٥٧، ولسان العرب (رأد):٣/ ١٦٩، والدر المصون:١٠/٧٥٧.

(٣٧٩) المحصول في شرح الفصول:٢/٧٥٥.

(٣٨٠) التصريح:٢/٢٨٨.

(٣٨١) تمهيد القواعد:٨/٣٨٥٤.

(٣٨٢) المنصف:١/٩٨.

(٣٨٣) المقتضب:١/٦٠.

(٣٨٤) المحصول في شرح الفصول:٢/ ١٠٥٠. ١٠٥٢.

(٣٨٥) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٦٣، والممتع:/١٣٨، وشرح الملوكي:/ ١٠٥، والهمع:٣/٤٥٥.

(٣٨٦) المغني في تصريف الأفعال:/١٩.

(٣٨٧) ينظر: الاقناع في القراءات:١/ ٥٠٦، والتخمير: ٤/ ٢١٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٧٥.

(٣٨٨) المحصول في شرح الفصول:٢/ ١٠٩٢

(٣٨٩) شرح المفصل:٥/٢٠٩.

(٣٩٠) ينظر: علل النحو:/١٥٧.

(٣٩١) أسرار العربية:/٢٨٣.

(٣٩٢) التصريح:٢/٧١٧.

(٣٩٣) الممتع:/٣٩٧.

(٣٩٤) المساعد: ٣/ ٣٧١.

(٣٩٥) شرح التعريف:/ ١٢٣، ١٢٤.

(٣٩٦) شرح التعريف:/ ٢٠٠، ٢٠١.

(٣٩٧) ينظر: شرح التعريف في ضروريّ التصريف لعز الدين المقدسيّ:/ ١٤١.

(٣٩٨) ينظر: اللباب:٢/٣٠٢.

(٣٩٩) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٥/١٢٠.

(٤٠٠) وقول الخليل.

ينظر: الكِتَاب: ٤/٣٥٤، والمقتضب:١/١٠٥، والمنصف:١/٢٩١، والممتع:٢/ ٤٥٤.

(٤٠١) سورة الأنبياء:٢١/ ٧٣، وسورة النور:٢٤/ ٣٧.

(٤٠٢) شرح التعريف:/ ٢٢٧، ٢٢٨.

(٤٠٣) ينظر: قواعد المطارحة:/ ٣٦٢.

(٤٠٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٤/ ٤٥٨، والنكت: ٣/ ١٨١، وشرح المفَصَّل لابن يعيش: ٦/٥٨، وشرح الشافِية للرضي: ١/١٦٥، والمساعد:٢/ ٦٢٩.

(٤٠٥) ينظر: الكِتَاب:٤/٨٣.

(٤٠٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه:٤/ ٤٥٨، والنكت:٣/ ١٨٢، وشرح ألفِية ابن مُعْطِي لابن القواس: ٢/١٣٠٢، وشرح الشافِية للرضي: ١/١٦٥، والارتشاف:٤/ ١٨٠١، والمساعد:٤/ ١٧٧، وتمهيد القواعد :٧/ ٣١٥٩.

(٤٠٧) ينظر: مَعَاني القرآن: ٢/ ٢٥٤.

ثبت المصادر والمراجع

- ائـتلاف النُّصـرة فـي اخـتلاف نحـاة الكوفـة والبصـرة للزَّبيـديّ، تحقيـق/ طـارق الجنـابيّ، عـالم الكتب١٤٠٧هـ .١٩٨٧م.
- إتحـاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المراديّ وزوائد أبـي إسـحاق للمكناسـيّ، تحقيق/ حسين عبد المنعم بركات١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
- أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوريّ، تحقيق/ محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- ارتشـاف الضـرب من لسـان العـرب لأبـي حيـان، تحقيـق/ رجـب عثمـان، مكتبـة الخـانجي بالقـاهرة ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة للزمخشريّ، دار الفكر١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.
- أسرار النحو لابن كمال باشا، تحقيق/ أحمد حسن حامد، دار الفكر، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لليمانيّ، تحقيق/ عبد المجيد دياب ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطيّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق/عبد الحسين الفتليّ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأضداد لأبي بكر الأنباريّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، بيروت . ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- الأعلام للزركليّ، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢ م.
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطيّ، ضبطه وعلق عليه/ عبد الحكيم عطية، دار البيروتيّ، دمشق، الطبعة الثانية١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦ م.
- الإقناع في القراءات السبع لابن البَاذِش، دار الصحابة للتراث.
- أمالي ابن الشجري، تحقيق / محمود محمد الطناحيّ، مكتبة الخانجيّ، القاهرة ١٤١٣هـ . ١٩٩١م.
- أمـالي القـاليّ، عنـي بوضـعها / محمد عبـد الجـواد الأصـمعي، دار الكتـب المصـريَّة، الطبعـة الثانيـة ١٣٤٤هـ . ١٩٢٦م.
- إمتاَعُ الفُضَلاء بتَراجِم القرّاء فِيما بَعدَ القَرن الثامِن الهِجري للبرماويّ، دار الندوة العالمية ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.
- الأمثال لأبي عُبيد القاسم بن سلام، تحقيق/ عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث ١٤٠٠ هـ. ١٩٨٠م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحْوِيّينَ الْبَصْرِيّينَ والْكُوفِيّينَ لأبي البركات الأنباريّ دار الفكر، دمشق.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق/ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا . بيروت.
- إيضاح شواهد الإيضاح للقيسيّ، تحقيق/ محمد بن حمود الدعجانيّ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي للفارسيّ، تحقيق / حسن شاذلي فرهود ١٣٨٩هـ . ١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق/ موسى العليليّ، الجمهورية العراقيَّة.
- الإيضاح فِي علل النَّحْو للزَّجاجيّ، تحقيق/ مَازن المبارك، دار النَّفائس، الطَّبْعة السَّادسة ١٤١٦هـ . ١٩٩٦ م.
- البخلاء للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩ هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانيّ، دار المعرفة، بيروت.
- البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق/ فتحي عليّ الدين، صالح العايد، جامعة أم القرى ١٤٢٠هـ.
- البرود الضافية والعقود الصافية الكافلة للكافية بالمعاني الثمانية وافية للصنعانيّ، رسالة دكتوراه، إعداد/ محمد عبد الستار علي أبو زيد ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع، تحقيق/عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ . ١٩٨٦م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطيّ، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا . بيروت.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللُّغَة للفيروزآباديّ، دار سعد الدين ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م.
- البيان في شرح اللمع للشريف الكوفيّ، تحقيق/ علاء الدين حموية، دار عمان، الأردن ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.
- تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي، دار الهداية.
- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام للذهبيّ، تحقيق/ بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي ٢٠٠٣ م.
- تاريخ علماء المستنصريَّة لناجي معروف، مطبعة العاني، بغداد١٣٧٩هـ . ١٩٥٩م.
- التَّبيين للعكبريّ، تحقيق/ عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق/ حسن هنداويّ، دار القلم.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق/ محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي ١٣٨٧هـ ١٩٦٧م.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهريّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- التعليقة على كتاب سيبويه للفارسيّ، تحقيق/ عوض بن حمد القوزيّ١٤١٠هـ .١٩٩٠م.
- تعليق الفرائد عَلَى تسهيل الفوائد للدَّمَامينيّ، تحقيق/ مُحَمَّد المُفَدَّى ١٤١٨هـ . ١٩٩٧م.
- تفسير البحر المحيط لأبي حيان، دار الكتاب الإسلاميّ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م.
- تهذيب اللُّغَة للأزهريّ، تحقيق/ محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربيّ ٢٠٠١م.
- توجيه اللمع لابن الخباز، تحقيق/ فايز زكي محمد دياب، دار السلام ١٤٢٣هـ .٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمراديّ، تحقيق /عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ١٤٢٢هـ .٢٠٠١م.
- التوقيف على مهمات التعاريف للمناويّ، عالم الكتب، القاهرة ١٤١٠هـ .١٩٩٠م.
- الجمل في النحو للخليل، تحقيق / فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م.
- الجمل في النحو للزجاجيّ، تحقيق / علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة . بيروت، الطبعة الخامسة ١٤١٧هـ .١٩٩٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني للمراديّ، تحقيق/ فخر الدين قباوة، الأستاذ/ مُحَمَّد نديم فاضل، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤١٣هـ .١٩٩٢م.
- حاشية الخضريّ على شرح ابن عقيل، الطبعة الأخيرة، الحلبي١٩٤٠م.
- حجة القراءات لابن زنجلة، حققه وعلق حواشيه/ سعيد الأفغانيّ، دار الرسالة.
- حروف المعاني للزجاجيّ، تحقيق/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .١٩٨٦م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغداديّ، تحقيق/ محمد نبيل طريفي، اميل بديع اليعقوب، دار الكتب العلميَّة . بيروت ١٩٩٨م.
- الخصائص لابن جني، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي، دار صادر، بيروت.
- الخلاف بين النحويين (دراسة وتحليل وتقويم)، للسيد رزق الطويل، الفيصليَّة، مكة المكرمة ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.

- الخلاف النحويّ في كتاب المحصول في شرح الفصول، رسالة ماجستير إعداد/ أحمد قاسم محمد الزامليّ، جامعة القادسيَّة، كلية الآداب، قسم اللُّغة العربيَّة ١٤٣٥هـ . ٢٠١٤م.
- درّة الحجال في أسماء الرّجال لابن القاضيّ، تحقيق / محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة ١٣٩١هـ . ١٩٧١م.
- الدر المصون في علم الكتاب المكنون للسمين الحلبيّ، تحقيق/أحمد محمد الخراط، دار القلم . دمشق ١٤٠٦هـ . ١٩٨٦م.
- ديوان الإسلام للغزيّ، تحقيق/ سيد كسروي حسن، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤١١هـ . ١٩٩٠م.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح/ محمد حسين، مكتبة الآداب ١٩٥٠م.
- ديوان الأقيشر الأسديّ، صنعة/ محمد علي دقة، دار صادر، بيروت١٩٩٧م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الخامسة، دار المعارف . مصر.
- ديوان حميد بن ثور الهلاليّ، صنعة/ عبد العزيز الميمنيّ، دار الكتب المصريَّة.
- ديوان ذي الرمة، اعتنى به/ عبد الرحمن المصطاويّ، دار المعرفة، بيروت١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦ م.
- ديوان طفيل الغنويّ، تحقيق/ حسان فلاح أوغلي، دار صادر، بيروت١٩٩٧م.
- ديوان عامر بن الطفيل، دار صادر، بيروت ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩م.
- ديوان عروة بن حزام، جمع / أنطوان محسن القوّال، دار الجيل، بيروت١٤١٦هـ . ١٩٩٥م.
- ديوان عروة بن الورد، حققه / عبد المعين الملوحيّ، مطابع وزارة الثقافة ١٩٦٦م.
- ديوان عنترة، مطبعة الآداب، بيروت ١٨٩٣م.
- ديوان الفرزدق، تحقيق/ علي فاعور، دار الكتب العلميَّة ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
- ديوان المتنبي، دار بيروت ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣م.
- ديوان مسكين الدارميّ، جمعه/ خليل إبراهيم العطية، عبد الله الجبوريّ . مطبعة دار البصري، بغداد ١٣٨٩ هـ .١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الجعديّ، جمعه/ واضح الصمد، دار صادر، بيروت ١٩٩٨م.
- ديوان الهذليين، ترتيب/ محمّد الشنقيطيّ، الدار القومية، القاهرة ١٣٨٥هـ . ١٩٦٥م.
- الرد على النحاة لابن مضاء، تحقيق / محمد البنا، دار الاعتصام ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباريّ، تحقيق / حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٢ هـ .١٩٩٢م.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق/ شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية١٤٠٠هـ.

- سر صناعة الإعراب لابن جنيّ، دار الكتاب العلميَّة، بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة، تحقيق/ محمود الأرناؤوط، مكتبة إرسيكا، إستانبول تركيا٢٠١٠م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد، حققه/ محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق ١٤٠٦هـ. ١٩٨٦م.
- شرح أبيات سِيبَوَيْهِ للسيرافيّ، تحقيق/ مُحَمَّد هاشم، مكتبة الكليات الأزهريَّة، القاهرة ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- شرح أبيات مغني اللبيب للبغداديّ، تحقيق/ عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤١٩هـ. ١٩٩٨م.
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس، تحقيق/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي الرياض ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م.
- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد، حققه/ محمد خلوف العبد الله، دار النوادر، سوريا، الطبعة الثانية ١٤٣٠ هـ. ٢٠٠٩م.
- شرح ابن إياز على تصريف ابن مالك، المسمى: إيجاز التعريف في علم التصريف، رسالة ماجستير، لأحمد دولة محمد الأمين، المملكة العربية السعوديَّة، جامعة أم القرى، كلية اللُّغَة العربيَّة ١٤١١ هـ. ١٩٩٠م.
- شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، مُحَمَّد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ١٤١٠هـ.١٩٩٠م.
- شرح التصريف للثمانينيّ، تحقيق/ إبراهيم البعيميّ، مكتبة الرشد١٤١٩هـ.١٩٩٩م.
- شرح التعريف بضروريّ التصريف لابن إياز، تحقيق / هادي نهر، هلال ناجي المحامي، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.
- شرح التعريف في ضروريّ التصريف لعز الدين المقدسيّ، تحقيق/ محمد عمار سالم، الجامعة الإسلاميَّة بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلميّ ١٤٣٢هـ. ٢٠١١م.
- شرح جمل الزجاجي لابن خروف، إعداد/سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى ١٤١٨هـ.
- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور، تحقيق/ صاحب أبو جناح.

- شرح ديوان الحماسة للتبريزيّ، دار القلم، بيروت.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقيّ، تحقيق/ غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
- شرح الرضيّ على الكافية، تحقيق/ يوسف حسن عمر، دار الفكر العربيّ، القاهرة.
- شرح الزَّاوليّ على كافية ابن الحاجب، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللُّغَة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض، إعداد/ محمد العمريّ ١٤٠٥هـ . ١٤٠٦هـ.
- شرح شافية ابن الحاجب للرَّضيّ، تحقيق/محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب للجوجريّ، تحقيق/ نواف الحارثي، منشورات الجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنورة ١٤١٤هـ . ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاريّ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الأنصار، الطبعة الخامسة عشرة ١٣٩٨هـ . ١٩٧٨م.
- شرح شواهد الإيضاح لابن بري، تحقيق/ عيد مصطفى درويش، مطبوعات مجمع اللُّغَة العربية ١٤٠٥هـ.
- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك، تحقيق/ عبد الحميد الفياض، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤٢٣هـ . ٢٠٠٢م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ مُحَمَّد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، الطبعة العشرون١٤٠٠هـ .١٩٨٠م.
- شرح قواعد الإعْرَاب للكَافيجيّ، تحقيق/ فخر الدين قبَاوَة، الطَّبْعة الثَّالِثة ١٩٩٦م.
- شرح كافية ابن الحاجب للشيخ عبد العزيز بن جمعة الموصلي، تحقيق/علي الشوملي دار الأمل، الأردن.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك، حققه/ عبد المنعم هريديّ، جامعة أم القرى، مركز البحث العلميّ وإحياء التراث الإسلاميّ ١٤٠٢هـ .١٩٨٢م.
- شرح كتاب سِيبَوَيْهِ للسيرافيّ، تحقيق/ أحمد حسن مهدليّ، علي سيد علي، دار الكتب العلميَّة، بيروت ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع للأصفهاني الباقولي، تحقيق/ إبراهيم أبو عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة ١٤١٠هـ .١٩٩٠م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق/ إميل يعقوب، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م.

- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل الخوارزميّ، تحقيق/ عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت ١٩٩٠م.
- شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، تحقيق/ جمال مخيمر، مكتبة نزار، مكة المكرمة.
- شرح الملوكي في التَّصريف لابن يعيش، تحقيق/ فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، ١٣٩٣هـ. ١٩٧٣م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ مُحَمَّد باسل، دار الكتب العلميَّة١٤٢٠هـ .٢٠٠٠م.
- الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية لطاشْكُبْري زَادَهْ، دار الكتاب العربيّ، بيروت.
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميريّ، تحقيق/ حسين بن عبد الله العمريّ، مطهر بن علي الإريانيّ، يوسف مُحَمَّد عبد الله، دار الفكر.
- الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح العربيَّة للجوهريّ، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ . ١٩٨٧م.
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية للنيليّ البغداديّ، تحقيق/ محسن العميريّ، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية ١٤١٩هـ.
- ضرائر الشعر لابن عصفور، وضع حواشيه/ خليل عمران، دار الكتب العلميَّة، بيروت . ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
- طبقات أعلام الشيعة القرن السابع لآغابزرك الطهرانيّ، دار إحياء التراث العربيّ.
- الطبقات السنية في تراجم الحنفية للداريّ، تحقيق/ عبد الفتاح الحلو، دار الرفاعيّ.
- طبقات المفسرين للداووديّ، دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- علل التثنية لابن جني، تحقيق/ صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، مصر.
- علل النحو لابن الوراق، تحقيق/ محمود الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض١٤٢٠هـ .١٩٩٩م
- العين للخليل، تحقيق/ مهدي المخزوميّ، إبراهيم السامرائيّ، دار ومكتبة الهلال.
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر للبعليّ، تحقيق/ ممدوح محمد خسارة، الكويت.
- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال لمحمد علي طه الدرة، مكتبة السوادي، جدة، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م.
- فرائد القلائد في مختصر شرح الشَّواهد للعينيّ.
- الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق/ محمود محمد الطناحيّ، عيسى البابيّ الحلبيّ.
- فهرس الفهارس والأثبات للكتانيّ، تحقيق/ إحسان عباس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، الطبعة الثانية١٩٨٢م.

- قواعد المطارحة في النحو لابن إياز البغداديّ، تحقيق/ عبد الله الطويل، دار الكتب العلميَّة، بيروت.
- قواعد المطارحة في النحو لابن إياز البغداديّ، تحقيق/ يس أبو الهيجاء، شريف عبد الكريم النجار، على توفيق الحمد، دار الأمل . الأردن١٤٣٢هـ . ٢٠١١م.
- كاشف الخصاصة في شرح الخلاصة لابن الجزريّ، تحقيق/ مصطفى النماس ١٤٠٣هـ . ١٩٨٣م.
- الكافية في علم النحو لابن الحاجب، تحقيق/ صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة ٢٠١٠م.
- الكامل في اللُّغَة والأدب للمبرد، تحقيق/ مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م.
- الكتاب لسِيبَوَيْهِ، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨م.
- كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسيّ، تحقيق/ محمود الطناحيّ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.
- الكليات للكفويّ، تحقيق/ عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٤١م.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبريّ، تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر المعاصر بيروت ١٤١٦هـ . ١٩٩٥م.
- لسان العرب لابن منظور الأنصاريّ، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ.
- اللمحة في شرح الملحة لابن الصايغ، تحقيق/ إبراهيم الصاعدي، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.
- اللمع في العربية لابن جنيّ، تحقيق/ فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
- ليس في كلام العرب لابن خالويه، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرمة، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.
- المتبع في شرح اللمع للعكبريّ، تحقيق/ عبد الحميد محمود، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي١٩٩٤م.
- مجالس ثعلب، تحقيق/ عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الثانية ١٩٦٠م.
- مجالس العلماء للزجاجيّ، تحقيق/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ . ١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال للميدانيّ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للأصبهانيّ، تحقيق/ عبد الكريم العزباويّ، دار المدنيّ، جدة ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م.
- المحصول في شرح الفصول لابن إياز البغداديّ، تحقيق/ شريف عبد الكريم النجار، دار عمار ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م.
- المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره لحاتم الضامن، بغداد.
- المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب، تحقيق/ علي حيدر، دمشق١٣٩٢هـ . ١٩٧٢م.
- المسائل البصريات للفارسيّ، تحقيق/ محمد الشاطر، مطبعة المدني ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م.
- المسائل الشيرازيات للفارسيّ، تحقيق/ حسن هنداويّ، كنوز إشبيليا ١٤٢٤هـ . ٢٠٠٤م.
- المسائل المنثورة للفارسيّ، تحقيق/ مصطفى الحدري، مجمع اللُّغَة العربيَّة بدمشق.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق / محمد كامل بركات، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلاميّ١٤٠٥هـ . ١٩٨٤م.
- المصباح في علم النحو للمُطَرِّزيّ، تحقيق/ عبد الحميد طلب، مكتبة الشباب.
- معاني القراءات للأزهريّ، جامعة الملك سعود، المملكة الْعَرَبيَّة السعوديَّة١٤١٢هـ .١٩٩١م.
- معاني القرآن للأخفش، تحقيق/ هدى قراعة، مكتبة الخانجيّ، القاهرة ١٤١١هـ .١٩٩٠م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق/ أحمد يوسف النجاتيّ، مُحَمَّد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبيّ، دار المصريَّة للتأليف والترجمة، مصر.
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تحقيق/ عبد الجليل شلبي، دار الحديث، القاهرة ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م.
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.
- المغني في تصريف الأفعال لمحمد عضيمة، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الثانية١٤٢٠هـ١٩٩٩م.
- المغني في النحو لابن فلاح اليمنيّ، تحقيق/ عبد الرازق السعديّ، دار الشؤون الثقافيَّة العامة، بغداد ١٩٩٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق / مازن المبارك، مُحَمَّد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة١٩٨٥م.
- المفصل في صنعة الإعراب للزمخشريّ، تحقيق/ علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت ١٩٩٣م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبيّ، تحقيق/ معهد البحوث العلميَّة وإحياء التراث الإسلاميّ بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفيَّة للعيني، تحقيق/علي فاخر، أحمد السودانيّ، عبد العزيز فاخر، دار السلام، القاهرة ١٤٣١ هـ .٢٠١٠م.

- مقاييس اللُّغَة لابن فارس، تحقيق/عبد السلام هارون، دار الفكر١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.
- المقتضب للمبرد، تحقيق/ محمد عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
- المقدمة الجزوليَّة في النحو للجزوليّ، تحقيق/شعبان عبد الوهاب ١٤١٨هـ . ١٩٨٨م.
- الممتع في التصريف لابن عصفور، تحقيق/ فخر الدين قباوة، دار المعرفة ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م.
- من تاريخ النحو العربي للأفغانيّ، مكتبة الفلاح.
- المنصف لابن جني، دار إحياء التراث القديم ١٣٧٣هـ . ١٩٥٤م.
- المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي لتغري بردي، حققه/ محمد أمين، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب.
- النجم الثَّاقب للمهديّ، تحقيق/ محمد جمعة حسن، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافيَّة، اليمن٢٠٠٣م
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاويّ، تحقيق/ عبد الرحمن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلاميّ ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م.
- نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطيّ، تحقيق/ فيليب حتى، المكتبة العلميَّة، بيروت.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه للأعلم الشنتمريّ، تحقيق / رشيد بلحبيب، المملكة المغربيَّة ١٤٢٠هـ . ١٩٩٩م.
- نهاية الأرب في فنون الأدب للنويريّ، دار الكتب والوثائق القوميَّة، القاهرة ١٤٢٣هـ.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق/طاهر الزاويّ، محمود الطناحيّ، المكتبة العلميَّة، بيروت١٣٩٩هـ . ١٩٧٩م.
- النور السافر عن أخبار القرن العاشر للعَيْدَرُوس، دار الكتب العلميَّة، بيروت ١٤٠٥هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطيّ، تحقيق/ عبد الحميد هنداويّ، المكتبة التوفيقيَّة، مصر.
- الوافي بالوفيات للصفديّ، تحقيق/ أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.